

تأليف
الأستاذ الدكتور

محمد علي أبو ريان

أستاذ الفلسفة وقارئها
ومدير مركز التراث القومي والمنظومات
جامعة الإسكندرية

الإسلام السياسي في الميزان

والبديل: الإسلام المتكامل

وماحى به بحث عن

نحو أيدى لوجهية عربية إسلامية

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش - سوثير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣

٣٨٧ ش - قنال السويس - الشاطبي ت ٥٩٧٣١٤٦

الإسلام السياسي في الميزان

والبديل: الإسلام المتكامل

وماحور به بحث عن

نحو أيدولوجية عربية إسلامية

الأستاذ الدكتور

محمد علي أبو ريان

أستاذ الفلسفة وتاريخها
ومدير مركز التراث القومي والخطوط
جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

٤٠ في سوليم - الأمانة - ت ١٦٣٠١٨٢

٢٨٧ في قنال السويس - العاطي ت ١٤٦١٧٣١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ

الْخَيْلِ تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ...﴾

الأنفال آية (٦٠)

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ

الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾

الأنفال آية (٧٤)

﴿وَالَا إِنْ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبَهُ﴾ البقرة آية (٧٤)

﴿وَوَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الروم آية (٤٧)

إلى

أرواح شهداء البوسنة والهرسك الأبرار

إلى

الصامدين المرابطين فى سائر الجبهات العربية

والإسلامية فى أشرف معركة للدفاع عن

الإسلام بما ينطوى عليه من قيم الحق والخير

والحرية وكرامة البشر .

أهدى هذا السفر المتواضع عن الإسلام المتكامل إلى أشجع الرجال
المجاهدين والمدافعين عن وطنهم الإسلامى فى البوسنة والهرسك - تأكيداً
لمعنى الأخوة الإسلامية وأستفاناً للمسلمين المتقاعدين عن الجهاد فى
سائر أرجاء العالم الإسلامى، تذكيراً بعز غابر، ومجد مرتقب، وإنذاراً
بأندلس جديدة - لا قدر الله - حتى يكف المسلمون عن الكلام والمبارزة
الإعلامية والخضوع لإرادة الدول العظمى، بدلاً من الجنوح إلى العمل
الجاد لنصرة الإسلام فى هذه البلاد المفتية، وفى غيرها من بلاد
الإسلام الأخرى حتى لا يسجل علينا العار والمذلة ... اللهم فأشهد.

المؤلف

مقدمة عامة

لقد أساء البعض — ولا سيما من العلمانيين والشيوعيين وغيرهم — فهم حقيقة الإسلام، وأقاموا أدلتهم فيما يختص بفصل الدين عن الدولة على أساس نموذج مسيحي تنفصل فيه السلطة الدنيوية عن السلطة الروحية؛ بينما جاء دين الختم أى الإسلام لكى يجمع بين تيارين أساسيين فى حياة البشر .

أولهما : التيار الدنيوى .

وثانيهما : التيار الأخرى، ويربط بينهما رباط أساسى هو من أهم مقاصد الشريعة والتي تتحقق بها سعادة الإنسان فى الدنيا وفى الآخرة فقد جعل الإسلام الدنيا طريقاً للآخرة ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملاً ﴾ (١) .

ومن هذا المنطلق ينبغى أن نرسم حياة المسلم فى حدود ما ألزمته به الشريعة الغراء ويجب أولاً أن نعيّر بين ما ورد فى النص الإلهى وفى حديث الرسول ﷺ وبين اجتهادات الفقهاء .

وأما ما ورد فى النص والحديث فلا مجال للاجتهاد فيه إذ أنه ينطوى على أمور ملزمة للمسلم إذا أراد أن يحسن إسلامه وأن يكون من خير أمة أخرجت للناس الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وهم المسلمون .

أما اجتهادات الفقهاء وآراؤهم الاحتمالية فهى غير ملزمة لكافة المسلمين ومن هنا نشأت المذاهب الفقهية الأربعة وبرز من تسميهم بأهل السنة بالمعتن

(١) الكهف آية (٤٦) .

الخاص والعام وظهرت كذلك مواقف المعتزلة والماتريدية والفلاسفة الموفقين بين العقل والنقل .

وبالجملة ظهرت مذاهب علم الكلام وتفرد الأصوليون الفقهاء بمواقف عقلية بصدد الشريعة ، ولكن هذه المواقف الاخيرة كلها لم يحاول أصحابها المساس بالعقيدة أو بالنصوص الإسلامية الحقّة الواجب احترامها .

وعلى هذا النحو فإنه لأول مرة فى تاريخ الأديان السماوية ترسم الألوهية أسلوب حياة المؤمن فى "نطاق الكتاب والسنة" وتحدد معالم الطريق لتحقيق الرفاهية بكل معانيها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والروحية لأبناء المجتمع الإنسانى كافة .

ويجب أن نعترف بأن الشريعة والعقيدة الإسلامية قد جاءت بحسب الفطرة الانسانية ﴿ فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ﴾ (١) .

﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ (٢) .

وسنرى فى هذا البحث كيف أن الإسلام بمعنييه العقائدى والحضارى إنما يجمع بين دفتيه سائر الأديان السماوية إذ هو ملة إبراهيم حنيفاً أى دين موسى وعيسى وسائر الانبياء ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصىنا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين م ندعوهم إليه، الله يجتبي إليه من يشاء ويهذى إليه من ينيب ﴾ (٣) .

(١) الروم آية (٣٠) .

(٢) آل عمران آية (١٩) .

(٣) الشورى آية (١٣) .

فالدين واحد عند الله مادام المصدر مصدراً أوحد هو الله سبحانه وتعالى
وما تبدلت كلمات الله على مر العصور .

وقد جاءت نبوة محمد عليه الصلاة والسلام لكي تعطى لنا هذا المعنى
التاريخي والعميق ولكي تنسخ شرائع موسى وغيره من الانبياء وتضع شريعة
نهائية مكتملة إلى يوم الدين وهذا واضح في الآية التي نطق بها الرسول في
حجة الوداع ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم
الإسلام ديناً ﴾^(١) والرسول إنما يقصد في هذه الآية أنه عليه الصلاة والسلام أتم
معنى الدين كله كما ذكرنا وليس دين الختم وحده .

والأمر الذي يجب أن يكون موضع بحثنا العميق في هذا الكتاب، هو أن
الله سبحانه وتعالى لا يحدد بالقطع في القرآن سورة مكتملة للنظام الاسلامي
السياسي بل وضع القواعد العريضة لكي يسترشد بها المسلمون حينما يضعون
أى تقنين أو صياغة لنظم الحكم الإسلامية بل وجه النظر بشدة إلى ضرورة
إلتزام الحاكم بمبادئ الشريعة وقواعدها وإقامة الحدود الشرعية على العصاة
والإلتزام بأراء المسلمين في أمورهم ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة
وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾^(٢) .

ومن هذا المنطلق وضع المسلمون الأصول الأربعة للأحكام الشرعية وهي
الكتاب والسنة والإجماع والقياس وكانت لهم آراء في معنى الإجماع هل هو
إجماع أهل الحل والعقد أم إجماع المدينتين مكة والمدينة أم إجماع سائر الأمصار
الإسلامية، ونحن إذا حللنا المستوى الأخير للإجماع فإنه يبرز لنا كل معاني
الديمقراطية القديمة والمعاصرة .

(١) المائدة آية (٣) .

(٢) الشورى آية (٣٨) .

ولما كان إجماع الأمصار الإسلامية مستحيلاً من الناحية الواقعية لهذا فإنه لا بد من أن ينوب عن كل قطر إسلامي مجموعة من المختارين شعبياً الذين يمثلونهم عن سائر الأمصار الإسلامية، وهم الذين تتكون منهم هيئة المشورة وإبداء الرأي لرئيس الدولة الإسلامية أو حاكمها الأول، وهذا أيضاً هو معنى التمثيل النيابي في الديمقراطية .

ومما تجدر الإشارة إليه ما اختلف فيه المسلمون فيما يختص بمعنى الشورى في الإسلام فقد فسر البعض الشورى بأنها مطابقة للديمقراطية - كما ذكرنا - وفسر البعض الآخر معنى الشورى بأنها الاستشارة غير الملزمة للحاكم، وعلى هذا الدرب سار المسلمون إلى عصرنا هذا بعيداً عن ديمقراطية الإسلام الحقّة واقترباً من نظم الحكم المطلق المستبد، وهذا التفسير للشورى يتعارض مع روح الإسلام ومبادئه، الحقّة فقد كان الرسول الكريم يستشير المسلمين في كل شئون الدنيا قائلاً لهم " أنتم أعلم بشئون دنياكم " وقد يغير رأيه بحسب ما يستمع إليه من آراء أهل الخبرة - كما هو الحال في مشكلة تأبير النخل وحفر الخندق في المدينة - يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ (١) .

وقد فسر البعض هذه الآية بأن المشورة تكون على النحو الذي أسلفنا، أي مجرد الاستشارة يليها العزم على المضي في تنفيذ الرأي، وهذا غير صحيح فالآية إنما تشير إلى أن الشورى واجبة والالتزام بها واجب، ولكن تنفيذ الرأي الذي انتهت إليه الجماعة الإسلامية يحتاج إلى بصر بالظروف المحيطة بمجال التنفيذ، وقد يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الحاكم الإسلامي الأكثر إلماماً وإحاطة بالظروف ، ولهذا كان لزاماً عليه أن يتدبر الأمر قبل تنفيذه لكي يكتب

(١) آل عمران آية (١٥٩) .

له النجاح، وهو بعد أن يُلم بأطراف الموضوع، ويُفكر في كل الظروف المناسبة يعزم على التنفيذ، وهذا هو معنى "فإذا عزم فتوكل على الله" وقد قال سبحانه وتعالى في الذكر الحكيم إن من الأنبياء من هم أولو العزم ومنهم الرسول عليه الصلاة والسلام .

وينبغي أيضاً في هذه الدراسة أن نميز بين الإسلام وتعاليمه كما وردت في الكتاب والسنة وبين الإسلام التاريخي، ذلك أنه إذا لم يكن المسلمون قد التزموا في تاريخهم بهذه القواعد الشرعية فهم لا شك إنما يكونون بعيدين عن روح الإسلام ومبادئه .

ولهذا فإن الإسلام كدين لم يتأخر بل المسلمون هم سبب التأخر الذي لحق بهم في عصور الظلام ، ومن ثم فلا يجب أن يتحمل الإسلام وزر تأخرهم على أية صورة من الصور .

أما قول البعض بأن حكومة الرسول كانت إلهية فما القول في حكومة عمر بن الخطاب، ومهما قيل أن عمر بن الخطاب كان ملهماً إلا أنه لم يكن رسولاً نبياً وكذلك يصدق هذا القول على حكومة عمر بن عبد العزيز التي قيل عنها إنها نفحة من نفحات النبوة إلا أن هؤلاء الحكام الأخيار جميعاً قد اقلحوا في تدبير شئون الرعية لأنهم ترسموا خطط الإسلام الحق وأشاعوا العدل بين الناس ذلك أن أهم مقاصد الشريعة بعد التوحيد هي إشاعة العدل والاستقرار بين الناس .

وكذلك فإن الأخلاق هي المحور الرئيسي الذي يتوخاه الكتاب الكريم وذلك يعني أن الله سبحانه وتعالى جاء بدين الفطرة — كما ذكرنا — الذي ينطوي على مبادئ الأخلاق وقواعد السلوك المثلى ويجب أن ندرك أن كل العقائد إنما تبنى على أخلاق إما أن تكون موجهة إلى الإنسان أو من الإنسان

إلى ربه فمثلاً يقول الله عن الصلاة وهي الممارسة الأساسية للعقيدة ﴿إِنْ
الصلاة تنهى عن الفحشاء والمتكر ولذكر الله أكبر﴾^(١) .

فالصلاة والصوم والزكاة وحج البيت إنما تنطوى كلها على معان أخلاقية
 واجتماعية عميقة لها أثرها في حياة الإنسان المسلم .

وإذا كنا نرى أن هناك التزاماً يفرض على المسلم التمسك بأصول التوحيد
 والعقيدة وألا يكون مسلماً إلا إذا التزم بالعقيدة وقواعدها فاننا من ناحية أخرى
 نترك للمسلم حرية الاختيار بين آراء المجتهدين فله أن يتبع أى مذهب فقهي يراه
 مادام ملتزماً بأساسيات العقيدة وقد يصيب الفقيه أو يخطئ في اجتهاده وله
 أجره في كلتا الحالتين .

هذا بالنسبة لأهل السنة والجماعة أما بالنسبة للمسلمين الخارجين على
 مقتضيات السنة الإسلامية ومنهم الشيعة وغيرهم فهؤلاء يؤمنون بعصمة الإمام
 وأن كلامه لا يرد وأن الإمام في أى عصر معصوم من الخطأ وهذه فكرة يهودية
 مسيحية فالبابا عند المسيحيين "مثلاً" له أن يبدل بحسب رأيه وبحسب المجمع
 الإكليريكية فيما يمارسه المسيحيون من طقوس العبادة وغيرها وهو معصوم من
 الخطأ وينطق باسم الرب وهذا ليس موجوداً في الإسلام فالعصمة لله وحده
 ورسوله وعصمة الرسول أيضاً فيما ينطق به عن الرّوحى فحسب، أما في شئون
 الدنيا فهو غير معصوم من الخطأ وآيات القرآن الدالة على ذلك كثيرة وواضحة
 وذلك مثل الآية التى نزلت في عبد الله بن أم مكتوم ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ
 الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يُزَكَّى﴾^(٢) .

(١) العنكبوت آية (٤٥) .

(٢) عبس آيات (٣، ٢، ١)

وكذلك قوله تعالى ﴿ ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً
وإذاً لاذقتناك ضعف الحياة وضعف الممات ثم لا تجد لك علينا نصيراً ﴾^(١) .

والآية التي نزلت في مولاه زيد بن حارثة حين تزوج من زينب بنت
جحش فنزل الذكر الحكيم يقول ﴿ وتخفى فى نفسك ما الله مبديه وتخشى
الناس والله أحق أن تخشاه ﴾^(٢) .

ولكن الشيعة اشتطوا في معالجة موضوع الإمامة حتى قالت الاسماعيلية
بالإمام وهو "الحكيم المتأله" أى الذى يتقمص شخصية الإله وبالعالم الدروز
والنصيرية والبهائية حتى خرجوا عن الإسلام الصحيح واعتنق الشيعة المعتدلون
مبدأ ولاية الفقيه "الحاكمية" أو الدولة الإسلامية وأن يطبق الشريعة والدين
بحزافه ويتمثل هذا فيما ابتدعه الإمام الخميني وهذا بعيد عن الإسلام السني
لذلك ينبغي أن ننبه إلى أن الإسلام لم يدعوا إلى النظام الملكي وقد نص القرآن
على أنه لا ولاية للعهد بالنسبة للرسول ﴿ وما كان محمد أباً أحد من رجالكم
ولكن رسول الله وخاتم النبيين ﴾^(٣) .

ولهذا خضع المسلمون لنظام البيعة العامة لاختيار خليفة الرسول عليه
الصلاة والسلام كما حدث في سقيفة قس بن ساعدة بعد وفاة الرسول الكريم
وعلى أساس المشاورات في هذه السقيفة ظهر نظام (الخلفاء الراشدين) وهذا
أصلح النظم الإسلامية لحكم المسلمين مادام أمرهم شورى بينهم وقد وضع
المسلمون فيما بعد شرائط جمة لإمامة المسلمين أو لخلافتهم ونرى نسقاً منها
عند الفارابي وعند الماوردي وجميعها لا تحصر الخليفة أو الإمام في دائرة ضيقة

(١) الاسراء آيات (٧٤، ٧٥) .

(٢) الاحزاب آية (٣٧) .

(٣) الاحزاب آية (٤٠) .

وهى ولاية العهد ونحن نعرف أن معاوية هو الذى رسم طريق الملكية فى الإسلام وهو نظام يحمل كل معانى الاستبداد بين دفتيه إذ لم يلتزم فى حقيقة الامر بالبيعة العامة وبالشرعية الغراء .

ومن هنا ظهرت عصور الاستبداد فى التاريخ الإسلامى، فلم نحمل إذن الإسلام - كما ذكرنا - وزر هذا الانحطاط التاريخى للدولة الإسلامية ؟

وعلى ضوء ما ذكرناه من عدم تحديد الشكل الإسلامى للحكم من قيامه على الشورى وعلى البيعة للحاكم وعلى التزام الإسلام الفطرة الإنسانية الحقّة وكيف أنه إنما جاء لتحقيق سعادة الانسان سنحاول فى هذا البحث شرح المفاهيم الدينية التى لابد من اتباعها فى أى نظام يستشرف به المسلمون .

وأول ما يحضرنا بهذا الصدد معالجة مصطلح الإسلام السياسى، فقد وضع هذا المصطلح بطريقة خاطئة تحمل معنى التمييز بين اللاهوت وشئون الدنيا كما هو فى شئون المسيحية، وسوف نرى أن حظ الإسلام كان غير حظ المسيحية فى الدنيا والدين .

فالمسيحية وضعت شريعتها فى المجامع الإكليريكية كما هو الحال فى مجمع "نيقيه" وأعضاء هذه المجامع هم الذين يشرعون للمسيحيين، فمثلاً كان بطرس الرسول متزوجاً بأكثر من واحدة وظل المسيحيون على هذا النحو إلى أن صدر رأى المجامع الإكليريكية بأن الزواج يكون من واحدة فقط ولم يأمر الله صراحة فى الانجيل بهذا الرأى .

فى العصر الحديث أى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما بدأ التبشير يغزو افريقيا الوسطى الإستوائية تساءل الافريقيون وكان منهم مسيحيون ووثنيون يحتفظون بأكثر من زوجة، هل تحرمهم المسيحية

من هذا الامتياز الذى ظلوا عاكفين عليه فترة طويلة من الزمان فنقل المبشرون المسيحيون هذا التساؤل إلى البابا فى روما فى هذا الوقت فأفتى بأنه يمكن ان يصرح لهذا الجيل من المسيحيين بأن تكون لهم أكثر من زوجة، فإذا انقضى أجل هذا الجيل فإنه يمكن تطبيق شريعة المسيحية على الجيل التالى لهم، ومعنى هذا أن تعاليم الكنيسة فيما يختص بالزواج كانت عرضة للتغير والتبديل وهذا لايمكن أن يحدث فى الإسلام .

وقد حاول بعض المسلمين فى شمال إفريقيا عدم الالتزام بفكرة تعدد الزوجات وذلك بتأثير الاستعمار الفرنسى ولكن أحداً من المسلمين لم يقبل منهم ذلك أو تطبيقه لأن شريعة الله لايمكن أن تبدلها الأيام ولعلنا نشير إلى أن تعدد الزوجات فى الإسلام قد وقف حائلاً بين شيوع التسرى ونظام العشيقات فى أوربا وأمريكا بحيث يكون أمراً مألوفاً وقد ذكر الكاتب الفرنسى "أندريه جيد" : إنه إذا لم يكن فى الإسلام من فضل إلا فكرة تعدد الزوجات فكفى به ديناً يفهم الإنسان ورغباته وغرائزه فهماً دقيقاً .

ونحن فى هذا الكتاب سنحاول استخدام العقل فى الاسترشاد بقواعد الإسلام ولكننا لن نقصر ولاية المسلمين أو رئاسة الدولة فى المجتمع الإسلامى على فقيه أو أزهرى أى على رجال الدين والمتخصصين فى الأمور الدينية وذلك للأسباب التالية :

١ - معرفة الإسلام ومبادئه فرض عين بالنسبة لكل مسلم وليس فرض كفاية ولهذا فإنه لا يوجد كهنوت فى الإسلام أى نظام للكهنة أو القسس يترقى أفرادهم تدريجياً إلى منصب البابا فى سلم جامد محدود .

٢ - إنه مادامنا قد تركنا الباب مفتوحاً على مصرعيه بحيث يتولى المسلم الكفى شئون الدولة فينبغى أن يكون أول شرط فيه أن يكون عارفاً وعاملاً

بالإسلام وشريعته حتى لا يخرج عن حدود هذه الشريعة وليس من الضروري أن يكون أزهرياً أو فقيهاً .

٣ - إن التزام الحاكم بمبادئ الإسلام إنما ينبغ من أن دستور الدولة ينص على أن الإسلام دين الدولة ومعنى هذا أنه ينبغي أن نضع شرائعنا المدنية مسترشدين بالشريعة الإسلامية حتى نضمن للمسلم أن يصل بسفينة الدنيا إلى هدفها الأخير أى الآخرة بسلام وسعادة فى الدارين .

وفى كثير من البلدان الإسلامية يلتزم المسلمون بتقنين الشريعة الإسلامية وقد كان الفقيه "السنهورى" وهو أعظم فقيه فى البلاد العربية قد قنن الشريعة الإسلامية وظهرت صياغتها فى القانون المدنى وقوانين الاحوال الشخصية وظل القانون الجنائى كما هو فى صياغته الوضعية التى تحتاج إلى تقنين إسلامى كامل وهذا هو النسق الذى تطبقه السعودية فيما يعرف بنظام الحدود الشرعى، مع أن نظام الحدود لايشكل إلا جزءاً ضئيلاً من أركان الشريعة الإسلامية ويمكن اجتهداً التعزير فيه أو استغلال الظروف المصاحبة لكل حدث على حدة والاستناد إليها فى إيقاف تنفيذ الحدود سواء بالنسبة لظروف الفرد أو ملابسات العصر .

والأمر الذى يثير الدهشة والعجب أن معظم البلاد الإسلامية والعربية ومن بينها مصر لا تطبق نظام الحدود الشرعية كما هو مطبق فى السعودية ومع هذا فإن الإسلام يهاجم بقسوة وبضراوة فى مصر وفى هذه البلاد التى لا تطبق هذه الحدود الشرعية بحزافيتها ونحن نتساءل عن السر الكامن وراء هذا الموقف الغريب من مصر بالذات بهذا الصدد؟ والجواب على هذا التساؤل إنما يرجع إلى استشراء الحركة العلمانية فى مصر التى تنطوى على نوايا تآمرية هدامة تكاد تجهز على الدين ومفاهيمه، تارة بحجة الرجوع إلى العالمية، وتارة أخرى بحجة

الاستناد إلى العلم أو العقل مع أن احداً من المكابرين لا يمكن أن ينكر على الإسلام دوره في إرساء قواعد عالمية الدين وكيف أن الإسلام ارسل إلى الناس كافة فلا يختص بشعب دون شعب آخر فضلاً عن أنه يفتح على كل الآراء والمذاهب السديدة التي تتوافق مع الشرعية العلمية والعقلانية وقد نبذ الإسلام الكهنوت الديني والتزمت العقائدي رغم ادعاء العلمانيين بأن السلفية قد جمدت العقيدة الإسلامية وقضت على سماحتها .

وقد تغافل هؤلاء عمداً عن وقائع الدراسة المقارنة للأديان أو ما يسمى بفلسفة الدين وكيف أن أصحاب الأديان الأخرى سماوية أو غير سماوية إنما يجعلون للدين ظاهراً وباطناً أى أن هناك فريقاً من أتباع الدين بصفة عامة يتمسكون بظاهر النصوص الدينية بدون أى تدخل للعقل أو تأويل لهذه النصوص؟ ولعل فريقاً من السلفية ينهجون على هذا النحو بل في حقيقة الأمر نجد أن معظم معتنقى الأديان من عامة الشعب إنما يشكلون السلفية الساذجة في أى دين؟ الذين قد يغالى بعضهم في هذا الاتجاه النصى المتحجر فيلتحقون بركب الظاهرية أو قد ينتهى بهم الأمر إلى الغلو في هذا الاتجاه كثيراً فيظهر منهم المشبهة ، وهذا اتجاه ترفضه السلفية المستنيرة ، إذ أن هؤلاء - وهم أتباع الإسلام السننى - الذين يرفضون تمزق المسلمين إلى فرق وشيع متناحرة إنما يعملون على أن ينطلق الإسلام في حدود الكتاب والسنة فحسب، وهم يحكمون العقل فيما يحتمل التأويل القريب على طريقة أبى حامد الغزالي بحيث لا يخرج هذا التأويل بالنص عن مرامه الحقيقى أو يتعد به عن مقاصد الشريعة ومبادئها .

وقد ظهر لنا من خلال تطور الحركة السلفية في الإسلام أن هذا هو الطريق الذى سلكه ابن تيمية مع أن البعض يرمى هذا الفقيه المستنير بالتخلف

والجمود وعدم استخدام القياس الأصولي وهذا غير صحيح ويعد افتراء على شيخ الإسلام العظيم كما سنرى فى فصول هذا الكتاب .

وينبغى إذن أن نضع النقط والحروف مقدماً فى هذه العجالة على ما يستهدفه هؤلاء العلمانيون بالنسبة للإسلام ومبادئه لاسيما بعد أن انكشف الغطاء عن التباين بالشيوعية المتردية ومساندة فلولها المندحرة وما تضره من ترصد وحقد على الإسلام فى محاولة مكشوفة لهدم العقيدة الإسلامية مخفين وراء ما يزعمه من مقولة الإسلام السياسى المضللة مع أنهم يعلمون جيداً — إذا كانوا يدعون أنهم يلتزمون جادة العلم ومنهجه — يعلمون أن للإسلام عدة أوجه حيوية مرتبطة بجميع أنشطة الإنسان فى الدنيا وفى تروجه للآخرة ومن ثم فاللإسلام وجه سياسى واجتماعى وأخلاقى واقتصادى إلخ فضلاً عن أنه يتمثل أساساً أو جذرياً فى عقيدة سمحة تصلح للإنسان فى كل زمان ومكان وفضلاً عن أنه هو الدين الوحيد الذى يمكن أن يعيش فى كنفه ويستظل به أهل الذمة أى غير المسلمين فىكون لهم حق الحياة والرعاية والحماية لمعابدهم وممارستهم الدينية كما ورد فى نص وثيقة عمر لبطريق بيت المقدس، هذه الوثيقة التى تنضح بتعاليم الكتاب والسنة ذلك أن قرأنا قد ألزمتنا بمعاملة أهل الكتاب معاملة طيبة واعتبار ديارهم دار سلام إلا إذا نقضوا العهد مع أن هؤلاء أى الكتائين يتتهزون دائماً أى فرصة حينما يكون بيدهم السلطان للتكيل بالمسلمين وإزهاق أرواحهم وليس ما حدث بالأندلس بغائب عن الأذهان وما حدث أيضاً فى فلسطين وما يجرى الآن فى البوسنة والهرسك من فظائع وأهوال سكنت عنها المسيحية واليهودية وأباحتها حتى يتم الإجهاز على الإسلام فى كل مكان ، ناهيك بما يحدث للمسلمين فى بلاد وثنية كإلهند أو فى كشمير داخل الولايات الهندية نفسها . وكل هذه أدلة نسوقها للدلالة على مدى

استخفاف الغرب المسيحي ومعه الصهيونية بكل ما يعرضه الإسلام من سماحة ومودة ورغبة في السلام والتعايش مع الشعوب الأخرى غير المسلمة .

والأمر الذى لاشك فيه أن هذه المعاملة السيئة وغير المثلية التى يتحدانا بها الغرب رغم تمسكنا دائماً بالسلام ورفع أغصان الزيتون إنما يرجع إلى ضعف المسلمين وتأخرهم وانقسامهم على أنفسهم واستناد حكامهم إلى الدول الكبرى الطاغية لتصريف أمورهم فضلاً عن استهتارهم بكل المبادئ والقيم الإسلامية واستنزاف ثروات بلادهم على موائد القمار وأصناف اللهو والمفاسد والتسرى وبناء المستشفيات للحيوانات وغيرها والسكرت المتعمد عن نصرة المضطهدين من المسلمين فى جميع أنحاء العالم، والاكتفاء بالكلام الحمس المدبج إن أمكن دون إعلان الجهاد والسعى لتوحيد كلمة الأمة لرفع الأخطار عن حقوقها ، ولا يكون ذلك إلا بالدعوة إلى يقظة إسلامية عارمة والوقوف فى مواجهة تشتيت وحدة المسلمين وتفرقهم لشجب كل معارضة عملاً بما ورد فى الذكر الحكيم ﴿ كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾^(١) . وهل يمكن بعد هذا التوجيه الإلهى أن ينبرى بعض نخباء الدعاة الذين يحسبهم الغافل كمدافعين عن الإسلام ؟

هل يمكن أن نقبل دعواهم القائلة بأن الإسلام لا يشكل أمة واحدة بل أمم كثيرة وكيف نصدق دعوى هؤلاء المارقين إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقول بأن المسلمين كأسنان المشط، وأن المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص، وأنه لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى . ومن ثم فأننا يجب أن نقف فى مواجهة صلبة ضد الدعوى العرقية التى يتبناها مع الأسف بعض حكامنا الذين يعارضون اتجاه الشعوب الإسلامية فى تصميم على نصرة

(١) آل عمران آية (١١٠) .

المسلمين في البوسنة والهرسك مثلاً ، وفي الهند بدعوى أن المسلمين في هذه البلاد يختلفون عنا عرقياً وهذه الدعوى قبائلية جاهلية تشكل خطراً على الوحدة الإسلامية في عصر تتوحد فيه أوروبا ويظهر التكتل السياسى والاقتصادى بين مجموعات من الدول تختلف فيما بينها فى أغلب الأمور ولا يجمع بينها إلا المصالح الاقتصادية فحسب بينما نجد أنه قد ورد فى الذكر الحكيم أن المسلمين أمة واحدة، وبذلك يعد التمسك بالنعرة القبلية هجوماً مباشراً على الدين ومبادئه فى محاولة لاهياء النزعات العرقية والقبلية البغيضة بين قطاعات الأمة الإسلامية ولعلنا نذكر أنه يرجع إلى الشعوب الفارسية الفضل الأكبر فى إذكاء روح الإسلام وقيام حضارته ومجده العظيم ولهذا فأننا يجب أن نفطن إلى أن بث روح الانفصال والعرقية إنما يعد عملاً عدائياً ضد وحدة الإسلام وروحه، وكذلك هو من قبيل الغزو الثقافى الموجه من الغرب ومن غير المسلمين إلى قلب الأمة الإسلامية وعقائدها للقضاء على وحدتها وتمسكها ، وهذا ملاحظناه فى تسلسل هذه الآراء الهدامة والمشبوهة عن طريق إسرائيل إلى كل بلدان الشرق الأوسط يساندها الغرب وأمريكا بصفة خاصة . وهم إنما يعملون فى خفاء ودهاء من خلال بعض الحكام الموالين لهم فى المنطقة ، ولهذا فإنهم يحرضون هؤلاء الحكام على الجماعات الإسلامية وليس على التيارات المتطرفة منها فحسب، بل أيضاً على أى تيار إسلامى معتدل، وهم يشجعون استبداد الحكام وسلوكهم المعارض فى حقيقة الأمر للإسلام ومبادئه، ويغفل هؤلاء أعينهم عن العدالة العرجاء التى تطبق بالنسبة للمسلمين فيكيل أصحابها بكيلىن إذا تناولوا قضايا المنطقة ومشكلاتها وهم يحرضون دائماً على أن يظل المسلمون فى مراتب الخضوع والإذلال ، ويشجعون الدول المعتدية مثل إسرائيل والهند والصرب والقلين وغيرهم على سحق المسلمين وتضييع حقوقهم ونهب أرضهم وثرواتهم .

ولم يكن الهجوم على مقولة الإسلام السياسى إلا صورة من صور هذا التآمر على تزييف صورة الأمة الإسلامية لكي تهتز فى أعين العالم باظهارها فى حالة من التخلف والجهل والاختلاف والتنازع والتأخر الشديد لكي تهتز صورتها فى أعين العالم من حيث أنهم يتوهمون بل يزعمون أن نظام الحكم فى الإسلام سيعيد العالم إلى تدخل اللاهوت فى شئون الدولة كما حدث بالنسبة للمسيحية فى القرون الوسطى، وسرى من خلال هذه الدراسة كيف أن هذه الدعوة الكاذبة المدسوسة إنما هى مقولة تنم عن الحقد والعداء الصريح للإسلام اخترعها أعدائه من فلول الصليبية المعاصرة وذلك أن الإسلام منذ أن بزغ نوره كدولة فى المدينة لم يقبل إطلاقاً أن يكون ثمة انفصلاً فى إقامة المسلمين بين شئون الدولة الدنيوية وشئونها الدينية الأخروية .

فالإسلام منذ أن نشأ دين ودولة كما ذكر شيخ الأزهر فى إحدى ندوات رمضان ولكن أكثر الخبثاء الحاقدين قد أصموا آذانهم عن هذا الحق المبين فخلطوا بين موقف المسيحية وموقف الإسلام فى هذا الصدد .

ولعل بعضهم يقول أن هذه مقولة الإخوان المسلمين الذين تضعهم وسائل الاعلام العربية فى موضع الشك والارتياب الآن ويزعم من فى يدهم السلطة والذين يحتمون بهم من الملحدين والحاقدين على الدين، وهم المسيطرون على معظم وسائل الاعلام العربية، يزعمون بأن القول بأن الإسلام دين ودولة وهو من قبيل الدعاوى التى انفرد بها هؤلاء الإخوان المسلمون وحدهم وليكن لهم رأيهم ولكننا نحن ولسنا من الإخوان المسلمين وكذلك شيخ الأزهر وجمهرة الفقهاء يردون عليهم بأن الإسلام دين ودولة، ولسنا على استعداد لأن ننكر هذا الأمر مادام الإخوان المسلمين يتمسكون به مخافة أن يلحقنا غضب الدولة وحلفائها من الملحدين وغيرهم ممن ضلوا سواء السبيل .

وهم إنما يزعمون أن من يدافعون عن الإسلام ومبادئه إنما يحاربون حرية الفكر والتعبير مثل "سلمان رشدي" أو غيره وكيف لا ننبرى لتقويض دعواهم حتى يعرف الشباب حقيقة أمرهم فلا يتشككون في الإسلام ومبادئه .

ونحن ندرك مقدماً الصعوبات التي تواجه العاملين في حقل الدعوة والدفاع عن الإسلام، إذ أن الذين ييدهم مقاليد السلطة في كثير من البلاد العربية والإسلامية إنما يتبنون طائفة العلمانيين والذين يظهرون الدعوى المخالفة للدين ويترصدون لأصحاب دعوى الإسلام الحق بل ويتهمونهم زوراً وبهتاناً بعمالة التيارات المتطرفة، وتعمل كل وسائل الإعلام المسيرة حكومياً لإلقاء ظل كثيف على الحقائق والمبادئ الدينية التي يجب أن يتعلمها الشباب ويعلن هؤلاء أن من يريد فيضاً من الأرزاق في كل ناحية ينبغي له ألا يظهر تمسكاً وكلفاً شديداً بالدين، وهكذا حتى يصبح الإسلام غريباً في بلاده، وقد حاولنا في هذه الرسالة الموجزة الرد على آراء من يسمون بالعلمانيين، والوقوف بمنطق مستنير في مواجهة الإشكالات التي أثاروها وهي كثيرة، وكان لابد أن نتبع هذا المنهج لنحدد المشكلات التي نتناولها في هذه العجالة وإلا لكان علينا أن نكتفي باستعراض هيكلي عام للإسلام عقيدة وشرعية وممارسة، وهذا أمر قد عني به المتخصصون في الدين ، ولهذا فإن القارئ سيجد في كتابنا هذا يحمل آراء العلمانيين إبتداء من شبيل شمیل وسعيد مظهر وسلامة موسى إلخ وانتهاء بسعيد العشماوى، وإننى لأرجو أن أكون قد وقفت في استعراض مواقفهم والرد عليها، ولهم بالطبع الحرية الكاملة في أن يعاودوا النظر في هذه القضايا سواء بالاستجابة إلى دعوى الحق التي يدافع عنها كافة المسلمين، أو بالرد على ما نسوقه من حجج على فساد أباطيلهم .

لكل هذه الأسباب انبرينا إلى تحرير هذه الرسالة حتى تتضح الأمور
لشباب هذه الأمة وهم يواجهون أزمة اقتصادية طاحنة تكاد تقضى على
نفوسهم من إيمان بمجتمع مسلم أفضل وحتى يكون فى هذا الكشف عن
مناورات العلمانيين وقد ماء الشيوعيين فيما يختص بمقولتهم المزيفة عن الإسلام
السياسى، وستنطوى الصفحات القادمة على دراسة مستوعبة لرؤس هذه
المسائل التى أوردناها فى هذه المقدمة .

وقد أردفنا هذا البحث بدراسة عن نحو ايدىولوجية عربية إسلامية لكى
تتضح من خلالها معانى وحدة الدين فى نظر الخالق وبحسب القرآن الكريم .

والله الموفق سواء السبيل .

الفصل الأول

فى مفهوم الإسلام السياسى

١ - تسمية الإسلام السياسى:

لقد ظهرت تسمية الإسلام السياسى بهذه الصورة الركيكة والتى تنطوى على مغالطات كثيرة وذلك بعد أن أُلغيت الخلافة الإسلامية بعد زوال الدولة العثمانية، وتطلع الكثيرون من حكام الدول الإسلامية المعاصرة إلى تبنى فكرة الخلافة الإسلامية أى بمعنى تسييس الدين أو دخول الدين فى السياسة كما يقول البعض ، باعتبار أن الدين الإسلامى مثله مثل المسيحية منفصل عن السياسة وشئون الدولة. وكان الملك أحمد فؤاد أول من تطلع إلى منصب الخلافة فى مصر، ولكن الشيخ على بعد الرازق صدمه فيما أخرجه عن الإسلام وأصول الحكم مهاجماً فكرة الخلافة الإسلامية وموضحاً أنها لما كانت لاتعتبر من أصول الدين، فهى ليست ملزمة للأمة فى شئ، وكانت فكرة الخلافة وقيام الدولة الإسلامية تقوم على فكرة أن الحاكمية لله وحده دون تدخل من البشر وذلك فيه إقرار لمبدأ التفويض الإلهى كما سنرى فيما بعد .

وهكذا نرى أن دعاة الخلافة المعاصرين يعودون إلى فكرة التفويض الإلهى للحاكم وكيف أنه حين يحكم فهو يحكم باسم الله ، ولم يكن هذا صحيحاً إلا فى حكم الرسول ﷺ . والأمر الذى لاشك فيه أن الإسلام بمبادئه التى تنظم شئون المجتمع لايمكن أن يكون ديناً يعتزل فيه الناس المجتمع، ويهملون شئونهم، مع وجود تعاليم واضحة لتنظيم شئون هذه الحياة فى الكتاب والسنة لتوجيه المسلم فى حياته الدنيوية. فكيف إذن تدعو إلى إهمال الجانب الدنيوى الذى

يرعى شئون الدنيا بينما نحن نلتزم بأن نعمل لدنيانا كأننا نعيش أبداً ونعمل
لآخرتنا كأننا نموت غداً، ونحن نتساءل عن موضوع الآيات المنظمة لهذه
الشئون الدنيوية كما وردت في القرآن ومنها مثلاً الآيات الخاصة بالأحوال
الشخصية كالزواج والطلاق، والميراث أليست هذه أموراً أوحى بها الله لتنظيم
شئون الدنيا؟ وقد احتوتها قوانين البلاد الإسلامية وهي تؤسس لأحكام المحاكم
بهذا الصدد وتوجه السلطة القضائية في أى بلد إسلامي؟ بل وكيف نهمل
التوجيهات الإلهية الخاصة بتجنب الخمر والميسر والأزلام وعدم أكل لحم الخنزير
والدم والميتة وما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله .

وكذلك أيضاً كيف تفسر آيات الاقتصاد المنظمة لشئون الدنيا مثل الآيات
التي نزلت في تحريم الربا وفي الوقوف بحزم أمام الذين يخسرون الميزان
ولا يوفون بالكيل ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّينَ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا
كَالَهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يَخْسَرُونَ﴾^(١) .

وأيضاً هناك ما ورد في الذكر الحكيم عن هؤلاء الذين يُنخسون الناس
أشياءهم، ويرفعون في نفس الوقت من قيمة ما يملكون في عملية البيع والشراء.
وأيضاً كيف نهمل التوجيه الإلهي فيما يختص بتسجيل الديون ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا
يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ
رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئاً فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ
أَنْ يُمْلَ أَنْ يُمْلَ هُوَ فليُملل وليُّه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا
رجلين فرجل وأمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر

(١) المطففين آيات : ١ ، ٢ ، ٣ .

إحداهما الأخرى ولا يَأْب الشهداء إذا ما دعوا ولا تسعَموا أن تكبِره صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة ﴿١﴾ .

هذا بالإضافة إلى أن ثمة مجموعة من الآيات تحض على رعاية المجتمع الإسلامى وأفراده، وتضع الخطوط العريضة للتكافل الاجتماعى باعتبار أن المسلمين أمة واحدة متماسكة كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. وقد ترددت هذه المعانى الإنسانية والاجتماعية العظيمة فى معظم آيات القرآن وجاءت فى نصوص الدعوة للإسلام كالحض على إطعام المسكين والرافة باليتيم ورعاية الجار وكذلك احترام حقوق الوالدين .

وقد ظهرت صورة التكافل الاجتماعى مشرقة وضّاحة فى فريضة الزكاة، وهذه غير الإحسان العفوى، إذ أن الزكاة فى الإسلام إنما يتم توزيعها عن طريق بيت المال، وهذا الأمر لم تفتن إليه الدول الإسلامية المعاصرة، واكتفت ببجاية الضرائب والمكوس المختلفة من رعاياها. بينما ينبغى الالتزام بجمع حصيلة الزكاة حتى يتم توجيهها إلى مصارفها الشرعية بطريقة منظمة ومنطقية ابتعاداً بها عن العفوية والارتجال وحتى لا تذهب إلى جيوب من لا يستحقها ، كما هو الحال فى كثير من البلاد الإسلامية ، بينما الدولة أقدر على عدالة توزيع الزكاة، وهكذا نجد أن الزكاة تعتبر من أهم الركائز الاقتصادية التى شرعها الإسلام لضمان عدم تضخم الثروات وتحقيق عدالة التوزيع ، وكذلك فإن الزكاة ستؤدى إلى استنفاد رأس المال غير المتحرك فى السوق، لأنها إنما تؤخذ من صميم رأس المال وليس من أرباحه الأمر الذى يُحفز صاحب رأس المال على استغلاله اقتصادياً لتحقيق الرواج فى السوق والرفاهية للمسلمين دون إلزام فى

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢

توجيه رأس المال إلى وجهة معينة، إذ أن الإسلام يتبنى فكرة السوق الحرة.
وعلى أية حال فإن معظم آيات القرآن تتجه وجهة سلوكية أخلاقية وهى ترد
على ضربين :

الضرب الأول :

الآيات الأخلاقية المباشرة والتى تحض على مكارم الأخلاق والصدق فى
القول وشجاعة الرأى والعدالة فى الحكم والتمسك بآداب الفضيلة وتحلى
الإرادة بعزيمة وضاعة فى مواجهة آفات النفس. وقد حفل القرآن بآيات كثيرة
تصور للناس مغبة الكذب والنفاق واتباع الرذيلة كما هو الحال فى آيات الزنى
وشرب الخمر والميسر وغيرها كما أشرنا، وكذلك فى إقامة الحد على السارق
والمغتصب وقطاع الطرق والبلغاة كما هو واضح فى حد الحراة ﴿١﴾ إنما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يُقتلوا أو يُصلبوا أو
تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك أن لهم خزي فى
الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم ﴿١﴾ .

فأين إذاً موضع هذه الآيات بالنسبة للذين يعزلون الإسلام ومبادئه عن
المجتمع وأخلاقه وسلوكه وطوائفه، لأسىما وأن بعض هذه المفاصد الأخلاقية
تعتبر من الأمور التى تدخل فى نطاق وظائف الدولة أى أن تجريمها إنما يكون
عن طريق القوانين التى تطبقها الدولة مثل القوانين الجنائية الخاصة بالزنا والسرقة
مثلاً، وقد يتحدث البعض من العلمانيين عن الضرر الذى يحق فى نظرهم بالمرأة
فى ظل مطالبة الإسلاميين لها بالحجاب من حيث أن هذه الدعوة إلى الحجاب
تعد فى نظرهم اعتداءً على حرية المرأة كما يقولون، وكيف تسمح لهم

(١) سورة المائدة آية (٣٣) .

ضمائرهم بأن يهاجموا وينتقلوا أمراً إلهياً يلزم المرأة بالحجاب الشرعى فى مجتمع إسلامى يُطالب معظم أفرادها بحشمة المرأة ووقارها وحجب زينتها عن غير زوجها ومن هم محرمون عليها، يقول تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾^(١) .

وكذلك يقول تعالى : ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَى إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلَ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢) وهل يرضى المسلمون أن تنتشر الفاحشة بين نساءهن وبناتهن بإشاعة الملابس التى تظهر ملامح أجسامهن بصورة مستفزة فى بلد إسلامى المفروض فيه مراعاة هذه الأمور ١٩ ، وليس معنى هذا أن نُجبر نساءنا على أن يكنَّ منقبات أو يُلبسن العباءة أو الملاءة كما هو الحال فى بنات بعض الدول الإسلامية مثل العراق والسودان مثلاً ومصر قبل عقدين أو ثلاثة من الزمان . فللمرأة حق السفور الذى لا تُبدى معه زينتها أو تفاصيل جسمها وأين هذا مما نراه اليوم من ظهور المسلمات فى مصر بملابس قصيرة إلى ما فوق الركبة وملتصقة بأجسامهن بحيث يضطر الشباب إلى التطلع إليهن فى شهوة غامرة، وكنت من ناحيتى دائماً أنبه طالبات الجامعة بأن يرحمن زملائهن ومنهم

(١) سورة الأحزاب آية ٥٩ .

(٢) سورة النور آية ٣١ .

أخوة لمن حتى لاتستبد بهم الغرائز والرغبات غير الشرعية من رؤية زميلاتهن بملابس تنم عن الخلاعة والاستهتار وإظهار مفاتن الأجسام، ويكون من باب أولى أن نقدم نصيحة لكل أجنبي، ولكل زائر لبلادنا بأن يلتزم الحدود المعقولة في ملابسه حتى نحفظ على جمهرة الناس دينهم وأخلاقهم، ويبدو أن هذا المطلب بعيد المنال نظراً لاستبداد ثقافة الغرب وحضارته الاستعمارية بنا وتلقف نساءنا لكل ما يُصدّر إلينا من أنواع الموضات الفاضحة من الغرب وبيوتاته العريقة في تعرية المرأة وإظهار مفاتنها . وهؤلاء الذين يدافعون عن الغزو الثقافي الموجه إلى نساءنا المسلمات إنما يعملون على إشاعة الفحشاء والمنكر بين الناس، ورمى كل مطالب بالأعتدال في ملابس النساء بأنه رجعي أثيم، وكيف أن هؤلاء المعارضين للحجاب يزعمون بأنهم حملة لواء الحرية والحضارة ألا بحس ما ينطقونه عن الهوى والضلال وعدم التزام الفضيلة في سلوكهم. وعلى أية حال فإنا نجد معظم الآيات الموجهة إلى الرسول ﷺ لاتنسحب فقط في تطبيقها على حياة الرسول وحده أو على عصر النبوة فحسب كما يزعم البعض بل هي إشارات وتوجيهات للمسلمين جميعاً في جميع العصور في حياتهم الدنيا التي تنظمها قوانين تنفذها الدولة، وسنرى كيف أن الذين يفصلون بين الدين والدولة سيقعون في هوة سحيقة من التناقض والبعد عن حقيقة الإسلام وجوهره وروحه السمحة، وذلك لأنهم في الوقت الذي يهاجمون ارتباط الدين بالدولة يسلمون بأن معظم القوانين التي تطبقها الدولة جاءت صياغتها عن طريق تقنين الشريعة، أى أنها تستند إلى آيات القرآن وسنة رسوله الكريم .

أما الضرب الثاني من آيات السلوك الأخلاقي والحيوي في الإسلام، فهي الآيات التي تنصب على المسار التاريخي للأديان السماوية والمتمثل في قصص الأنبياء والأولياء، وغيرهم من الكفار المعاندين المحاجين للرسول والمارقين عن

الدين مثل ما ورد عن آدم وهايل وقايل ونوح وإبراهيم وإسحاق ويعقوب
ويوسف وموسى وعيسى ويحيى وزكريا وغيرهم من الأنبياء والرسل .

والحق أن هذا القصص القرآنى لا يرد فى القرآن عن غير قصد، بل إنه بأتى
ليكون مثلاً يُضرب فى مجال الأخلاق والتربية الإسلامية بطريق غير مباشر، ومن
ثم يجب التسليم بأن القرآن يشتمل فى معظمه بعد أصول العقيدة على
توجيهات ومثل أخلاقية مباشرة أو غير مباشرة، وهذا مما يؤكد للعلمانيين
وأضرابهم من المعارضين على ربط الدين بالدولة، وأن القرآن وكذلك السنة
بوصفهما صادرين عن الله ورسوله والمنبعين الأساسيين للأسلام ومبادئه
باعتباره دين الفطرة إنما يصبح صالحاً للتطبيق على المسلم فى كل زمان ومكان
باعتبار أن العقل السليم إنما يستجيب لفطرة الإنسان ونوازعه الطيبة التى تنأى
به عن مواقع الشر، ولما كانت الأخلاق والفضائل والسلوك الطيب إنما تطبق فى
هذه الحياة وتُشرع لاستقرارها وسلامة أبنائها ، لهذا فإن هذه الحصيلة الأخلاقية
المباشرة وغير المباشرة إنما توجه إلى تنظيم شئون الدنيا وإعمارها، وإذا كانت
ممارستها إنما ترتبط أساساً بالضمير الذى يصدر أحكامه الأخلاقية عليها إن خيراً
أو شراً، إلا أن الممارسة الظاهرة فى السلوك والمبالغ فيها قد تدفع بأصحابها إلى
موضع المسألة القانونية ومواجهة الدولة لكل انحراف عن الجادة الأخلاقية التى
رسمت الفطرة الإنسانية والدين معالمها القويمة على وجه العموم .

٢ - مقاصد الإسلام ومعانيه :

وإذ كان الإسلام يجمع بين دفتيه الحياة والآخرة ويربط بينهما برباط وثيق لا انفكاك فيه فأحرى بنا أن نستعرض كل المفاهيم الإسلامية الخاصة بتنظيم البيت الإسلامى فى الدنيا، وبذلك نستبعد القياس على الأديان الأخرى التى لم يكن لها حظ كبير فى تناول شئون الدنيا تفصيلاً.

وأول ما يواجهنا بهذا الصدد ، المعنى الأخلاقى للإسلام، وقد أشرنا إليه بالتفصيل فيما سبق ثم يليه المعنى الاجتماعى: وهو ينطوى على تنظيم الأسرة وكل ما ورد فى شأنها فى القرآن وقد سبق لنا الكلام عنه وهناك أيضاً فكرة التردد والتواصل بين فئات المجتمع الإسلامى غنية وفقيره عالة وجاهله، حاكمه ورعيته، جنوده وشعبه ، والإسلام يحرص على التمييز بين المسلمين فى المراتب والدرجات، لا بحسب الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجنسية بل بحسب التقوى وحدها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(١) ، ومن ثم فلا يوجد تمييز بين أبيض وأسود وأصفر وفى هذا شجب للتمييز العنصرى وإعلاء لقيمة الإنسان، ويعتبر الإسلام أول دين سماوى يحمل راية استنكار التمييز العنصرى بين البشر. ويقول البعض أنه إذا كان الإسلام يسوى بين الناس ولا يميز فيه أحد على الآخرين إلا بالتقوى فكيف رضى عن استمرار نظام الرقيق أثناء حكم الإسلام؟ والجواب على هذا أن نظام الرقيق كان معترفاً به فى العالم كنظام اقتصادى لا يستطيع الإسلام أن يطله مباشرة وإلا وضعت عقبات فى طريق الدعوة الإسلامية الأولى ولكن الإسلام مع ذلك قد حرص على

(١) سورة المحجرات آية ١٣.

إشاعة نظام عتق العبيد، وفك رقابهم فى كل مناسبة وتحريرهم من أسر الكفار لهم ثم عتقهم وهذا يعنى أن الإسلام لم يكن يرضى عن استعباد الإنسان لأخيه الإنسان .

وقد رفض الإسلام أيضاً فكرة التمايز الطبقي فتعاليم الإسلام ترفض استعلاء طبقة على طبقة أخرى ، وتحكم فئة فى المجتمع أو فى نظام العمل فقد أصبح الجميع فى ظل الإسلام بنعمة الله إخوانا وليس لأحد عليهم من فضل إلا الله ورسوله ﷺ .

وهكذا يقف الإسلام بشدة أمام الصراع الطبقي، وحكومة البروليتاريا التى نصت عليها الشيوعية الملحدة لأنها تنطوى على القضاء الدموى والاجتماعى على سائر الطبقات الأخرى المتوسطة والعالية تلك التى تختص لنفسها بفائض القيمة، وكان ينبغى أن يكون من حق العمال وحدهم كما يقولون . ولهذا فقد تضمنت قوانين الاشتراكية العلمية ما يثير الرعب فى مسيرة المجتمع وتنظيمه بحيث يتكفل الناس أجمعين مستهدفين تخريب نظم الحكم فى البلاد الأخرى وتدمير مجتمعاتها وصولاً إلى هدف أساسى وهو تحقيق مصالح الطبقة العاملة وحدها فى جميع أنحاء العالم، والقضاء على كل الطبقات الأخرى المناوئة لها كما يزعمون وهذا ابتلاء كبير للمجتمع الإنسانى لم يلبث أصحابه أن اقتنعوا بضحالة ما أخذهم الفكرية المادية فصدمتهم صيحة الأحرار التى أودت بحياة الاتحاد السوفيتى الوطن الأم للاشتراكية، وبذلك أنهارت قلاع الشيوعية، ومع ذلك نجد أن بعض معتقبيها يحاولون التشبث بأذيال الماضى الكئيب ومنهم كثيرون فى مصر ممن تسربلوا بسراويل شيوعية مقبلة وظلوا يتخفون وراء شعارات إلحادية جديدة بعد انهيار اليسار الشيوعى .

٣ - الناحية الاقتصادية :

لما كان فرع الاقتصاد فى الإسلام إنما ينطوى على جملة من الأمور والمصالح التى تخص حياة المسلمين فى هذه الدنيا لهذا فقد جاءت الآيات المتعلقة بأمور المال وشئون الاقتصاد واضحة دون الحاجة إلى تأويل، وكان القدماء يستخدمون كلمة اقتصاد للدلالة على تدبير هذه المصالح الدنيوية، وقد أسماه أرسطو علم تدبير المنزل، واستخدم الغزالي لفظ اقتصاد فى غير معناه المعاصر فى كتابه المسمى "الاقتصاد فى الاعتقاد" ولم يُعرف لفظ الاقتصاد فنياً إلا فى العصور الحديثة عند "آدم سميث" وغيره بعد ازدهار الحركة الاستعمارية الحديثة وسعى الدول الرأسمالية لسرقة المواد الأولية والاستيلاء على أراضي المستعمرات. وإذا رجعنا إلى النصوص الإسلامية بهذا الصدد فأتينا نجد أن الفقهاء يرددون دائماً القول بأن "المال مال الله" ونحن مستخلفون عليه فالغاية من جمع المال إذن ليس اكتنازه ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم﴾^(١).

ولكن الإسلام فى نفس الوقت لا يقيد حرية صاحب المال فى استخدامه ومع هذا فتعاليم الإسلام تجعل للمال وظائف اجتماعية ودينية. ولما كان المال إنما يرصد لقضاء الحاجات وسد المطالب وتعمير الأرض وحفظ النظام العام للمجتمع، وفى سبيل إقامة مجتمع سليم ينعم فى ظله المسلم بالأمن والرفاهية واشباع حاجاته المادية وتحقيق العدالة الاجتماعية لهذا كان لابد من تنظيم الحياة الاقتصادية فى الإسلام بطريقة محكمة ومخططة حتى يمكن أن يتحقق للمسلم من تطبيقها الاستفادة الكاملة من الحياة المادية أى تحقيق الرفاهية الاقتصادية

(١) سورة التوبة، آية ٣٤.

للجميع، وقد اتبع المسلمون فى ذلك منهجين أو سيلتين هما : التشريع والتوجيه وقد بدأ التشريع الإسلامى للاقتصاد درجة عالية فى تحقيق الأركان العلمية للاقتصاد فى كافة مجالاته سواء كانت سياسية أو تنمية حتى يتلدى المجتمع الإسلامى فى صورة متسامية يكفل فيه أولو الأمر لكل أفراد ضروريات الحياة الإنسانية حفاظاً على كرامتهم وإنسانيتهم حتى يبلغ المجتمع الإسلامى حد الكمال الإنسانى فى سائر مجالات الحياة وهذا أمر لا يمكن ان يحققه الأفراد وحدهم.

فلا بد من أن تتبنى الدولة أى السلطة العليا فى المجتمع أمر هذا التنظيم الاقتصادى الأمثل، ولما كان المال هو أحد الوسائل التى يمكن أن يبلغ بها الإنسان سبل الخير والسعادة أو ينجح إلى الشرور والرذيلة لهذا فقد عول الإنسان على تنظيم الأمور المالية وبيان أوجه مصارفها الشرعية حتى يتمكن جميع أفراد المجتمع من تحقيق السعادة دون صراع أو مصادمة بين المصلحة العامة والخاصة مع الحرص على حماية الفرد مما قد يفضى به حب المال إلى البخل أو التقشير أو المقابل لهما وهو الإسراف والتبذير، يقول سبحانه وتعالى ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محصوراً﴾^(١) ، وفى هذا تطبيق لمعنى الوسطية الإسلامية فى مجال الاقتصاد.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أمور الميراث وانتقال الملكيات بطريقة محكمة وبقواعد جامعة ومانعة. وفى مجال التجارة تعرض الإسلام لمشكلة البيع فى حدود الحلال والحرام ومنع الغبن ورفع الظلم فأجاز كل تجارة تتم عن التراضى بين الطرفين، كما حرم الربا كما ذكرنا، وقد بين الرسول الكريم أن دستور

(١) سورة الاسراء ، آية ٢٩ .

المعاملة التجارية هو السماحة والسهولة من جانب جميع الأطراف فلهذا أمر بضرورة أن يكون الدافع فيها هو الأتخلص والوضوح والأمانة، وينص القرآن على أن العمل التجاري مطالب بأن يوفى بالتزاماته تجاه من يتعامل معه يقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِنْ تَبْتِم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ﴾^(١) وقد نهى الرسول ﷺ عن عدم الالتزام بالحق والأخلص فى البيع فقال "البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما"^(٢) ، وكذلك قوله ﷺ " من غشنا فليس منا"^(٣) .

وبالجملة يمكن القول إن مشكلات الاقتصاد المعاصر قد وردت كلها إما فى الكتاب، أو فى السنة، أو عن طريق الاجتهاد، وذاعت فى حياة المسلمين فى باب المعاملات لأشباع الحاجات الاقتصادية وكانت هذه الأمور تدخل فى دائرة الفقه .

ويتضح لنا من خلال الدراسة المتوسعة لمشكلات الاقتصاد الإسلامى أنه ينطوى على البحث فى مشكلات الاقتصاد الرئيسية وهى الإنتاج والاستهلاك والتوزيع مع الأخذ فى الاعتبار ما يعرف حديثا بالتخطيط الاقتصادى عن طريق تطبيق برامج التنمية المختلفة، وقد أشاد الإسلام بالعمل وضرورة أن يتقن المرء أى عمل يكلف به وقد قال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَقُلْ أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وسردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾^(٤) ، ويقول الرسول الكريم " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٩ .

(٢) رواه البخارى .

(٣) متفق عليه .

(٤) سورة التوبة ، آية ١٠٥ .

يتقنه "، وهذا يعنى أن الإسلام يُسَلِّم بأن العمل سواء فى مجال الزراعة ، أو الرعى، أو الخدمات هو أساس الدخل القومى أو بصفة خاصة هو أساس تنمية الإنتاج فى أى بلد من البلدان. ومن ناحية الاستهلاك أشار الإسلام إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الحاجات وبين الإنفاق والنص على عدم المبالغة فى الإسراف فى عدالة اجتماعية تتحقق بها عدالة توزيع المنتج الاجتماعى عن طريق الزكاة يقول سبحانه وتعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾^(١) ، وكذلك ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٢) . ويقول الله عز وجل واصفاً المؤمنين ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾^(٣) .

ولم ينتبه أحد ممن كتبوا عن الاقتصاد الإسلامى إلى الأمثلة التى يضربها القرآن عن التخطيط وينبغى الرجوع فى ذلك إلى ما ورد فى الذكر الحكيم فى قصة يوسف عليه السلام ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّى أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٌ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عَجَافٍ وَسَبْعَ سَنِبَلَاتٍ خُضْرٌ يَابَسَاتٍ﴾^(٤) ، وكذلك قوله تعالى ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سَنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبَلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾^(٥) ، وهكذا يبين سيدنا يوسف عليه السلام للمصريين أن عليهم أن يحتزنوا القمح فى زمن الوفرة الاقتصادية لكى ينقوه فى زمن القحط وهذا هو عين التخطيط بل إن خبراء الزراعة لم ينتبهوا إلى ما ورد فى القرآن إلى أنهم إذا أرادوا الاحتفاظ

(١) سورة التوبة ، آية ١٠٣ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٤١ .

(٣) سورة المعارج آيات ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) سورة يوسف ، آية ٤٣ .

(٥) سورة يوسف ، آية ٤٧ .

بالقمح لمدة طويله عليهم أن يتركونه فى سنابله، وإذا كان المسلمون يتحدثون عن بيت المال باعتبار أنه المؤسسة العليا لتغطية نفقات الحياة الإسلامية بكل صورها فإن هذا يقابل فى عصرنا ما يسمى بالميزانية العامة للدولة التى تعدها وزارة المالية . غير أن هناك نواحى تتعلق بالوقوف أمام التصرفات المنحرفة كالغش والتدليس والمضاربة والاحتكار ورفع الاسعار واختزان القوت واستعمال الربا فى المعاملات ، وقد تمثل موقف الحاكم الإسلامى من هذه الأمور فيما يعرف بنظام الحسبة فى الإسلام الذى يجمع بين دفتيه وظائف إقامة العدل بين الناس بجانب وظائفه الاقتصادية والتمويلية والرقابة على الآداب والأخلاق العامة أى أن نظام الحسبة الذى ينسحب على أعمال الخدمات والشئون الاجتماعية والشرطة فى عصرنا هذا .

٤ - الملكية الفردية فى الإسلام :

الإسلام يرفض الاستيلاء على ملكيات الأفراد الا للمصلحة العامة وبذلك يشجب كل صور التأميم والمصادرة للملكيات الأفراد الخاصة ولكنه فى نفس الوقت كما سبق أن ذكرنا يجعل للملكية وظائف اجتماعية، والإسلام بإقراره للملكية الفردية إنما يشجع الأفراد على العمل والابتكار وتنمية أوجه النشاط فى حياة المسلمين لأن الملكية الفردية تعتبر حافزاً قوياً يستثير همه الإنسان ويدفعه إلى العمل لتحقيق النجاح والطموحات المشروعة ، ومع هذا فإن الإسلام لم يترك الملكية الفردية بدون أن يضع القيود والالتزامات التى تنظمها وتبعدها عن إمكانية الأضرار بالمجتمع وتمكنها من السير قدماً لضمان خير سلامة الحياة الاقتصادية وتسيرها لخدمة المجتمع الإسلامى ومصالحه .

وبالجملة فإن المبادئ والقواعد التى تحدد الملكية الفردية وتوجهها إنما تنحصر فى اعتبار العمل أساس الكسب المشروع وتطبيق مبدأ الحلال والحرام والأخذ بنظام السوق الحرة الطاهرة النظيفة كما سبق أن ذكرنا، وعدم تجميع الثروات فى يد فئة دون أخرى أى عدم تركيز رأس المال فى يد فئة وكذلك عدم كثر المال وحجبه عن التعامل فى السوق .

هذا بالإضافة إلى تحريم الربا والاحتكار والغش والرشوه وإشاعة الفساد فى استخدام رأس المال أو بمعنى آخر الالتزام بتحقيق الوظائف الاجتماعية لرأس المال . وهكذا يتضح لنا أن معالم الاقتصاد تنسحب عليها وتغطيها مظلة الدين دون تقاعس عن العمل أو تواكل عن النشاط ذلك أنه يجب التنويه بأن قواعد الاقتصاد الإسلامى إنما تستند بالضرورة إلى دواعى ومبررات أخلاقية عامة دون الانزلاق إلى متهاتات النفعية المادية التى يصطنعها التجار وأصحاب رؤس الأموال فى عصرنا هذا، الأمر الذى يتعين علينا معه عدم إهدار هذه المبادئ القائمة على الأخلاق العامة والفردية وصحة الضمير وبقظة الروح الإسلامية، إذا أردنا السلامة والنجاح للمجتمع الإسلامى بعامه . ومع هذا أى مع تضمن الإسلام لمبادئ الاقتصاد وقواعده الأولية، إلا أننا لانستطيع القول بأن الإسلام قد رسم هيكلا نظرية اقتصادية محددة، ذلك لأن القرآن إنما هو قواعد كلية فى سائر المجالات وعلينا نحن أن نستلهمها فى وضع نظريات اقتصادية معينة وقبول مواقف الآخرين الاقتصادية والانفتاح على مستلزمات وشروط الاقتصاد العالمى ودواعيه التى تبدو فى الظاهر فى شكل يتعارض مع ما يمكن أن يكون عليه شكل أو حقيقة نظام الاقتصاد الإسلامى .

وقد سبقت الإشارة إلى أن المسلمين كانوا يستندون فى اجتهداتهم فى أمور الاقتصاد إلى باب المعاملات فى الفقه، والمسلم غير ملزم بقبول هذه

الاجتهادات أو رفضها مادامت تنصب على الفروع وليست على الأصول. وهكذا يمكن لنا أن نسهم في مجالات الاقتصاد العالمى التى لاتتعارض مع الإسلام ومبادئه كما ذكرنا . وقد ازدهرت حركة الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة وظهر فقهاء مستنيرون من بينهم فقيه لم يأخذ حقه فى الإشادة بأبحاثه الفقهية وهو تقي الدين بن تيمية، وقد كان يعيش فى دمشق إبان حكم الصليبيين لبيروت وقد كتبوا عنه فى سجلاتهم اللاتينية كيف أنه كان يجيز الأحكام الصليبية إذا لم تتعارض مع العقل أو الشرع، ولهذا سموه بالفقيه المستنير فى الوقت الذى يعتبره البعض علماً من أعلام السلفية المحافظة على الرغم من شيوع استخدامه للقياس الأصولى فى مباحثه . ويجب أن نذكر أن المنهج الأصولى إنما يعتبر المصدر الجوهرى لمنهج البحث العلمى فى العصر الحديث. لقد كشفنا عن هذا المنهج الذى ترسم خطاه العلماء العرب من أمثال الرازى وابن الهيثم وغيرهم^(١) .

٥ - السياسة فى الإسلام :

ويتعين علينا قبل الغوص فى الفلسفة السياسية فى الإسلام أن نشير إلى أن الذين يقصرون معنى الإسلام السياسى على العمل السياسى وحده إنما يقعون فى مغبة التبسيط المخل لمعنى السياسة ، وقد أوضحنا بما فيه الكفاية أن الدولة فى كل بقاع الأرض إنما تمسك فى يدها بكل أنشطة المجتمع من اجتماعية واقتصادية وتنموية وأخلاقية عامة بحيث تدخل كل هذه الأنشطة عباءة العمل السياسى .

(١) راجع د. محمد جلال مرسى : منهج البحث العلمى عند العرب - رسالة دكتوراه ، منشورة تحت إشراف المؤلف .

وسنرى كيف أننا لا يمكن أن نجرد الدولة الإسلامية من وظائفها الجوهرية المتضمنة في الكتاب والسنة والتي تكتمل بها مفاهيم فلسفة السياسة في الإسلام، والتي تدور حول موضوع الخلافة، وتستمد من أصول الفقه ومباحثه.

فلسفة السياسة في الإسلام :

١ - مفهوم الدولة في الإسلام :

لقد اتضح لنا كيف أن الفلسفة السياسية في الإسلام إنما تستمد أصولها من الفقه الإسلامى ومباحثه وذلك انطلاقاً من موضوع الإمامة أو الخلافة تطبيقاً لقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً ... ﴾^(١) ، ﴿ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾^(٣) ، ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَنصُرُونَ ﴾^(٤) ، يقول ابن خلدون فى مقدمته: أن الإمامة هى "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الآخروية والدينية الراجعة إليها إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها تهتم بمصالح الآخرة فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به" ، ويقول "وإذا قد بينا حقيقة هذا المنصب وأنه نيابة عن صاحب الشريعة فى حفظ الدين وسياسة الدنيا به تسمى خلافة وإمامة والقائم به خليفة وأمام" .

(١) سورة البقرة ، آية ٣٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٢٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية ٧٣ .

(٤) سورة القصص ، آية ٤١ .

يقول الإمام الغزالي "إن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا
بسلطان أمر مطاع، فتشهد له مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين والأئمة،
وإن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان أمر مطاع دام المهرج وعم السيف
وشمل القحط وهلكت المواشي وتعطلت الصناعات وكان كل من غلب سلب،
ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم إن بقي حياً، والأكثر يهلكون تحت ظلال
السيوف.. فبان أن السلطان ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، وهو مقصود
الأنبياء قطعاً، فكان وجوب الإمام من ضروريات الشرع الذي لا سبيل إلى
تركه".

ويقول الإمام الماوردي "الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين
وسياسة الدنيا به".

ويقول ابن تيمية "إن الخلافة والإمامة، من الأمور الواجب على المسلمين
إقامتها دياناً فلا تبرأ ذمتهم إلا إذا قام على مجتمعهم خليفة أو حاكم.. ويجب
أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا يقاوم الدين إلا بها
فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بإجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد من
رئيس حتى قال ﷺ "إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا واحداً"^(١). ويقول ابن
حزم: "اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة وجميع الخوارج على
وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يقيم فيها أحكام
الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ "حاشا للنجدات
من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة وأن عليهم أن يتعاطوا الحق
بينهم".

(١) رواه البخاري في صحيحه.

ومن هنا تصبح نظرية الإمامة هي الركن الأساسى فى نظرية الدولة عند المسلمين، وهذا أمر منطقى استناداً إلى القرآن والسنة، فقد أوردت الآيات القرآنية أحكاماً شرعية تتعلق بموضوع الإمامة وشؤونها ، وهذه الأحكام يتوقف تنفيذها على وجود الإمام، وعلى هذا النحو فإن تشريع مثل هذه الأحكام إنما يرتبط ارتباطاً أساسياً بالإمامة وشرعية قيامها إذ هى القيادة العامة فى المجتمع الشرعى، وهكذا نرى أن المجتمع الإسلامى ملتزم بالتسليم بالإمامة وقيام الدولة الإسلامية، وهذه تعد من البديهيات التى لا يمكن إغفالها ما دمنا نقول بأن الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وإلا نكون قد أبطلنا هذا المعنى بمجرد فصلنا بين الالتزام القرآنى وشئون المجتمع الإسلامى .

على أن الصورة النموذجية لقيام الدولة فى مجتمع إسلامى قد تحققت بطريقة مثلى فى دولة الرسول ﷺ فى المدينة المنورة. فقد كانت شخصية الرئيس ممثلة فى شخص الرسول ﷺ ، أما الشعب فقد كان مؤلفاً من جماعات من الأنصار والمهاجرين بالإضافة إلى يهود المدينة كأقلية .

وأما الأرض فقد كانت ممثلة فى المدينة كأقليم أو كوطن لم يلبث أن اتسعت دائرته بعد الفتح الإسلامى، وهكذا نجد أن الشروط الثلاثة التى تقوم على أساسها الدولة وهى : رئيس الدولة والشعب والأقليم أو الأرض، قد تحققت فى دولة المسلمين الأولى على عهد الرسول ﷺ .

٢ - دستور الدولة الإسلامية :

والنظر فى القوانين التى تحكم هذه الدولة الأولى فى الإسلام ذات السيادة على أقليمها إنما يقودنا إلى الكلام عن أسس التشريع الإسلامى. فقد استند هذا

التشريع إلى دعائين :

أولهما ما ورد في القرآن مجملاً من أحكام سياسية، وثانيهما ما جاء في سنة الرسول ﷺ من قواعد وسنن أدت إلى قيام سلطات الدولة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى الأساس الثالث من أسس الأحكام الشرعية وهو الإجماع الذي استخدمته الدولة الإسلامية فيما بعد .

٣ - شروط الاستخلاف :

لقد كان قيام الدولة الإسلامية الأولى بزعامة رسول الله ﷺ أمراً لم يقم عليه خلاف من حيث أنه قد نزل عليه الرُوحى مصداقاً لقوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾^(١) وأنه عليه الصلاة والسلام مرسل من عند الله إلى الناس كافة. ولهذا لم يكن ثمة خلاف حول إمامة المسلمين أو الخلافة. ولقد ظهر الخلاف بعد وفاة رسول الله ، إذ اختلف المسلمون فيمن يختلف الرسول الكريم من الصحابة على رئاسة الدولة وانتهى رأى المجتمعين فى السقيفة إلى اختيار أبى بكر الصديق رفيق رسول الله وأول صحابته، ثم تلاه عمر فعثمان، ولكن فريقاً من أهل البيت لم يرضى عن هذا الاتجاه وتمثل هذا فى قيام جماعة من المسلمين بعد مقتل على بن أبى طالب يرون أن آل البيت أحق بالخلافة من غيرهم من المسلمين وظهرت طوائف وآراء كثيرة حول شروط الخلافة.. ولكن أهم التيارات التى ظهرت فى هذا المجال هى :

(١) سورة النور ، آية ٥٥ .

(١) تفسير أهل السنة والجماعة لشروط الخلافة بأنها تقوم على البيعة أى مبايعة المسلمين للخليفة وهو رجل يطلب الخير والسلام للمجتمع الإسلامى ويلتزم بتحقيق شرع الله وأن يكون على تقوى بقطع النظر عن الجاه والنسب وعلى الجملة ينبغى أن يتصف الخليفة بالعقل الصائب وأن يكون حراً ، فضلاً عن صفات الشجاعة والنجدة والكفاية والعلم والاجتهاد والورع وسلامة الخلقة ... الخ .

(٢) ولكن فريقاً من علماء السياسة المسلمين كابن الربيع ، وابن خلدون ، والمواردى ، والفارابى ، ونظام الملك الطوسى ، وأبو حامد الغزالى ، وابن تيمية يرتبون شروطاً خاصة وتوصيفاً معيناً للإمام كالقرشية أو أن يكون من كافة العرب أو من غير العرب حسب اختلاف المواقف .

(٣) وينفرد الماوردى فى تفصيل كيفية اختيار رئيس الدولة بموجب رأى أهل الحل والعقد نيابة عن الأمة أى على أساس نوع من العقد الاجتماعى الذى أشار اليه كل من توماس هوبز ، وجون لوك ، وجان جاك روسو فيما بعد ، وقد توسع أبو حامد الغزالى فى الكلام عن الخليفة وشروط الاستخلاف .. ففى الإمامة يرى الغزالى أنها أمر ضرورى لحفظ الدين . إذ بدونها يطل الدين والدنيا معا .. فالسلطة فى رأيه مطلوبة ومؤيدة بإجماع الأمة ... لأنه لولاها لثار القتال بين الناس واضطرب الأمن .. واشتد الصراع ولهذا قيل أن الدين أساس الحكم "والسلطان حارس" وما لا أساس له فمهدوم " وما لا حارس له فضائع .. وعلى هذا فإنه يجب نصب الإمام .. إذ لا يحصل نظام الدين إلا بإمام مطاع . ولما كان أمر الدين معقوداً لصاحب الشرع النبى ﷺ قطعاً ، لهذا كان الإمام بالضرورة خليفة للنبى ولا يتصب أمر الدين إلا بتحقيق الأمن على حاجات الإنسان الضرورية .

(٤) ويفرق الغزالي بين الخلافة والحكومة. فالخليفة يأتي على رأس الدولة.. بينما الحكومة تتكون من هيئة الوزراء الذين يستخدمهم الخليفة لتنفيذ أوامره.. فإذا كان الخليفة يمثل الهيئة التشريعية فإن الحكومة هي بمثابة أداة التنفيذ. وإذا كانت هذه هي آراء جمهرة فقهاء المسلمين في مسألة الخلافة ووجوب انسحابها على شئون الدنيا والدين معا في سائر العصور والأمصار الإسلامية، فإننا نواجه برأى معاصر يعتبر كمقدمة أو كإرهاص لآراء العلمانيين بهذا الصدد ألا وهو موقف الشيخ علي عبد الرازق من الخلافة الإسلامية، هذا الموقف الذي استدعى نقد الغالبية العظمى من المسلمين في سائر البلاد الإسلامية وخاصة في مصر، إذ هو يرى في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" أن الإمامة تعني سياسة الدنيا بالدين أي خضوع أمور الدنيا للدين. وفي نظره أن الإسلام عقيدة فريدة روحية لاصلة لها بالدنيا أو السياسة أو بالاجتماع "بحسب وجهة نظره"؟

ولهذا فإنه ينبغي أن تنفصل رئاسة الدولة في الإسلام عن الدين نفسه وتصبح دنيوية علمانية. ويقول أن الحاكم الإسلامي لا يصدر في أحكامه عن الدين بل عن القانون الوضعي المطبق في المجتمع، ومن ثم فهو يرى ضرورة فصل الدنيا عن الدين. ولهذا فهو يرفض الخلافة الإسلامية رفضاً تاماً. وقد أغفل الشيخ علي عبد الرازق أمراً هاماً وهو أن الإسلام دين ودولة، وهذه من خصائص العقيدة الإسلامية التي فصلت القول في تطبيق الشريعة الإلهية على البشر من سكان هذا المعمور.. ونصت على استخلاف الإنسان في الأرض وربطت بين الدنيا والآخرة.. وميزت الخليفة أو الإمام بالورع والتقوى فأقرب الناس إلى تولى الخلافة هو أكثرهم تقوى عند الله. ويرى أبو الأعلى المودودي أن الحاكم الحق الوحيد في الدولة هو الله من حيث أن التشريع كله يرجع إليه

سبحانه وتعالى .. وأن الدولة الإسلامية لاتستمر إلا بتحقيق التشريع السماوى
مهما تغيرت ظروفها وأصولها، وهى دولة ديمقراطية فى نظر أبى الأعلى
الموددى لأنها تقبل الاجتهاد من قبل علماء المسلمين، وهى ثيوقراطية لأن
أصول الحكم فيها من عند الله وغاية الدولة عنده مستمدة من شريعة الله،
وهى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع بكل صورها .

١ - وقد أثار فويق من العلمانيين ضجة كبرى حول موقف أبى الأعلى
الموددى وكيف أنه يتمسك بأن الدولة الإسلامية ينبغى أن تكون ثيوقراطية
وأن الحاكمية فيها لله إذ أنه هو المصدر الوحيد للتشريع ، ولكن هؤلاء
المعارضين على موقف شيخ الجماعة الإسلامية هذا إنما يتناسون أنه أردف
هذا رأى بتفسيره للشورى بأنها يقصد بها الديمقراطية، ولهذا فإن قوله
بأنها حكومة ثيوقراطية لاينبغى أن يؤخذ على أنها تشبه الحكومات الدينية
التي كانت خاضعة لتسلط الكنيسة فى القرون الوسطى، أو أن القول بأن
الحاكمية لله فى هذه الدولة إنما يعنى حكم الله المباشر للمسلمين وكيف
أنهم ملزمون بما شرعه الله فى كل صغيرة وكبيرة دون أن تكون لهم أى
حرية فى النظر أو العمل . والحقيقة أنه ينبغى ألا تتجاهل المبادئ الرئيسية
التي لابد من أن يسترشد بها واضع أى نظام للحكم فى الإسلام من حيث
هيكله وتقنيته وأنه يجب ألا يتعارض هذا النظام مع أصول العقيدة الإسلامية
أى لابد من أن يبنى على العقائد الإسلامية وعلى رأسها التوحيد مادام
الإسلام هو على رأس دستور الدولة الإسلامية وفى طبيعة مبادئ هذا
الدستور مع التسامح فيما يعتقد أصحاب الأديان السماوية الأخرى وهم
أهل الذمة ، فينبغى أن نحافظ على حريتهم فى ممارسة شعائهم وحراسة
مؤسساتهم الدينية .

٢ - إن الإسلام لم يحدد بصفة نهائية نظام الدولة ، أو شكلها الدستوري بل وضع جملة توجيهات يمكن الاسترشاد بها، وعلى الفقهاء وأصحاب النظر أن يجتهدوا فى رسم الصورة الحقة التى تتلاءم مع عصرهم وتحقق مصالحهم المشروعة التى هى مقاصد الشريعة .

٣ - اتنا نسلم جميعاً بأن الإسلام دين الفطرة وهو كذلك دين العقل الذى ينبغى أن تتلاقى عنده سائر المفاهيم والطباع الإنسانية العامة والقويمة فإنه لا يعقل أن يرد فى الإسلام أمر أو نص أو نهى يتعارض مع صريح المنطق أو العقل الإنسانى. ومادمننا نؤمن بوجود الله وبأن كل شئ هو من صنعه، فإننا سنسلم فى آخر الأمر بأن ما تفرزه عقولنا من آراء يشهد المنطق الإنسانى بأنها من قبيل الصواب بالفطرة الصحيحة، وتتطابق فى نفس الوقت مع الصورة التكوينية للخلق كما وضعها الله فى الكون. وكأنا إذن نعطى صورة فيها مدى تقابل مفهوم الدولة الإسلامية مع الفطرة والعقل والمنطق دون الوقوع فى فطنة الدولة الثيوقراطية .

٤ - يجب أن نعلم أن إحاطة الله علماً أو صنعاً بكل ما يجرى فى هذا الوجود، سواء كان سياسياً أو غير ذلك، لا ينقص من الحرية الإنسانية شيئاً فعلم الله المحيط لا يضغط على السلوك أو على المعرفة الإنسانية كما تقول المعتزلة، ومعنى هذا أن يفتح باب الاجتهاد والتشريع على مصراعيه دون خوف من صاحب الشريعة، لهذا كله فإن قيام الدولة الإسلامية لا يختلف كثيراً عن قيام الدولة الوضعية إلا فى الاسم وفى المقولة الكبرى من حيث أنها دولة إسلامية ركيزتها الأولى التوحيد، أى التسليم المطلق بوجود الله، على أننا من ناحية أخرى يجب أن نستدرك بملاحظاتنا ما تنابع من أحداث على مسرح التاريخ الإسلامى ، أى بالنظر إلى تطور الأحداث فى الدولة

الإسلامية منذ تولى معاوية الحكم، وكيف أن المد التاريخي الإسلامي قد دفع بالمسلمين إلى العزوف عن الديمقراطية الإسلامية والتي هي روح الكتاب والسنة في الإسلام الأمر الذي أدى إلى الانقسام الخطير في الدولة الإسلامية في العصر العباسي الثاني أيضاً، وذلك بعد أن انتهى الأمر بالبيعة أو الشورى الحقه منذ مطلع الدولة الأموية، إذ بدأ معاوية نفسه بالسير في هذا الاتجاه وسار على دربه الخلفاء من بعده فعملوا على تثبيت مبدأ الوراثة كحق مكتسب يتمثل في أن استقرار الأمور إنما يتحقق باستمرار الأسرة الحاكمة في إدارة شئون البلاد الإسلامية ولكنهم احتفظوا بالشكل حتى يرثوا أنفسهم أمام جموع الأمة الإسلامية فكان معاوية يحاول أخذ البيعة لابنه قبل وفاته (أى وفاة معاوية) إما بالذهب أو بالمنصب أو بالقوة.

واختلف بعض الخلفاء بمبايعة أهل الحل والعقد بعد التنصيب . وهذا أمر شكلي بحث تفروح منه رائحة القسر والالزام. ولكن فريقاً من المسلمين ممن تشيعوا لعل كانوا يرون رأياً آخر وهو أن الخلافة يجب أن تستمر في آل البيت وأن تنحصر في أولاد "علي" من نسل فاطمة ، وهم الذين يشكلون سلسلة الإمامة نسباً ووراثه بحيث ينص كل واحد منهم على الذي يليه ويعينه.. وإلا يكون من حق أى خارج عن سلسلة آل البيت من علي بن أبى طالب أن يكون إماماً أو خليفة على المسلمين، ولهم أدلتهم التي أوردوها في مسألة التنصيب على الإمام علي بن أبى طالب رضى الله عنه وإن كان أهل السنة والجماعة يشككون في أكثر هذه الأدلة استناداً إلى أنه لا تمايز سواء كان عرقياً أو طبقياً بين أفراد المسلمين جميعاً إلا بالتقوى .

وهكذا تظهر معالم التوريث الملكي في فقه الشيعة بالنسبة للإمام.. بينما يمثل فقه الإمامة عند أهل السنة — كما ظهر في بداية الأمر عند الخلفاء

الراشدين - فقهاً جمهورياً .. لأنه يقوم أصلاً على المبايعة دون النظر بصفة خاصة إلى العرقية أو غير ذلك .

الأصول العامة للفلسفة السياسية في الإسلام :

وإذا كنا قد عالجنا في بداية هذا الفصل أصول الفلسفة السياسية في الإسلام وأثبتنا كيف تستند نظرية الدولة إلى النص الإلهي والسنة .. وبيننا كيف أن الحكم لله في النهاية وذلك امتثالاً لقوله سبحانه وتعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾^(١) . وأشرنا إلى الخلاف حول البيعة بين السنة والشيعة فإننا ينبغي أن نتنبه في بحثنا هذا إلى جملة من المبادئ السياسية التي تقوم عليها الفلسفة السياسية في الإسلام ومن فكرة بينها الشورى مصداقاً لقوله تعالى ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ﴾^(٢) . وقوله تعالى ﴿ فأعف عنهم وأستغفر لهم وشاورهم في الأمر ... ﴾^(٣) .

أ - الشورى :

مبدأ الشورى مشتق من مبدأ الإجماع الذي يعتبر أصلاً من أصول الأحكام الشرعية في الإسلام وعليه تقوم الديمقراطية .. ولذلك تصبح الشورى من المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي في الإسلام .. ويرى المفكرون أنها ينبغي أن تكون الأسلوب المميز للحكم في الإسلام . ومع ذلك فإن أحداً من المسلمين في القرون السابقة لم يكن يطبق هذا المبدأ .. إذ كان الحكم فيها شمولياً مطلقاً ،

(١) سورة المائدة ، آية ٤٥ .

(٢) سورة الشورى ، آية ٣٨ .

(٣) سورة آل عمران ، آية ٥٩ .

بينما إلتزمت الدولة فى صدر الإسلام بالحكم تماماً بما أنزل الله أى تطبيق الشريعة .

ب - العدل :

والعدل أمر أساسى فى الإسلام فقد تكررت كلمة العدل فى القرآن الكريم ثمانية وعشرين مرة .. والنص القرآنى يدعو الحكام والأفراد للحكم على أساس العدل فيقول الله سبحانه وتعالى ﴿ ولا يجر منكم شئتان قوم على ألا تعدلوا. أعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾^(١) ، ويقول أيضاً ﴿ وإذا قتلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون ﴾^(٢) ، ويقول الله عز وجل كذلك ﴿ أن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ﴾^(٣) .

والعدل هنا يؤخذ بمعناه الواسع فهو يعنى العدالة فى تطبيق القوانين والعدالة فى الخصومات بين الناس وعدالة التوزيع فى المنتج الاجتماعى والعدالة الضريبية ... إلخ .

ج - المساواة :

وينبثق من معنى العدل مبدأ المساواة .. وهو من أهم المبادئ الإسلامية فقد جاءت المساواة فى الإسلام بصورة مطلقة وهى من أهم الأسس التى تقوم عليها الدول الإسلامية يقول الرسول ﷺ فى الدعوة إلى المساواة فى حجة

(١) سورة المائدة آية ٨ .

(٢) سورة الأنعام، آية ١٥٢ .

(٣) سورة النحل، آية ٦٠ .

الوداع : " أيها الناس : إن ربكم واحد وأباكم واحد .. ألا لا فضل لعربي على أعجمي .. ولا لأعجمي على عربي ولا لأسود على أحمر ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى " .

وقد هاجم بعض المستشرقين الإسلام في موقفه من الرق قائلين : أنه لما كان الإسلام ينادى بالمساواة وينبذ الرق واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان، فلماذا لم يلغ القرآن الرق أصلاً؟ والحقيقة أن العصر كله منذ القدم إلى بزوغ الإسلام كان يمزج بالتسليم بالاسترقاق وبيع العبيد في الأسواق أى أن هذا النظام كان مرتبطاً أشد الارتباط بالنظام الاقتصادي والاجتماعي لحياة البشر — وقد سبقت الإشارة إلى هذا فيما قبل — ولم يلغ إلا في العصر الحديث بعد إعلان حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك ظل التعامل بالرق مستتراً في بعض البلاد إلى أوائل القرن العشرين فكيف يمكن للإسلام إذن أن يلغى في ذلك الوقت إلغاءً تاماً ذلك النظام الذي كان يقوم عليه اقتصاد العالم ؟

ومع هذا فإن الله تعالى قد أمر المسلمين بالرفق بهؤلاء الضعفاء والمعذبين في الأرض .. وحث المسلمين على تحريرهم كلما أمكن حتى يمكن لهذا النظام أن يتقلص شيئاً فشيئاً.

وعلى العموم فقد فتح الإسلام باب التحرير للعبيد ورفض استرقاق المسلمين إذ كان يتبادل عليهم في الحرب بالرقيق من الأسرى في غنائم المسلمين من غيرهم، وإذا كان هذا هو موقف الإسلام من الرقيق ومحاوله القضاء على هذه الظاهرة بأساليب أو بأخرى ومنها فك أو عتق الرقبة في مناسبات عدة منها الصوم وغيره، ورغم شدة وتسلط نظام الاسترقاق في

العصر القديم فإننا أيضاً نسأل هؤلاء المستشرقين والمعترضين على عدم النص على تحرير العبيد فى الإسلام نحن نسألهم عن أسباب عدم قيام المسيحية واليهودية أو الأديان الأخرى القديمة بهذا العمل ألا وهو النص على تحرير العبيد. بل على العكس من ذلك نرى أن هذه الأديان جميعاً لم تخطو أى خطوات فى طريق تحسين معاملة الرقيق أو تحريرهم جزئياً كما فعل الإسلام .

د - مسئولية الحاكم والمحكومين :

الحاكم مسئول عن إقامة الدين والتمكين لشرع الله فى الأرض، وإذا لم يستقم وجب شرعاً عزله مادام قد قام على أساس من البيعة. وقد وضع عمر بن الخطاب أساساً لهذا العزل فقال "إن وجدتم فى عوجاً فقومونى" ومعنى ذلك أن الرعية لهم الحق فى تخطئة الحاكم أو تنحيته إذا حاد عن الصواب، وظلم الشعب ، وسخره لأغراضه الشخصية، ونهب قوته وأمواله، وهذا أمر لم يحدث فى غالب الأمور فى نطاق الخلافة الإسلامية الأولى عند المسلمين أى فى عهد الخلفاء الراشدين . ولهذا فإن المبادئ السياسية فى الإسلام فى هذا العصر الأول لم تختلف كثيراً فى مجال التطبيق عن أسسها النظرية أما مسئولية المحكومين فإنها ترجع إلى أنه من حق كل فرد أن يعبر بحرية عن كلمة الحق وأن يوجه نقده لإصلاح الأحوال فى المجتمع الإسلامى وأن يطيع الحاكم مصداقاً لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١) ولكن هذه الطاعة مشروطة ألا تكون فيها معصية لله ورسوله وللشريعة الإسلامية بصفة عامة تطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن

(١) سورة النساء ، آية ٥٩ .

المنكر ، وقد فهم المتأخرون من المسلمين الآية الواردة في الطاعة فهماً غير صحيح إذ ليس عليهم حرج في أن يرفضوا طاعة الحاكم في أمر فيه إبطال أو معصية للشرع الإلهي بل لقد أمروا على العكس من ذلك بأن يقاوموا ما استطاعوا هذه الأوامر المنافية للدين ولشرع الله .

٦ - العلاقات الدولية في الإسلام :

تقوم الدولة الإسلامية على السلام وحسن الجوار والمعاملة الطيبة واحترام الحقوق والمواثيق الدولية ونبذ الحرب والعدوان إلا في حالة الدفاع عن دمار الأمة الإسلامية ورد الاعتداء الموجه إليها، وقد جاء في الذكر الحكيم قوله تعالى ﴿وإن أحداً من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾^(١) ، ومعنى ذلك أن تحافظ عليه ويكون أمانة في عنقك حتى يغادر حدود الدولة الإسلامية إلى مكان يأمن فيه على نفسه، ومن الواجب شرعاً أن يتكاتف المسلمون في الدفاع عن حدود الأمة الإسلامية الحديثة وحماية المستضعفين من المسلمين الذين لا يستطيعون رد العدوان وتقليم أظافر البغاه والمهاجمين للإسلام والذين يثيرون الفتن من أعداء الإسلام رغبة في هدم بناء الدولة الإسلامية، يقول الله عز وجل ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾^(٢) ، وتقوم علاقة الدول الإسلامية بغيرها على أساس البر والعدل في المعاملة استناداً إلى قوله تعالى ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن

(١) سورة النساء ، آية ٦ .

(٢) سورة البقرة ، آية ١٩٠ .

تبروهم وتقسطو إليهم إن الله يحب المقسطين^(١) ، وهذه الآية تعنى أننا يجب أن نتبع سياسة حسن الجوار واحترام المعاهدات بين دول الإسلام والدول التي لا تعتدى عليها: فالإسلام لا يبغي بالحرب إلا احقاقاً للحق فليس من أغراضه إحراز نصر وسيطرة على الآخرين، يقول الله عز وجل ﴿الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور﴾^(٢) .

فإذا وقعت الحرب للدفاع عن الأمة الإسلامية فإن قوات المواجهة من العدو هي التي تكون هدفاً للقوات الإسلامية الضاربة وليس جموع الشعب المسلم الأعزل فقد كان النبي ﷺ إذا عين أميراً على جيش أو على سرية أوصاه فى خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً ثم يقول "اغزوا باسم الله فى سبيل الله، قاتلوا من كفر ولا تغلوا ولا تغرروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً"^(٣) .

ويجدر بنا ونحن بصدد موضوع الحرب والسلام فى الإسلام أن نرد على دعاوى بعض المستشرقين الذين يرون أن الإسلام ينطوى على ميول عدوانية فقد اتضح لنا مما سبق أن عرضنا بإيجاز موقف المسلمين من الحرب، وكيف أن الإسلام لا يعتدى وإن الله أمرنا بعدم الاعتداء إلا دفاعاً عن غمار الأمة الإسلامية، ولهذا فإن الإسلام انتشر فى كل مكان وفى أوروبا بالذات من غربها وشرقها وأصبح المثل يضرب بروح الإسلام العظيمة فى القتال وفى النجدة والشهامة والفروسية الحقّة، وقد تمثل هذا فى الحرب الصليبية ، وعلى العكس

(١) سورة الممتحنة ، آية ٨ .

(٢) سورة الحج ، آية ٤١ .

(٣) رواه البخارى فى صحيحه .

من هذا الأسلوب الصليبي البغيض الذي احتشد رجال الصليب تحت ظل الدين وباسمه لاجتياح الأمصار الإسلامية رغبة في استعمارها ونهب ثرواتها تحت ستار الدين على العكس من ذلك نجد أن الإسلام لا يغزو هذه البلاد رغبة في الناس دون تمييز بين لون أو جنس أو ثقافة ولهذا مالت قلوب الأمصار إلى الالتفاف نحو راية الإسلام وسعدت بأن يكون الإسلام ديناً موجهاً لها ولغيرها من الأمم ولابنائها إلى طريق السعادة في الدنيا والآخرة، ولهذا الأسباب فإنه يبدو غريباً أن تظهر فرقة إسلامية في شمال الهند هي القاديانية المعاصرة لكي تقول بإبطال مبدأ الجهاد لأن الإسلام بحسب رأيهم قد انتهى انتشاره بانقضاء عهد الرسول ﷺ وغزوات الخلفاء الراشدين، مع أن الجهاد قائم إلى يوم الدين سواء كان الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس أو جهاد العدو بالحرب وهو الجهاد الأصغر .

ولعل المنصفون يرون كيف اجتمع أعداء المسلمين في كل مكان يحتلون أرضهم ويشتهكون حدودهم ويسلبونهم ثرواتهم ويساعد هؤلاء الناهبون لخيرات البلاد الإسلامية طوائف المنافقين الذين يعتبرون مسلمين اسماً فحسب إذ هم أعداء الإسلام المتآمرين عليه مع الأجنيبي الدخيل.

وقد التزمت القاديانية بإبطال الجهاد استجابة لنداء الإنجليز في الهند فقد "دوخ" أهل جامو وكشمير القوات البريطانية وظلوا يحاربون الوجود العسكري البريطاني حتى خرج الإنجليز من بلادهم بل تحررت الهند التي كانت تعد بمثابة جوهرة التاج البريطاني .

وبالجملة فإن استراتيجية السياسة الخارجية للدولة الإسلامية كما قررها القرآن وحددتها السنة إنما تقوم على السلام واعتبار المعاهدات بين الدول

الإسلامية وغيرها من الدول عقوداً ملزمة يجب الوفاء بها، وقد جاء الذكر الحكيم بدستور الحرب والسلام فى آية محكمة بقوله تعالى ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يِقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(١).

٧ - المسلمون وأهل الذمة :

لقد رضى الإسلام عن معاشه مواطنى الدولة الإسلامية للأقليات الدينية من أهل الأديان السماوية ونعنى بهم أهل الذمة هؤلاء الذين أمرنا الرسول ﷺ بأن نجادلهم بالتى هى أحسن، وأن نعفو عنهم، وأن يكون لهم ما لنا وعليهم ما علينا فلا نبخسهم حقوقهم، فقد جاء شيخ يهودى إلى عمر بن الخطاب يطلب منه مساعدة من بيت مال المسلمين ، وحدث أن أحداً من الملتفين حول عمر بن الخطاب قد اعترض على ذلك محتجاً بأن بيت المال إنما هو مخصص للصرف على حاجات المسلمين ومصالحهم فحسب إلا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد رفض ذلك الاعتراض بقوله "أنه لا يجب أن نأكل شبيبته ونخذله فى شيخوخته ومن ثم أنصفه وأعطاه حقه مييناً بذلك أن الضمان الاجتماعى الذى كان يشكله مبدأ الزكاة كان مطبقاً على المسلمين وغيرهم من الذميين طالما أنهم ملتزمون بعهدهم .

وهكذا بدأت دولة المسلمين فى عهد الرسول ﷺ كدولة تستند إلى مثل عليا فى السمو والأخلاق وإلى وحى سماوى وتوجيه سننى وعقول المسلمين المجتهدين ، وفوق هذا كله أنها لاتعتمد على القانون وحده وأن الحاكم الحقيقى هو الله سبحانه وتعالى، ولهذا فإننا نجد أن الدولة الحديثة تقوم فقط سلطتها

(١) سورة البقرة ، آية ١٩٠ .

على أساس من القانون الظاهر الذى يحاول الكثرة من الناس الذين لاضمير لهم، الاستفادة من فجوات هذا القانون وما أغفلته من منافذ يستطيعون مد شباك الاستغلال للشعوب من خلالها ولا يهمهم فى هذا مخالفة الله أو الأخلاق فإن هذا فى نظرهم أمر لن يلاحظه أحد من البشر سواء كانوا فى مرتبة السلطة أم من غمار الشعب. وبينما نجد هذا الاتجاه إلى التعلق بالظاهر فقط فى نظم الحكم الرضعية، فإننا نجد على العكس من ذلك فى نظام الحكم ودستور الدولة الإسلامية التى قامت لتحقيق معنى الخير فى صوره الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية مصداقاً لقوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْر أُمَّة أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ﴾^(١)، ويجب أن نشير إلى أمر هام وهو أن نظم الحكم الحديثة بما تنطوى عليه من جماعات ضاغطة اقتصادية، أو طبقية، أو تكنوقراطية، أو ديموقراطية، أو عسكرية، أو إيديولوجية ومن بينها الماركسية، وغيرها كالصهيونية إنما تشكل خطراً على حرية المواطن، وعلى التزامه، وحتى فى ظل الديمقراطية تراكم التشريعات المختلفة التى يضيق معها دور الفرد فى المجتمع ومجال حريته بحيث نرى فى نهاية الأمر أن هذه الديمقراطية المزعومة قد أصبحت خواء لامتحنى لها ولا شكل ولا وجود. فالديموقراطية مثلاً يقتصرون فى انتخابها ٥٠٪ من أفراد الشعب + ١، وكيف أن هؤلاء يتحكمون فى تسلط تام على مصير النصف الآخر ويدفعون به إلى حلبة المعارضة وهكذا تنص حقوقهم باسم الدستور والديموقراطية مادام البوليس والجيش فى أيدي هذه الأغلبية العربية.

وهذا يحدث باستمرار بالنسبة للغالبية من الدول الأمية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا. ومعنى هذا أن النظام السياسى الذى لا يستند إلى عقيدة دينية

(١) سورة آل عمران ، آية ١١٠ .

سواء كان ديمقراطياً أو غير ديمقراطي لا يمكن أن يكون الحكم فيه محتدياً العدالة بكل صورها، وعدم الإجحاف بحريات المواطنين ، والعمل على تنمية قدراتهم ومواهبهم الإنسانية مادية أو معنوية وصولاً بهم إلى مجتمع الرفاهية الذي ترفرف عليه الكفاية والعدل بقطع النظر عن مؤيد أو معارض في ظل النظام السائد في المجتمع. هذا الأمر لن يتيسر مطلقاً في نطاق الدولة العلمانية .. وذلك أن ركنا أساسياً من أركان الدولة الإسلامية وهو الاستناد إلى العقيدة التي توجب في الإنسان خشية الله ويقظة الضمير في السر والعلن، هذا الركن غير متوفر في الدولة الحديثة وبذلك تسلم الدولة الحديثة من التآمر والمناورات الخفية ومن سلوك مرضى النفوس من الحكام وما تفرضه جماعات الضغط التي لاتراعى ملة أو حقوق الله في الأرض. وقد يتساءل البعض عما اذا كانت دولة المسلمين بعد عهد الخلفاء الراشدين قد التزمت بهذا التوجيه السماوي أم لا؟ أننا نكفي للرد على هذا السؤال بما أشار إليه الكثيرون من أصحاب الرأي في الأمة الإسلامية وعلى رأسهم الأمير / شكيب أرسلان بأن التأخر عند المسلمين والفساد والأفساد إنما يأتي منهم كأفراد على مر العصور إلى عصرنا هذا وليس من الإسلام نفسه وهذه نظرة بديهية لا نضعها للمناقشة .

ونختتم حديثنا عن فلسفة السياسة في الإسلام بأن الذي نتوخاه من كل هذه الأبحاث هو أن يعود الدين أولاً إلى ينابيعه الأولى المطهرة كما كان في عصر الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين، وأن نستبعد كل ما طرأ من انحرافات عن النسق الإسلامي الأول المطهر .. وحينذلك فقط نستطيع أن نقول أننا أقمنا حولة إسلامية تستند إلى أصول إسلامية من الكتاب والسنة، وترعى حقوق وواجبات الأمة الإسلامية ورعاياها الذين تقوم حياتهم على أساس من التقوى والمحبة والرشاد وأيضاً مع عدم إغفال آراء المجتهدين في مختلف المذاهب والذين

لا يتعارضون أو لا يتناقضون في آرائهم مع كتاب الله وسنة رسوله، هذا بالإضافة إلى أننا بعد أن شرحنا بالتفصيل أهداف الحكومة الإسلامية والآراء التي ساقها المفكرون حولها سواء بالقبول أو بالرفض، وينبغي لنا أن نضع أمام هؤلاء جميعاً أننا نناقش فكرة الدولة مع نهايات القرن العشرين، ويلاحظ أن الدولة بصورتها المعاصرة قد تضخمت شكلاً وتكاثرت مهامها بحيث لا يمكن أن نفصل فيها بين المهام السياسية، والمهام الاقتصادية، والاجتماعية والأخلاقية، وكذلك الشؤون المتعلقة بالدين، وبالعلاقة بين الأديان المختلفة التي تعيش في نطاق الدولة .

والأمر الذي لاشك فيه أن مفهوم الدولة الإسلامية العام إنما ينسجم تماماً مع المهام العديدة التي تشغل بها الدولة المعاصرة، فكما تدعو الدولة الإسلامية إلى تبنى قضايا الإنسان من الميلاد إلى الموت بل إلى ما بعد الموت، فإنها لا تركز إلى تجميع الأنشطة الأخرى، والاكتفاء بالوجه السياسي للحكم فحسب كما يريد لها أن تكون هؤلاء الذين يقصرون ما يطلقون عليه الإسلام السياسي على شؤون الدين فحسب .

فالدولة الإسلامية إذن مثلها مثل أى دولة أخرى معاصرة مكلفة بإدارة شؤون الإنسان المعاشية كلها متبينة العقيدة وتمكينها في الظاهر أو الباطن.

والغريب في الأمر أن جميع القوانين الوضعية التي يمارسها العالم المعاصر الآن لا يوجد فيها أى نص ينطوي على التهجم أو استبعاد الإسلام كدين، ومع ذلك أى على الرغم من عدم وجود شبهة تعصب مسيحي أو يهودي أو غيره في النصوص الظاهرة لقوانين هذه البلاد إلا أننا نجد مع هذا أن صدورهم تغلّى مراجعها بالحق المبرر على الإسلام ديناً وشعباً، وتود لو تقضى عليه قضاءً

ميرماً، ولا نريد أن نكرر هنا ما يحدث للمسلمين من هجمات صليبية شرسة تعيد إلى الأذهان ذكرى الحروب الصليبية ومحنة المسلمين في الأندلس ، إلا أننا يجب أن ننبه الشعوب الإسلامية المعاصرة بأنها إذا وقفت موقف المتفرج مما يجري في البوسنة والهرسك من مذابح رهيبة هدفها القضاء على الإسلام كعقيدة وشرعية، فليس هذا صراع عرقي كما يقول البعض عن سوء طوية وتخلف عن الجهاد في سبيل الله، وقد نسوا أو تناسوا أن الله عز وجل قد شرف المسلمين بأن جعلهم أمة واحدة ، فلا تمييز بين عربي وعجمي إلا بالتقوى كما ذكرنا .

غير أن جمهرة المنافقين وبعض الحكام الذين يشترون عرض الدنيا بالآخرة قد أبوا على اصطناع سياسة النعمة ، وتضليل شعوبهم حتى تستقر لهم الأوضاع في بلادهم، وحتى يرضى عنهم ساداتهم من المستعمرين الذين تجمعوا في كل مكان ، وإلا فما معنى صمت العالم عن مذابح العرب، ومهانة المسلمين في جامو وكشمير، وعلى حدود بنجلادش ، وفي الشيشان ، وفي أذربيجان، وكذلك المحنة التي يعانيها الشرق الأوسط من تركز عتاة الصهيونية في قلب الوطن العربي، وعلى مقربة من الأراضي المقدسة ، ومع هذا فكل حاكم من الحكام سار يلهو بذهبه الأسود، والأصفر الرنان على موائد الفساد والإفساد.

ولا يمكن أن ننسى أيضاً محنة المسلمين في الفلبين، وفي داخل الهند نفسها، وفي بعض الشعوب الأفريقية، وحتى في أوروبا نفسها ، ولا سيما في فرنسا وبلغاريا، واليونان ، ويوغسلافيا، وقبرص، وداخل بلاد الاتحاد الروسي نفسه.

ومهما تحدث دعاة حقوق الإنسان في العالم، ودافعوا عن الشعوب المظلومة، وطالبوا بإنصاف المضطهدين، ومن بينهم الشعوب والجماعات

الإسلامية في العالم كله، إلا أننا نجد أن العداء للإسلام لا زال مغروساً في أعماق وضمائر هذه الشعوب المعتدية، مهما أظهروا من ودٍ ورغبة في التعايش.

وهكذا فقد ألحنا في هذه العجالة عن زيف موقف هؤلاء المعادين للإسلام من علمانيين، وماركسيين، ووضعيين، ويهود، ومسيحيين، وغير هؤلاء من المستترين منهم والذين يعتبرون أنفسهم من المسلمين، مع أنهم يذلون كل جهد لطمس معالم الشريعة الإسلامية، والقضاء على الإسلام بكل الطرق باعتباره ديناً لا يتعامل عقلياً أو حضارياً، أو سلمياً مع أصحاب الحضارات من الشعوب الأخرى، وهذا ما يكذبه التاريخ الذي يشهد تماماً بأن الحضارة الإسلامية كانت المعبر الذي تفاعلت فيه حضارة العصر القديم مع حضارة الإسلام وصولاً إلى عصر النهضة، وقيام الحضارة الإسلامية المعاصرة.

الفصل الثانى

الإسلام المتكامل وتهافت آراء معارضيه

اتضح لنا من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للإسلام أنه لم يكن فى أى عصر من العصور مجرد تعاليم إلهية وشرعية تعد المسلمين لحياة الآخرة فحسب، بل إن هذا الدين الحق إنما يقوم على أساس التوازن والربط الوثيق بين الحياة فى الدنيا والمصير الأخرى، وكيف أن الفهم الصادق للإسلام يجعل من الدنيا مركباً ومرحلة أساسية لبلوغ الآخرة.

وقد تبين لنا أيضاً أن الإسلام إذا قصرناه على تعاليم الإنسان للآخرة فحسب فنكون قد جردناه من محتواه الهام، ألا وهو تدبير شئون عالم الدنيا بكل ما تنطوى عليه من أنظمة حيوية سبقت الإشارة إليها، ومن ثم ثبت لدينا أن المفهوم الحقيقى للإسلام إنما ينطوى على تكامل يجمع بين كل وظائف الدنيا ومتطلباتها وشئون الآخرة التى سينتهى إليها المسلم وغيره يوم يقوم الحساب.

ومن هنا ينكشف لنا بوضوح كيف أن الإسلام دين ودولة وليس هذا مجرد شعار تنطق به أى جماعة من الجماعات الإسلامية بل هو المقوم الجوهري لبنية التعاليم الإسلامية وقضاياها ومبادئها الأساسية، فإذا لم يسلم به المسلم فإنه يكون قد عطل ركناً أساسياً من أركان الإسلام .

ولابد من أن تفتن الأمة الإسلامية ، وأن يحظر وجوه الرأى وكبار المفكرين فى المجتمع الإسلامى، وكذلك الصفوة الحاكمة من المسلمين عامة: أن فى موقف المعارضين الذين يفصلون بين الدين والدولة فى المجتمع الإسلامى ،

خطورة كبيرة على الدعوة الإسلامية فهم لا يلتزمون بتطبيق الشريعة الإسلامية على سائر المسلمين ، ويرون أنه ينبغي أن تطبق الحكومة الإسلامية القوانين الوضعية، هؤلاء إنما يذهبون إلى القول شططاً بأن الحكومة الإسلامية إنما تقضى على الصورة المدنية للمجتمع الإسلامى من حيث أنها تستند إلى حاكمية الله وبذلك تتلاشى " فى نظرهم " حرية الأفراد والمجتمعات فيصبح خضوع الدين للسياسة نهجاً للطغاة الذين يستترون وراء الأوامر الدينية ويحملونها أهواءهم ومصالحهم الشخصية. وبالجملة على ما يرون فإن السعى إلى إقامة دولة دينية سيفتح الباب على مصراعيه إلى التعصب الدينى والقضاء على سائر أنواع الحرية فى المجتمع الإسلامى، وهذا ما يشكل توجهاً مضللاً وخاطئاً نحو الإسلام ممثلاً فى جماعته المعتدلة وأهمها جماعة "الإخوان المسلمين" التى نشأت فى الثلاثينات من هذا القرن، وليس فى الستينات كما يقول بعض المؤرخين انسياقاً مع خيالهم وأوهامهم التى يحملها إليهم الغزو الفكرى الغربى ورغبتهم الأكيدة فى استبعاد الإسلام وتعاليمه من ساحة الحياة، والمجتمع الإسلامى لأنهم يعرفون أن الإسلام القوى الذى يجمع بين الدين والدنيا هو سر عظمة المسلمين وعودة شموخ حضارته من جديد .

ويدعى الرافضون للإسلام السياسى أن هؤلاء الذين يسيسون الدين فى البلاد الإسلامية لا ينتظرون تغيير الواقع ويخلق الجديد بحسب تغير نفوس الناس حيث أن الواقع لا يتغير إلا إذا تغيرت نفوس الناس تغيراً كاملاً كما يقولون وهم يدللون على أقوالهم بهذه الآية ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَقَرُوا حَتَّى يَغْيُرُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ﴾^(١) ، وهذا يعد افتراء على هذه الآية لأن تغيير الواقع فى أى شعب أو عند أى قوم كما ورد فى هذه الآية لا يعتبر من قبيل التغيير الجوهرى الكامل،

(١) سورة الرعد ، آية ١١ .

ذلك أن الشعب لا يتغير فى كل شئ بل المقصود بالآية أن يتغير الناس بإقلاعهم عن الفساد بكل صوره فحسب وعودتهم إلى الإيمان والهدى ، وهذا لا يقتضى تغير الدين وقواعده بل تغير الناس أنفسهم .

وليس صحيحاً أن الحكم بما أنزله الله يؤدى إلى نشأة تيار يقوم على الخصام والقتل وإعلان الحرب على المجتمعات الضالة باعتبارها مجتمعات جاهلية تمثل حزب الشيطان وأن القائمين على تدميرها هم حزب الله، وكيف أنهم يزعمون أيضاً أن الذين يعملون على تطبيق شريعة الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبرون فاشيين ديكتاتوريين وأنهم أشد نكراً من الديكتاتوريات الدولية ، وأن المجتمع الدولى يرفضهم ويهاجمهم وهم ما يسمون بالمتطرفين .

ومن الخطأ أن نسميهم أصوليين : فالأصولية الإسلامية أمر بالغ السمو إذ أن أصحابها إنما يعودون بالإسلام إلى اصوله البكر، أى إلى ينابيعه المطهرة فى الكتاب والسنة، وهذا ما لا يمكن أن يكون جريمة نكراء . فيجب إذن أن يقلع عن هذا الاتجاه المغاير للحقيقة: الحكم ورجال الإدارة وبعض المفكرين الذين يتربصون للإسلام ويتآمرون للإيقاع بصفوة المسلمين ومعتدليهم .

فالتطرف يوجد عالمياً وليس عند المسلمين وحدهم فحسب وليس هو وليد هذا العصر وحده ، فقد ظهرت فى الإسلام حركات متطرفة عديدة مثل القرامطة ، والموالين للدين الفارسى، ومنهم المانوية أصحاب مذهب الثنائية الفارسية على وجه العموم، وكذلك المزدكية الذين أثاروا ثائرة الزنوج فى البصرة وأرباضها، والإسماعيلية ، والدروز، والنصيرية ، والبهرة وغيرهم كثيرون ممن وقف الإسلام الحق فى مواجهتهم وقفة جبارة ليكفروا أذاهم عن جمهرة المسلمين ، وغالبيتهم العظمى .

ولا يعقلن أحد أن يطلق على الإسلام العذرى الأول لفظ إسلام البداوة
بينما يطلق على الإسلام الحالى إسلام الحضارة، واستنادا إلى هذا المفهوم الأخير
يريد البعض أن يجرنا إلى مزالق خطيرة باسم الحضارة .. وشتان بين المعنيين.

على أننا يجب أن نقف وقفة حاسمة فى مواجهة هؤلاء الذين يعتقدون أنه
لا يوجد مسلم متطرف وآخر معتدل، وكيف أن هؤلاء المتطرفين هم أتباع
مخلصين للإسلام المعتدل المتمثل فى الإخوان المسلمين والسلفيين وغيرهم من
الذين يمثلون الصفوة الصالحة المؤمنة فى نطاق الإسلام، وكأنهم بذلك يظنون
أن الإسلام كله متهم بأنه يشجع المتطرفين، وأن تعاليم الإسلام المعتدل هى
الوكر الذى يتربى فى أحضانه الإرهاب وفلوله، وهذه لفتة مأكرة من
الشيوعيين والمضللين من العلمانيين وغيرهم ممن يضمرون العدااء الصريح
للإسلام وأهله .

وعلى هذا النحو إذن آمن بعض الحكام بمقولة هؤلاء الذين استخفوا
بتعاليم الإسلام بل عملوا على إهدارها، فضلا عن ترصدهم لكل ما ينطوى
عليه الدين من أخلاق ومثل عليا سامية ولا يبقى بعد هذا إلا أن يقيموا الحجر
على الإسلام كله حتى يأمنوا على المجتمع من غوائل التطرف والإرهاب كما
يزعمون ، ويصبح المسلم بعد هذا غربيا فى وطنه ويغترب الإسلام بعد أن كان
ملئ أسماع الدنيا .

أما أن تسييس الدين سيجعلنا مضغة فى أفواه الدول غير الإسلامية، فهذا
أمر لا يعنينا فى شئ ، ذلك أن هؤلاء لا يهتمون بأحوال المسلمين الاقتصادية أو
الاجتماعية لأنهم مشبعون بروح العدااء الصليبي للإسلام الذى تزكيه الصهيونية
العالية، فلا عذر لها الآن سوى الإسلام بعد أن استأنست المسيحية وأمسكت

بمقودها إثر "تبرئة" اليهود من قتل عيسى مع أن العداء لليهود الذين اضطهدوا المسيح عيسى بن مريم كان من أهم التوجيهات التي تبنتها المسيحية بينما احتضنه الإسلام ومجد به وبأمة العذراء أروع تمجيد ، وناهيك بما يكنه الوثنيون وهم كثرة في العالم من عداء مقيت للإسلام ومبادئه.

وبعد هذا نحاول الهجوم على الإسلام المعتدل المتمثل في الإخوان المسلمين وفي غيرهم من السلفية وأتباع المذاهب الأربعة الذين يمكنون للإسلام في الأرض في مواجهة أعدائه وخصومه في الخارج والداخل ، ولا سيما عتاة المتربصين بالإسلام في داخل بلاد الإسلام. أما في الخارج فإننا نشهد اليوم موجة عارمة من التركيز على عداوة الإسلام واعتباره العدو الأول للغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد صرح بهذا رئيس سابق للولايات المتحدة وهو "نيكسون" ، وينبغي بعد هذا أن نساند جماعات الإسلام المعتدلة إذ هي تعتبر الدرع الواقى للإسلام في مواجهة المحنة التي يتعرض لها اليوم في الداخل والخارج، وعلى الرغم من المواجهة العنيفة بين معظم نظم الحكومة في البلاد الإسلامية وبين جماعة الإخوان المسلمين ، إلا أننا يجب أن نعترف أن هذه الجماعة مهما علق بها من انحرافات في الماضي إلا أنها تعد ركيزة هامة في بناء حركات الدفاع عن الإسلام في العالم .

ولقد انتشرت تعاليم الإخوان المسلمين في العالم كله، وقد تقابل كاتب هذه السطور مع مرشد الإخوان الشيخ "حسن البنا" عند أول زيارة له في الإسكندرية ، ثم بعد ذلك بعد أن اتسعت وانتشرت حركة الإخوان المسلمين وكان لها الفضل الأكبر في إذاعة تعاليم الإسلام القويمة بين الشباب وحثهم على الصلاة والعبادة الحقة، فابتعد الكثيرون منهم عن الموبقات التي كانت تنخر في حياة شباب مصر وغيرها من البلاد الإسلامية، وهذا عمل كبير يثابرون عليه.

وقد عظم شأن حركة الإخوان خلال الحكم الملكي إلى درجة أن الملك قد حاول استقطابهم ولكنهم رفضوا الانصياع لأوامره وطالبوا فى مقابل ذلك بتطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الحدود على المنحرفين والمفسدين فى الأرض. وكان معظم رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من أعضاء الإخوان المسلمين الذين تربوا فى أحضانها على الرغم من ظهور الصراع الدموى بين الطرفين فيما بعد.

على أننا نشجب دائماً محاولات الاغتيال التى قام بها أفراد من الإخوان المسلمين والتى أدت إلى مقتل "النقراشى" ثم الشيخ "حسن البنا" فيما بعد، وقد اختار الإخوان المسلمون بعده الشيخ "الهضيبى" مرشدا لهم وقد عملت الثورة على إذلاله، وجعلته يحمل قاذورات ضابط السجن وكان مستشاراً له كرامته! وعمل الحاكمون على اضهاد الإخوان المسلمين وتشريدهم، وما إعدام سيد قطب والتنكيل بأخته بعيد رغم ترسلات الدول الإسلامية وشعوبها.

ولقد رأينا بأعيننا كيف أن الشيوعيين كانوا يفخرون بأنهم ليسوا من الإخوان حتى يمكن معاملتهم بغير ما يعامل به الإخوان من تنكيل وتعذيب وتشريد، وإذا كانت القبضة الحديدية قد ارتفعت بعض الشيء عن الإخوان المسلمين فى عصرنا عنه فى عصر الثورة الأولى، إلا أن أصحاب السلطة العليا قد عملوا إلى وضع الحواجز والقيود حول أنشطة الإخوان ومنعوا من أن تكون لهم هيئة أو جمعية تنطق بلسانهم رغم أن غالبيتهم قد التزم بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام نظام الحكم والدفاع عن النظام الدستورى، واتباع الأسلوب السياسى فى محاولة الوصول إلى الحكم بالوسائل السلمية، وعدم استخدام أساليب العنف. أما من يسمون بالخوارج والذين يقولون لا حكم إلا لله فأمرهم معروف، وقد أذاعوا مقولتهم هذه بعد موقعة التحكيم فى صفين،

إذ أنهم لم يرضوا عن مقالة عمرو بن العاص ورأيه الذي لانفهم مبناه أو مدار بينه وبين من تأمروا معه الآن .

فكان الخوارج يقولون أن هذا التحكيم بشرى لاقيمة له وإن الحكم إنما يرجع إلى الله، والله لا يحكم بمثل ما انساق إليه أطراف التحكيم، ونحن لانقرهم على هذا الرأي، ولم يوافقهم عليه الغالبية العظمى من المسلمين ، فكيف نجعله أساساً للحكم في الإسلام، وهم يكفرون مرتكبي الكبيرة حتى تكون أحكامهم على المشتركين في موقعة صفين رادعة، إذ أن القرآن يوجه النظر إلى أن قتال المسلم لأخيه محرم على المسلمين جميعاً، وأن القاتل والمقتول في النار، وهذا هو حكم الله وليس بمعنى أنهم هم الذين يصدرون حكم الله على الذين يقاتلون بعضهم بعضاً من المسلمين .

وعلى هذا النحو يرجع خطأهم إلى أنهم يزعمون بأنهم ينوبون عن الله في إصدار الأحكام القاطعة على هؤلاء باعتبارهم كفرة أو مرتدين ينبغي تصفيتهم جسدياً، وهذا يخالف رأى الجماعة الإسلامية إذ أن مرتكب الكبيرة يعتبر مؤمناً يحاسب على فعلته بينما يرى المعتزلة أنه فاسق أى فى منزلة بين المنزلتين - أعنى بذلك منزلتى الكفر والإيمان ^(١) .

أما كيف أن الطغاه فى العصور الإسلامية المختلفة بعد عصر الرسول ﷺ كانوا يطبقون فكرة التفويض الألهى ، فهذا شأنهم وليس شأن الإسلام فأخطاء المسلمين فى التطبيق لاتحسب على مبادئ الإسلام. أما الذين ينفون فكرة الإسلام السياسى كما يرونها مفرعة فهم يعملون تفريغ العقيدة من أى مدلول اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى... الخ ، فهم يقولون إن النبى هو نبى الرحمة

(١) سنعالج موضوع حركة الاعتزال بالتفصيل فيما بعد

فحسب، وإذن كيف نبرر وجود الآيات التي تشير إلى الدنيا وإلى التكافل الاجتماعي إلى غير ذلك من أمور أوردتها الشريعة التي التزم المسلمون بها في حياتهم الاجتماعية ، وفي إقامة العدل بين الناس، وفي تطبيق قواعد السلم والحرب، وفي مقاطعة أهل الذمة، وقد أشتط المعارضون في تفسيرهم لآيات الحكم في الإسلام مثل قوله تعالى ﴿... وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...﴾^(١) .

فماذا يعنى هذا التوجيه الإلهي إلا أن يكون إشاعة العدل بكل صوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقضائية بالنسبة للشعب الإسلامى ولأفراده وليس قصرها على المعاملات بين الأفراد فحسب .

وعلى المعارض أن يرجع إلى أصول الفقه حيث أنه يضع أحكاماً وأصولاً عامة تطبق على الوقائع الجزئية في كل زمان ومكان بحيث تصبح التوجيهات الإلهية قواعد كلية تطبق على سائر العصور بعد عصر النبى^(٢) ، وهذا ما

(١) سورة النساء ، آية ٥٨ .

(٢) وإذا لم نلتزم بهذه القواعد الأصولية فإننا سنواجهه بالعديد من المشاكل التي تنجم عن اختلاف الأمكنة والعصور ، أى المكان والزمان ومثال ذلك ما نجده في تطبيق آية الصيام حيث يرد في الذكر الحكيم قوله تعالى ﴿وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾ "البقرة آية ١٨٧" ، وهذا يعنى أن الآية تحدد الصيام بطلوع نور الفجر أما نهايته فتحددها ساعة حلول الفتح أى عند المغرب ، ولما كان هذا التحديد القرآنى لفترة الصيام ينطبق على البلاد الواقعة بين المدارين أى التي يتقارب فيها الليل والنهار فإن هذا الحكم لا يمكن أن ينطبق بهذه الصورة على بلاد المسلمين الواقعة في المنطقتين القطبيتين الشمالية والجنوبية حيث إن الليل يمتد فيها ستة أشهر ومن ثم فلا يبين لهم نهار أثناء ذلك، فكيف إذن يطبقون تعاليم الصيام في بلادهم التي تخضع لهذا النظام ؟

يشجب مقولة الذين يذهبون إلى إعادة قراءة مفهوم النص وتعدد القراءات في النص الواحد ذلك أن أحكام القرآن كلية شمولية لا يمكن تطبيقها في عصر ونسخها في عصر آخر، وقد قال الله تعالى بصدد القضاء في الخصومات في سورة النساء الآية (٦٥) ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم...﴾ .

وفي نفس السورة الآية (١٠٥) ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً﴾ ، فكيف إذن نسلم مع من يزعمون أن هذه الآيات لا ينبغي أن تطبق إلا في عصر الرسول ﷺ ، وهكذا يوقفون المد القرآن على عصر الرسول ﷺ وحده، وفي هذا إفشاة على حجية القرآن المستمر عبر الزمان، وسنصل في النهاية إلى أن تتطور الأحوال ونمتنع عن تطبيق

- وقد تلقف المستشرقون هذه الواقعة وقالوا كيف يمكن أن يكون الإسلام موجهها لكافة الأمم والشعوب في العالمين بينما تقتصر تعاليمه على البلاد الواقعة بين المدارين؟ ومن ثم فالإسلام في نظرهم لم يرسل للناس كافة . وقياساً على قواعد الأصوليين من الالتزام بكلية النص وعموميته أستطاع هؤلاء الأصوليون إصدار فتوى عن مشروعية الصيام في البلاد القطبية ، فقالوا أنه على أهل هذه البلاد الشمالية والجنوبية إن وجدوا أن يحسبوا ساعات الصيام في البلاد المدارية في عدة سنوات ، وإن يحصلوا على المتوسط منها كأن تكون مثلاً ساعات الصيام في البلاد اثني عشر أو إحدى عشر ساعة مثلاً، فعلى المسلمين في هذه البلاد الشمالية والجنوبية أن يصوموا خلال هذا المتوسط من الساعات على أن تكون في ساعات عملهم وليس أثناء نومهم وبذلك يمكن لهم أداء فريضة الصيام .

وهكذا تمكن الفقهاء من تطبيق شريعة الصيام في البلاد غير المدارية فيما يحفظ على المسلمين ممارسة القواعد الأساسية في الإسلام ويبدو أن هؤلاء المعارضين لكلية الأحكام الشرعية إنما يسهمون في تحجيم الإسلام وإظهار قصوره وعجزه في التطبيق عن قصد مآكر خبيث أو غير قصد وذلك أمر وأدهى لأن في أقوالهم افتراء على عموم الرسالة المحمدية وضرورة التزام البشر جميعاً بها .

الآيات القرآنية فى العصور التالية عصراً بعد عصر استناداً إلى أن الكثير من هذه الآيات لا يطبق إلا فى عصر الرسول ﷺ وبذلك يفقد القرآن مضامينه شيئاً فشيئاً، ويصبح فى غير موضعه من التأثير المباشر على المجتمعات الإسلامية المستمرة خلال التاريخ الطويل للإنسانية .

وقد كان الرسول الكريم قدوة ونموذجاً للمسلمين وكان يوجه تعالىم القرآن والسنة لى يعمل بها المسلمون خلال تطورهم التاريخى عبر العصور، وهكذا يسقط رأى المعارضين على عمومية تفسير هذه الآية ويتمسكون بأنها تنسحب على عصر الرسول ﷺ فحسب وأنها موجهة إلى الأفراد وليس إلى القائمين على العدل فى المجتمع الإسلامى ﴿ولا يجرمنكم شئتان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾^(١) ، والعدل موجه فى هذه الآية إلى سائر المسلمين فى كل عصر وقد جعل المعتزلة العدل والتوحيد مبدأ أول من مبادئهم وهم يقرنون إشاعة العدل بين الناس بمبدأ التوحيد الذى قام عليه الإسلام .

أما القول بأن المتخاصمين يقدمون الأدلة والحجج على صدق دعواهم وأنهم قد يختلفون فيما بينهم فإن ذلك إنما يحكم فيه القضاة الذين يقيمون ميزان العدل الخاضع للعقل والشرعية بين الناس، ويصدرون أحكامهم بالتوفيق بين العقل والنقل كما فعل المتكلمون والفلاسفة .

وأنا لتساءل كيف يمكن التسليم بأن مرجعية القوانين إنما تكون إلى مصدر أساسى هو الكتاب وسنة رسوله، كيف لا يكون هذا إذا كان الشاهد حينما يقدم للشهادة يطالب بحلف اليمين أمام المحاكم المدنية، أليس معنى هذا أن المحكمة تريد أن تستند إلى إيمان الشاهد وضميره الدينى، وقد يصدر القاضى

(١) سورة المائدة، آية ٨.

أحكامه على الحاكم أو رئيس الدولة استناداً إلى كتاب الله أو بالاجتهاد إن لم يجد نصاً. فكيف يكون الحاكم إذن مستمداً أو امره من التفويض الإلهي إذا كان يخضع لحكم قاضى القضاة فى الدولة الإسلامية وكيف يكون معنى العقل والحرية للإنسان مادامنا موجهين عن طريق التفويض الإلهي للحاكم؟ ومع هذا كنه فإن الله تعالى يختص عباده المحسنين بالهداية والرحمة ويحضهم على عدم الإقبال المبالغ فيه على الدنيا ويقول تعالى ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾^(١) ، ﴿وَعِبَادِ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾^(٢) .

وكذلك فإن الله قد شرع القصاص من المذنبين ماداموا حاصلين على حرية الإرادة وهذه هى قمة الأمانة التى عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً﴾^(٣) ، وكذلك قوله تعالى ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مَتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾^(٤) .

وإذا كان فعل الشر وظلم العباد من قبيل الحتمية الإلهية ، وليس من صنع البشر كأثر من آثار ممارسة الحرية ، فكيف نفسر مثلاً الكوارث التى تنهال على الناس من سوء ما يفعلون وهذا الذى حدث فى لبنان حيث استمرت الحرب الأهلية فيها خمسة عشر عاماً، وكذلك تدمير عاد وثمود ، وإرم ذات العماد التى لم يخلق مثلها فى البلاد، وخسف جنة أو قصر هارون .. إلخ .

(١) سورة الكهف ، آية ١٣ .

(٢) سورة الفرقان ، آية ٦٣ .

(٣) سورة الأجزاب ، آية ٧٢ .

(٤) سورة الإسراء ، آية ١٦ .

وكيف نتناسى قوله عز وجل ﴿.. ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز﴾^(١) ، وكذلك قوله تعالى ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾^(٢) .

ومعنى هذا أنه قد لا يبين لنا أو يتميز الخير من الشر فى سلوكنا فالخير دائماً من الله أما الشر فأنه من أنفسنا ومن الشيطان، وهذا يجعل الناس مختلفين فى الحكم على الأمور وكذلك الحكام فهم بشر يسيئون ويخطئون بحسب اهتماماتهم ، وللناس حق الاعتراض على الحاكم الجائر والرجوع إلى القضاء الذى يستند إلى قواعد العدل اتقاء للظلم .

ويجب دائماً أن نميز بين الفعل الألهى ، والفعل الإنسانى فعلى الرغم من أن الله فعال لما يريد ، إلا أن البشر لا يستطيعون استكناه الفعل الإلهى إذ هو محجوب عنهم فى غير ما تنص عليه الشريعة ، ولهذا فإن الإنسان مخير وليس مسيراً ويشير القرآن إلى الذين ظلموا أنفسهم وظلموا الناس واعتدوا على المقدسات بقوله عز وجل ﴿فويل للذين ظلموا من عذاب يوم أليم﴾^(٣) ، ومنهم قتلة عمر وعثمان وعلى إذ أنهم قتلوا نفساً بغير حق .

ويبقى القول بأن التقى والورع هو أساس الحياة الإسلامية فى ظل الإيمان وهو تعميق لمضامين الإسلام ﴿قالت: لأعراب أنما قل لم تؤمنوا ولكن قولوا

(١) سورة الحج ، آية ٤٠ .

(٢) سورة البقرة ، آية ٢١٦ .

(٣) سورة الزعرف ، آية ٦٥ .

أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم^(١) ، وقال الله في كتابه العزيز ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير﴾^(٢) .

وإذا كان البعض يخلطون بين مقام النبي ﷺ ، وبين مقام الأولياء والأئمة وبعض الحكام في مجال العصمة واتباع الأحكام الإلهية فإن هذا يعد خروجاً على مذهب أهل السنة بينما نجد الشيعة يقولون بعصمة الأئمة ، بل لقد ادعى غلاتهم وكذلك الصوفية الباطنية أن الإمام أو الحكيم المتأله حاصل على علم فوقى إلهي وكأنه توحد مع الله . وكيف نسلم بقول البعض بأن عمر رضى الله عنه إنما أخذ من مشكاة النبوة وأن حكمه يتمثل مع حكم الرسول الكريم ، والحق أن ما يذكر عن عمر إنما يعد من قبيل الإلهام الذاتى الذى نسميه فى علم النفس بالإدراك المباشر Telepathy .

وثمة أمر هام هو أن الكثير من الآيات القرآنية تشير إلى من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون أو الفاسقون أو الظالمون .

وقد اتضح لنا أن هذه الأحكام لاتخذ أى صبغة وقتية استناداً إلى أسباب النزول فحسب كما يرى البعض إذ لا يمكن أن تنفى عن القرآن الكلية والشمولية فى أحكامه ، وكيف أنها تصلح فى كل زمان ومكان كما سبقت الإشارة .

(١) سورة المحرات ، آية ١٤ .

(٢) سورة المحرات ، آية ١٣ .

ومن ثم فإن القائلين بوقفية الأحكام فى القرآن وقصر تطبيقها على عصر الرسول فحسب، إنما يضللون الناس، إذ أنهم بذلك لا يميزون بين ما هو جوهرى وما هو عرضى من الأحكام ويقع اختلاف الأحكام فيما هو عرضى وفرعى وليس فيما هو جوهرى يقول الأصوليون "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب". وثمة مسألة أخرى تتعلق بالنسخ فى القرآن استناداً إلى قول الله عز وجل ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير﴾^(١)، وهذا يعنى أن النسخ إذا أجز فإنه ينصب على مسائل الفروع وليس على جوهر العقيدة، ولذلك يصبح تعميم مبدأ النسخ مخاطرة كبيرة فقد نسخت مثلاً آية ﴿... لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾^(٢) بالآية التى تقول ﴿... إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾^(٣).

وقد يدعى البعض أن القول بالاجتناب لا يعنى تحريم الخمر وهذا قول باطل إذ أن الخمر محرم شرعاً ويقام الحد على شاربها، والحديث يقول "ما أسكر كثيره فقليله حرام"^(٤)، وفى هذا الرد على ما ذكره الإنجيل من أن "قليلاً من النبيذ يشفى المعدة".

أما المسألة الرابعة التى نود شرحها فهى تكفير المسلم للمسلم ونحن نرفض أن يكون هذا من معالم الإسلام إلا إذا ارتد المسلم لا قدر الله أو لم ينطق

(١) سورة البقرة، آية ١٠٦.

(٢) سورة النساء، آية ٤٣.

(٣) سورة المائدة، آية ٩٠.

(٤) رواه البخارى.

بالشهادتين إذ أن أمر المسلم بعد هذا إنما يرجع إلى الله وحده فلا يمكن لأحد أن يكفره حتى إذا ارتكب الكبائر مثلما فعل الخوارج ذلك ، إن التكفير إنما ينصب أصلاً على إنكار وحدانية الله أى عدم الاعتراف بأن الله واحد وعدم التسليم بأن محمداً رسول الله .

أما عدم إقامة الصلاة ، أو الامتناع عن إيتاء الزكاة، أو أداء فريضة حج البيت، أو ممارسة الزنا ، وشرب الخمر ، ولعب القمار، وأن يحلف كذباً بالله، وبالجملة الوقوع فى شباك الكبائر فإن مقترف هذه الذنوب يعتبر فاسقاً كما تقول المعتزلة وليس كافراً أى لا يمكن تكفيره بأى حال من الأحوال كما سبق أن ذكرنا ، وكذلك اختلاف الفقهاء فى النظر إلى الفروع ومن قبل ذلك اختلاف الأئمة الأربعة فى مذاهبهم الفقهية لا يعد كفرًا، وتفسير آيات القرآن تفسيراً يختلف فيه البعض مع عدم الخروج عن جوهر العقيدة والمفهوم الأساسى للنص لا يعدو مروقاً عن الدين. وينبغى ملاحظة أننا لانطلق على مذاهب الفقهاء اسم الشريعة، ذلك أن الشريعة تتمثل فيما ورد فى القرآن من توجيهات وأوامر ونواهى نصاً وليس إجتهاذاً، وتنصب أحكام الفقهاء على تطبيق أمور الشريعة وليس على الاختلاف معها فيما بينهم، ومن حيث أيضاً أن أحكام الفقهاء الاجتهادية غير ملزمة للناس ، ولايستند أحد إلى قول البعض بأن فقه الشافعى يختلف فى مصر عن مذهبه الفقهى قبل أن يأتى إليها، وكذلك فقه الليث بن سعد يختلف عن فقه غيره من الفقهاء ، لكى يقيم الدليل على وجود أكثر من إسلام واحد كما يدعى المستشرقون. ذلك أن هذا الاختلاف بين المذاهب الفقهية إنما يرجع إلى اختلاف بين العادات والتقاليد والظروف الفرعية فى مصر عنها فى الأمصار الإسلامية بما يقدر فى مبادئ وأصول الشريعة كما وردت فى الكتاب والسنة .

وقد تتابعت آراء الفقهاء خلال العصور الإسلامية وظهرت لهم مواقف مختلفة فى شئون الدين أى فى التطبيق الإسلامى لقواعد الدين ومبادئه، وكان حجة الإسلام أبو حامد الغزالى خير من تصدى للفقهاء وهو قوت القلوب المؤمنة واختلف معه فقهاء الحنفية والحنابلة ولكن أحداً لم يكفره .

وقد التزم المسلمون بتصنيف العلوم إلى نقلية وعقلية، فالأولى هى علوم الدين، والثانية هى علوم العقل والتجربة أى علوم الدنيا التى لم يتخل عنها المسلمون فى سائر عصورهم بل لقد ازدهر العلم الإسلامى بفضل توجيهات القرآن إلى ممارسة الأعمال العقلية والعلمية وقد تكرر قول الله عز وجل فى القرآن ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فى ملكوت السموات والأرض﴾^(١) ، وكيف أن هذا لا يخفى عن كل عاقل عليم. وقوله أيضاً ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ من عباده العلماء﴾^(٢) ، والله لا يقصد بهذا علماء الدين فحسب بل علماء الدنيا من الذين يبحثون فى علوم الطبيعة والفلك والطب والتكنولوجيا، فكيف يرى البعض أن الاهتمام بالنقول أى بالعلوم الدينية قد عطل اهتمامنا بالعلوم والتكنولوجيا أفلا يعقلون ويرون كيف أن العلم قد انتشر فى بلاد الإسلام من خلال عشرات الجامعات من أندونيسيا إلى المغرب ، وكذلك فإننا يجب ألا ننسى أن الأزهر كجامعة دينية قد أدخل العلوم الدنيوية والعصرية فى مجال البحث والتعابىم فى معاهده وكلياته أفليس هذا دليلاً على أن المسلمين قد تنبهوا إلى رقيهم وتقدمهم إنما يرجع إلى اهتمامهم بالبحث العلمى وبالأخذ بسهم وافر من التكنولوجيا المعاصرة وعدم الانكباب على المنقول فحسب دون غيره.

(١) سورة الأعراف ، آية ٨٥ .

(٢) سورة فاطر ، آية ٢٨ .

ودعوى العلمانيين بأنه يجب الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا دعوى حق يراد بها باطل إذ أنهم يريدون أن يقتصر المسلم على التوجه إلى العلم المعاصر، وإهمال الواجبات الإلهية أي استبعاد علوم الدين، ولا ينسى هؤلاء أن العقل يتدخل الآن بكل قوة في علوم الدين لفهمها وتفسيرها ، حتى يمكن للمسلم ألا يعتزل الدين وأن يفهم قضايا الإيمان فهماً صحيحاً .

وهناك مسائل أخرى حول تعاليم الإخوان المسلمين وكيف أنهم يمثلون الطبقة الوسطى وأنهم يقيمون صراعاً بين فئات المجتمع الدنيا والوسطى والعلية، وهذا أمر غريب ، لقد جاء الإسلام للناس كافة ، للفقير والغنى وللمتوسط الطبقة وكفل نوعاً من التضامن والتآخي بين كل الفئات والطبقات عن طريق التشريعات الإسلامية، وإلزام المسلمين بالزكاة، ومراعاة الفقير واليتيم والسائل والمحروم إلى غير ذلك ، كما قال الله تعالى ﴿والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾^(١) .

أي أن ما يعطيه الغنى للفقير ليس صدقة بل هو حق للفقير في مال الغنى وقد حرص الإسلام على ألا يكون ذلك عن طريق التشريع الملزم حتى لا يقوم صراع أو عداوات بين الطبقات في الإسلام كما حدث بالنسبة للنظام الاشتراكي، ونستطيع القول بأن الاشتراكية في الإسلام اشتراكية إحسان تقوم على الخير والمودة والمحبة والتآخي بين الناس، وكيف نقبل قول المعارضين وأغلبهم من دهاقنة الشيوعيين والعلمانيين، أن الدعاة الإسلاميين المعتدلين إنما يدافعون في نظرهم عن إسلام الجاهلية والظلام فمنهم مستترون كثيرون . وهذا افتراء محض .

(١) سورة المعارج ، آيات ٢٤، ٢٥ .

وهل نستطيع إنكار فضل جمال الدين الأفغانى ، ورفاعه الطهطاوى ،
ومحمد عبده، وإقبال ، والكواكبي، وسيد قطب، وأبا الأعلى المودودى، وكلهم
منارات على طريق الهدى والإيمان .

وكيف يمكن لنا أن نقبل بصراحة الهجوم دينياً على الدول التى تطبق
شريعة الله مثل السودان على الرغم من أنهم سمحوا بعدم تطبيق الشريعة على
غير المسلمين فى الجنوب سواء كانوا مسيحيين أو وثنيين، بينما نجد بعض
التصديرين لايجرأون حتى على الإشارة إلى تطبيق الشريعة فى بلد كالسعودية
وهذا أمر محمود، فهل يرجع هذا إلى أنهم إنما يقدمون لها القرايين لأن حكامها
يملكون وفرة بترولية، أفهذا يعد من قبيل النظر العادل للإسلام وتطبيقه فى البلاد
الإسلامية. ولايعنى هذا أننا ندافع عن حكومة السودان الإسلامية إذ أننا
نهاجمها سياسياً وأيضاً لأنها لاتطبق الشريعة الإسلامية فى إقامة العدل بين
الناس بل وتغلو فى الاضطهاد والقتل والسجن والتعذيب للمعارضين، وكذلك
-وهذا أمر- مهم فى عدم التزام الحكام فيها بمبدأ الشورى أى بالحكم
الديمقراطى الكامل.

ويرى بعض المنتمين كذباً إلى الإسلام بأنه يجب التوقف عن تطبيق الحدود
الجناائية فى الشريعة وهذا أمر غريب ، وذلك أنه إذا تم تطبيق الشريعة تطبيقاً
كاملاً فى أى بلاد سلامى مثل السعودية فينبغى أن تطبق الحدود كاملة دون
إبتسار أو تعطيل ومع هذا فإنه قد يمكن تأجيل تطبيق الحدود مثل قطع يد
السارق أو رجم الزانى المحصن، وجلد غير المحصن واستبدالها بعقوبات أخرى
رادعة فى البلدان الإسلامية التى لم تنهياً بعد لهذا الأمر وذلك إلى أن تكتمل كل
أسباب الشريعة الإسلامية فيها .

وأما عن الربا فقد تساءل بعض المعترضين عما إذا كان تغيير لفظ الربا بالفوائد أو الأرباح سيسمح لهم بالمضى فى أسلوب ممارسة الربا؟ والحق أن أمير الجماعة الإسلامية أبا الأعلى المودودى قد أعطى للمسلمين اجتهاداً رخصه فى اتباع نظام الربا لأنه هو القاعدة فى النظام العالمى الاقتصادى، ولا يمكن للمسلمين أن يعزلوا عن العالم كله بالامتناع عن ممارسة نظام الربا حتى لا ينجس بهم الضرر تطبيقاً لمبدأ أصولى يقول بدفع المضرة ، أو "لا ضرر ولا ضرار إذ يمكن للمسلم استناداً لهذا المبدأ أن يشرب الخمر فى الصحراء إذا لم يجد ماء وذلك لضمان بقائه حياً وهذا الأمر أى بقاء الذات مقدم على تطبيق الشريعة والأخذ بها .

ومن الممكن للمسلم تقيه أن يجهر بمعصية الله والكفر به إذا كان مكرهاً كما فعل عمار بن ياسر الصحابى الجليل .

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن الإسلام دين يسر وليس دين عسر، وأن الإسلام لا يمكن أن يكون هو مركب الآخرة فحسب بل هو يرتب لنا شئون الدنيا ويوجهنا إلى تحقيق النجاة فى الآخرة .

ومهما تأول المفرضون لنصوص الإسلام وقصوره على شئون الغيب والآخرة فإن المسلمين يرفضون هذه المقولة وكلهم يؤمن بضرورة إسلامية الحاكم وخضوعه لقواعد الشريعة الغراء مما لا يشكل ضغطاً أو إلزاماً على المسلمين ما دامت الحرية قد كفلت لهم عن طريق مجال الشورى ، وعن طريق التقاضى .

الفصل الثالث

مشكلات على طريق الدولة الإسلامية

١ - يعترض البعض على تسمية "الدولة الإسلامية" بهذا الاسم، وكذلك على تعبير "الحكومة الإسلامية" ويذهبون إلى أن استخدام هذه الألفاظ إنما يخدم فكرة الإسلام السياسى .

ويعد هذا خلطاً بين الأمور، وقد سبق أن ذكرنا كيف أنه مادام دستور الدولة ينص على أن الإسلام دينها الرسمى ، فإنه لابد من أن تكتسى سائر المؤسسات وجميع مظاهر الحياة باللون الإسلامى على أن ترعى حرية أصحاب الأديان الأخرى أى أهل الذمة فى ممارستهم لشئونهم الدينية والدنيوية دون قسر أو إكراه ما دامت غالبية المسلمين قد ارتضوا لأنفسهم أن يكون الإسلام رائدهم فى كافة شئون الحياة ، ولقد رددنا على المزاعم التى يدعيها بعض المفكرين الذين يمثلون قلة محدودة فى المجتمع الإسلامى ودحضنا ما يشكلونه من حجج واهية ضد مفهوم الإسلام السياسى بالمعنى العام الذى أشرنا إليه .

ومهما كانت أسباب الدعوة إلى الدولة الإسلامية أو الحكومة الإسلامية فإنها فى نهاية الأمر تنبثق من تعاليم الإسلام التى تساندها رغبة الكافة من أبناء الأمة الإسلامية، ونعنى بمفهوم الأمة الإسلامية ما يقوله الرسول الكريم "المسلم أخ لكل مسلم آخر" مع اختلاف الوطن واللغة والعادات والتقاليد، وأن المعيار الوحيد للمواطنة الإسلامية هو التقوى "كما سنرى فيما بعد فى ردنا على الأفكار التى تتبنى فكرة القوميات الإسلامية وتفرق بين المسلمين وتميز بين تجمعاتهم عن طريق القومية وهى فكرة حديثة بل معاصرة".

ويهمنا أن نشير إلى أن التكتل الإسلامى إنما ظهر بصورة واضحة كرد فعل على الإستعمار والوقوف فى عزم وتصميم أمام المهاجمين للوطن الإسلامى لاسيما إبان الحروب الصليبية .

وقد كان الصراع شديداً بين المدافعين عن الإسلام وأعدائهم من أصحاب الأديان الأخرى، ولعلنا نذكر أيضاً ذلك العداء الصريح الذى واجهت به الشعوب المسيحية فى أوروبا دولة العثمانيين استمراراً منهم للرغبة فى تقويض دعائم الإسلام واستعمار البلاد التى تستظل بلوائه فى العصر الحديث كما حدث فى هجمة نابليون الشرسة على مصر والشام، ثم استعمار فرنسا للشمال الأفريقى ، وإيطاليا لليبيا ، وتسلسل النفوذ الغربى فى إيران، ثم انتهاءً بسيطرة بريطانيا على معظم بلاد الشرق الأوسط الإسلامية ، وقد أدرك قائد الجيوش البريطانية فى هذه المنطقة إبان الحرب العالمية الأولى وهو اللورد "النبى" بأن زحفه على فلسطين ووصوله إلى دمشق كان إيذاناً بانتهاء الحروب الصليبية إذ وقف على قبر صلاح الدين قائلاً "الآن فقط أنتهت الحروب الصليبية يا صلاح الدين" ويقصد بذلك أن الغرب المسيحى قد حقق انتصاراً نهائياً على فلول المسلمين ، وناهيك بما حدث للأندلس الإسلامية قبل ذلك حيث ظلت روح العداء الغربى للإسلام وبلغت أوجها فى هذه الفترة المعاصرة رغم أنهم يزعمون أنهم رسل الحضارة الإنسانية، إلا أنهم قد عملوا إلى إرسال البعوث التبشيرية إلى إفريقيا وآسيا للتمكين للمسيحية فى بلاد الإسلام ، فهل بعد هذا العنت الذى واجهه المسلمون والذى تمثل مؤخراً فى الانتقام من الشعوب الإسلامية بعد سحق الخلافة العثمانية التى كانت قد أذنت بالمغيب قبل هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى. هل بعد هذا كله يصح لرسل الحضارة الغربية أن يزعموا أنهم إنما

يتوخون نقل الحضارة الغربية ومبادئها إلى العالم الإسلامى ويتعللون بأن الذى يدفعهم إلى هذا روح إنسانية وغير نفعية كما يزعمون ؟

وقد كانت -مثلا- الحروب التى شنتها الدول الغربية على البلاد الخاضعة للدولة العثمانية كلها كانت تنضح بالتعصب الدينى والعرقى كما حدث بالنسبة لليونان فى حرب اليونان فى القرن التاسع عشر، وقد رد الشيخ محمد عبده على هجوم أساطين الغرب من المستشرقين على الإسلام وحضارته وتعاليمه.

وكان هؤلاء الغربيون من أمثال "ريتان" و "هانوتو" و "جوينو" يقطرون دم الحقد على الإسلام وشعبه ويسمون المسلمين بالتخلف ويجعلون منهم عنصراً متخلفاً لا يصلح للعلم أو للفلسفة انسياقاً إلى دعوى العنصرية الآرية، وكان من جراء هذا الهجوم المتعنت على الإسلام أن ظهرت دول تتعصب للإسلام وتشكل حياتها بحسبه مثل باكستان ، وإيران، وقد عمل الغرب على إذكاء الروح العلمانية فى ربوع الإسلام وتشجيع التيارات الإلحادية، والوقوف أما انتشار العلوم الدينية ، وذيوع النموذج الغربى فى الانحلال والتفسخ وشرب الخمر ولعب الميسر ... الخ ، بحيث كان الضالعون معهم من المسلمين يتقربون إلى المستعمر الغربى لاتخاذ النموذج الغربى المستهتر كمثال لهم فى حياتهم واعتبار أن الإسلام وتعاليمه يمثلان رجعية بالية . وقصدهم من هذا هو القضاء على هوية المسلم وجره إلى مظان التقليد والعبودية للغرب ومباذلة .

ومع هذا فإن أساطين الحضارة الغربية قد ضنوا على الشعوب الإسلامية وحجبوا عنها الكثير من منجزات الحضارة الغربية وأساليب التقدم التكنولوجى بصفة خاصة. هذا فى الوقت الذى يجب أن تنتبه فيه إلى أن الغرب قد استغل شعوب العالم الثالث الإسلامية وذلك بالاستيلاء على مصادر الثروة الأولية

الناجمة من الأرض أو البترول وعملوا فى نفس الوقت على إشاعة الفساد بين الشعوب الإسلامية ولاسيما بين حكامهم وقاداتهم الذين يسرقون أموال الشعوب ويقدمونها إلى موائد الخمر والقمار فى أوربا وأمريكا وكذلك إلى المواخير وسائر صنوف اللهو والعبث، والأدهى من ذلك أنهم قد زرعوا وسط وطننا - أى فى مركز القلب من العالم الإسلامى - دولة إسرائيل بمساعدة من أمريكا والغرب، وقد عمدت إسرائيل - بعد أن تجمع لها رهط كبير من شذاذ الآفاق من اليهود، إلى تطبيق مبادئ الصهيونية الخطيرة، فتسللت إلى هذه المنطقة للقضاء على مبادئ الإسلام وشعوبه، بعد أن روضت المسيحية وتدخلت فى شئونها فى الغرب. أما إذا احتج المعارضون بأنه لا توجد حكومة إسلامية دينية إلا فى عصر الرسول ﷺ أو فى عصر أبى بكر وعمر أى أن سائر تاريخ الإسلام السياسى قد تعرض من التطبيق الإسلامى فهذا ادعاء غريب ، إذ أن الشكل العام للحكومات التاريخية فى الإسلام كان يحمل الطابع الإسلامى، ولكن الظلم وعدم تطبيق مبادئ الإسلام فى الحرية والعدالة والانصاف والمساواة لا يمكن أن يضار به الإسلام وتعاليمه ذلك لأن البشر لهم نوازعهم وغرائزهم وتطلعاتهم التى قد تتعارض مع مبادئ الإسلام وتعاليمه .

وهذا لايعنى كما سبق أن ذكرنا أن تنزع الصفة الإسلامية عن تاريخ الإسلام السياسى لأن الإسلام شئ وسلوك وتصرفات المسلمين شئ آخر فليست العصمة إلا للنبي ﷺ . وقد سبق أن ذكرنا أنه لا يكون هناك أى معنى للتكليف الشرعى وللجزاء الأخرى والحرية الأفراد فى المجتمع إلا إذا سلمنا بإمكانية وقوع الأخطاء والشرور والآثام فى أى مجتمع إسلامى عند حكام أو أفراد ينحرفون عن تعاليم الإسلام وينبغى معاقبتهم فى الدنيا أو محاسبتهم فى الآخرة وكل هذا لايقدم فى نسبة صفة الإسلام إلى الدولة القائمة على أمر

المسلمين ، وإذا كان البعض يأنف من تسمية الدولة أو الحكومة باسم الإسلام مخافة أن ترمى كلية في أحضان الدين، ولهذا فهم يفضلون أن تتسم الدول بالطابع الوضعي أو الإنساني العام. فإننا نرد على هؤلاء قائلين : بأن الإسلام كما أشرنا من قبل هو دين الفطرة وأنه لذلك يعتبر ديناً إنسانياً لكل البشر يتطابق مع المعاني والمبادئ العالمية الإنسانية التي ينطوي عليها الإسلام، ومعنى هذا أن الطفل منذ النشأة الأولى وعند جميع أجناس البشر إنما يولد وهو على فطرة سليمة أي كما ذكرنا أن هذه الفطرة التي فطر الله الناس عليها هي الإسلام وتأتي عملية دخوله في دين آخر غير الإسلام عن طريق أبويه فيما بعد....^(١) .

٢ - وعلى هذا النحو فإن النظام الليبرالي الذي يروج له العلمانيون وغيرهم ممن يجنون فكرة انفصال الدين عن الدولة سيكتشف الداعون له من تلقاء أنفسهم أن الليبرالية إذا أحكم تطبيقها فإنها لن تتعارض مع مفهوم الإسلام، ومما يؤكد لنا هذا الربط الدقيق بين مفهوم الليبرالية المستتيرة ومفهوم الإسلام السياسي^(٢) ، أن كبار دعاة الليبرالية في العصر الحديث كانوا من الدعاة الإسلاميين من أمثال رفاعه الطهطاري وجمال الدين الأفغاني ومحمد إقبال والشيخ محمد عبده إذ أنهم في الوقت الذي كانوا يؤمنون فيه بالليبرالية كانوا ينطلقون من الإسلام ومبادئه كدعاة للتنوير في مصر وغيرها، أي أنهم هم الذين يقودون حركة التحديث الحضاري والدعوة إلى الأخذ بأسباب التقدم الغربي فيما لا يتعارض مع الإسلام عقيدة وشريعة.

(١) يولد المرء على الفطرة وأبواه يمجسانه أو يهودانه أو ينصرانه .. أو كما قال ﷺ .

(٢) على ما يروجه الذين وضعوا توصيفه المبسر وضعاً وانسلاخاً عن المعنى الحقيقي للإسلام ألا وهو الإسلام المتكامل .

ولا يضير الإسلام أن بعض الشعوب الإسلامية المعاصرة قد غلبت على أمرها فلم تطبق مبادئ الديمقراطية الإسلامية وخضعت لحكومات عسكرية أو لحكم شمولي مطلق لا يستمد جذوره من تجمعات الشعوب الإسلامية وهذا النوع من الحكم ينتشر بصورة ظاهرة أو مخفية بعض الشيء في كثير من الأمصار الإسلامية، وعلى الشعوب الإسلامية أن تجاهد في سبيل إرساء قواعد الشورى الديمقراطية في بلادهم، وأن يجبر الحكام على الالتزام بهذه المبادئ بعد تكوين رأى عام ضد الحكم الديكتاتوري في بلاد الإسلام .

ونحن نرى أنه لا بد من قيام جامعة للشعوب الإسلامية لا تتدخل فيها أيادى الحكومات أو الدول الإسلامية وأن تنشأ هذه الجامعة في أرض تعتبر أرضاً حرة يتجمع فيها أحرار العرب والمسلمين للنظر في أحوال وشئون شعوبهم بدون تدخل الحكومات الإسلامية ، ولهذا فإننا ننادى بعدم الاكتفاء بالتجمع الإسلامى الرسمى المتمثل فى المؤتمر الإسلامى العالمى وقد ظهر قصوره الواضح فى معالجة مشكلات العالم الإسلامى الخطيرة سواء فى البوسنة والهرسك، أو فى كشمير، أو بنجلادش ، أو الفلبين، أو فى الصومال، أو فى غير ذلك من البلاد الإسلامية .

٣ - ونحن نوجه النظر بشدة إلى أن استخدام القوة أو الثورة لتقويض النظام الإسلامى أو ما يهوى بقلب نظام الحكم فى أى بلد إسلامى، إنما يعد عملاً عدوانياً لا يتفق مع تعاليم الإسلام إذ أن الشرعية السياسية القائمة على الدين لا بد أن تتبع مما يسمى بإجماع المسلمين أى تكوين رأى عام مضاد للنظام الفاسد، أما استخدام القوة الإسلامية للقوة فى ضرب الحكومات والدول الإسلامية القائمة رغم فساد البعض منها فإنه يعد اعتداءً صريحاً على الشرعية الإسلامية مادام لم يلتزم أصحاب هذا الطريق بأسلوب

الشورى والإجماع، فليس لقلّة أن تسيطر على الكثرة الغالبة عن طريق استخدام القوة ولاضير من اتجاه الإسلاميين^(١) إلى تولي السلطة فى المجتمع فهذا أمر يطالب المسلمون شرعاً وتكليفاً بالاهتمام به والعمل على إقناع الكثرة الغالبة بالطرق المشروعة....^(٢) ، وبذلك يمكن للمتصدرين من الإسلاميين تولي السلطة دون أى التزام بأن يكون المتولون للسلطة من بين رجال الدين كما سبق أن ذكرنا وكيف أن الشروط الواجبة فى أى فرد يتولى السلطة هى فقط علمه بتعاليم الإسلام لكى لا ينحرف عنها مادام يوجد حكم ديمقراطى يواجه به الشعب أى انحراف أو خروج على الشرعية

(١) ولا نغنى بالإسلاميين هنا الفقهاء أو المتضلعين فى الدين، بل نقصد فقط هؤلاء الملتزمين بإسلامية الدولة أى قيامها على أن الإسلام هو دينها، وأن جميع القادة والحكام ملتزمون بقواعد الشريعة ومبادئها .

(٢) ونحن نلاحظ فى عصرنا هذا تقصيراً كبيراً فى المجتمعات الإسلامية ولاسيما فى مصر من حيث شيوع اللامبالاه والسلبية فى استخدام حق الانتخاب الشرعى لدى البالغين والمكلفين قانوناً بالإدلاء بأصواتهم فى أى عملية انتخابية. ولكى نعالج هذا الأمر الخطير حتى تتحرك الغالبية الصامتة ينبغى أن نعود إلى تدريس برامج التربية الوطنية فى المدارس حتى يسهم التلاميذ منذ نعومة أظفارهم فى تناول المشكلات السياسية والاجتماعية فى مجتمعهم ، وينبغى أيضاً أن نرتب عقوبات على المتعدين عن ممارسة هذا الحق الدستورى وذلك بوضع نوع من العقوبات الرادعة سواء كانت مادية أو معنوية وبحيث يشعر المواطن أنه سيفقد بعض حقوقه المدنية إذا لم يمارس حقه الانتخابى وإذا تمت هذه الإجراءات فإنها كفيلة بأن تفرز ممثلين حقيقيين للشعب يعبرون عن آرائه تماماً .

فلا تتحكم القلة فى الكثرة بطريقة واضحة كما نرى اليوم، وحين ذاك سيظهر للناس ضحالة موقف العلمانيين والرافضين لمعتقدات الشعب إذ ستكشف للناس أجمعين الصورة المشرفة لشعب يتمسك بدينه وقيادته التى تنبع من إيمانه بالإسلام المتكامل الذى يتخذ شريعته من النص على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام ، وأن سائر القوانين ينبغى أن يكون مصدرها الشريعة الإسلامية ، وأن يرفض شرعاً كل ما يتعارض معها .

الإسلامية دون ضغط أو قسر أو إكراه .

ومن قبيل ذلك أيضاً ما يدعو إليه بعض المتطرفين من الهجوم على الوحدة الوطنية ومحاربة المفسدين بالقوة بعيداً عن أجهزة الدولة الإسلامية، ذلك أن هذا الأمر يشيع الفوضى في المجتمع الإسلامي فما دامت هناك دولة إسلامية فإنها يجب أن تكون لها وظيفة الردع والعقاب للمخالفين ، وينسحب هذا المعنى أيضاً على آيات الثأر والقصاص الواردة في القرآن فإن الرأى هو الذى يأخذ بحق المعتدى عليه وليس أهله كما يفعل الكثيرون فى مصر ، وذلك بقيامهم بالثأر مباشرة ممن اعتدوا عليه إذ أن الدولة هى التى تتولى القصاص لأنها هى ولى الأمر فى المجتمع الإسلامى .

ونحن نتساءل عن مدى فهم هؤلاء المتطرفين للإسلام؟ فهل يريدون أن يتولوا هم مقاومة الفساد والانحراف فى المجتمع الإسلامى فلا يكون لولى الأمر إلا التصديق على ما يفعلون وما يصدرونه من أحكام بالقتل والتكفير على الآخرين... (١)

(١) لقد دأبت بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة مثل جماعة التكفير والمهجرة على إصدار الأحكام على من يرون تكفيرهم من غير الضالعين معهم فى مذاهبهم، وهم بذلك كما سبق أن ذكرنا يتتسبون إلى جماعة الخوارج القديمة وكأنهم يجعلون من أنفسهم سلطة اجتماعية تمنحهم صفة ولى الأمر ، وهذا خطأ فاحش يجب أن يرجعوا عنه، وهم يحتجون بأنه مادام ولى الأمر قائم لم يعمل بما أنزل الله أى لم يطبق الشريعة الإسلامية، فيتعين أن تنتفى عنه صفة الولاية الإسلامية فيكون لهم الحق كما يزعمون فى تولي إمارة الجماعة الإسلامية ، وأن يتولوا سلطة ولى الأمر وقيادته للمجتمع الإسلامى . وهذا بعيد كل البعد عن روح الإسلام ومقاصد الشرعية لأنه أمر سيصل على إنهيار المجتمع الإسلامى وزرع الفوضى والاضطراب فى البلاد الإسلامية وتفكك أجزاء هذا الوطن الإسلامى الكبير .

٤ - على أن استخدام القوة في حل مشكلات المجتمع الإسلامي داخلياً أو خارجياً ينبغي ألا يخرج عن الحدود الشرعية، بمعنى أن يكون الجهاد الخارجى مثلاً موجهاً ضد المعتدين على الإسلام فحسب وأما فى الداخل فإن الجهاد هنا وهو الجهاد الأكبر يصبح جهاداً للنفس الأمارة بالسوء، يقول الله عز وجل ﴿فلا تطع الكافرين وجاهلهم به جهاداً كبيراً...﴾^(١)، وهذا المعنى فى الجهاد ليس داخلياً فحسب ، بل هو ينطبق عليه معنى الجهاد المادى أيضاً بعكس ما يراه البعض ، ويشير القرآن إلى ضرورة الجهاد بالأموال والأنفس فى سبيل الله ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله....﴾^(٢) ، وكذلك يوجه القرآن المسلمين إلى الجهاد وهو معنى عام وليس خاصاً بحرب قريش فحسب يقول الله عز وجل ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير. الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله﴾^(٣) ، أفليس لهذا المعنى ما ينطبق على هجمة اليهود فى فلسطين، قبلها هجمة المسيحيين على الشام، ثم على الأندلس، ثم هجمة الصرب على المسلمين فى البوسنة والهرسك .

وتتابع الآيات فى معنى الجهاد يقول الله عز وجل ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾^(٤) ، وكذلك قوله تعالى ﴿واقتلوهم حيث ثقتهموهم وأخرجوهم من حيث

(١) سورة الفرقان آية ٥٢ .

(٢) سورة التوبة ، آية ٤١ .

(٣) سورة الحج ، آية ٣٩ ، ٤٠ .

(٤) سورة التوبة، آية ٢٩ .

أخرجوكم والفتنه أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فأقتلوهم كذلك جزاء الكافرين فإن أنتهوا فإن الله غفورٌ رحيم. وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين . الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وأتقوا الله وأعلموا أن الله مع المتقين ﴿١﴾ .

ويخطئ من يظن أن أحكام الجهاد مؤقتة رهينة بظروف معينة وإن أحكام الجهاد الأكبر أى جهاد النفس هى الأحكام الدائمة إذ أن الجهاد فى سبيل الله لدفع الظلم والاعتداء على المسلمين قائم إلى يوم الدين إذ كيف يمكن لنا أن نسكت عن الشرذمة الصربية التى تسحق المسلمين، وتغتصب نساءهم، وتدمر مساجدهم فى البوسنة والهرسك.

وكذلك كيف يمكن لنا أن نقف سليبين فى مواجهة القوات الهندية الغاشمة التى تصب على المسلمين الحديد والنار فى داخل الهند وعلى أهل كشمير من المسلمين. فلماذا شرع الجهاد إذن إذا لم يكن لمواجهة أمثال هذه الهجمات الشرسة على الإسلام؟ يجب أن نتنبه إلى المزالق الخطيرة التى يقودنا إليها أصحاب الفكر العلماني، أو الذين يتظاهرون بأنهم متحضرون يرفضون سفك الدماء حتى لو كان ذلك فى سبيل إحقاق الحق فإن هؤلاء هم دعاة السلبية وعشاق الغرب وأساطينه فى المجتمع الإسلامى .

وقد سبقت الإشارة إلى دعاوى القاديانية فى إبطال الجهاد، وكان زعيمها قد تلقى العلم فى إنجلترا وتشبع بروح الاستسلام والسلبية للمستعمر الإنجليزى

(١) سورة البقرة ، آيات ١٩١-١٩٤ .

فنادى بإبطال مبدأ الجهاد فى الوقت الذى كانت فيه جميع الشعوب الإسلامية خاضعة للاستعمار والمذلة والهوان .

أما الاستناد إلى الآية "٢٥٦" من سورة البقرة التى تنص على أنه ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ لست عليهم بمسيطر ﴾^(١) ، وتوجيهه للرسول فى قوله تعالى ﴿ إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء ﴾^(٢) ، هذه الآيات كلها ليست موجهة إلى الشعوب المعتدية على الإسلام بل هى موجهة إلى الجماعات والأفراد الذين ينبغى عليهم أن يقرروا بعقولهم بعد التبليغ هل ينضموا تحت لواء الإسلام أم لا، فى نطاق الحرية والعدالة فلا يكره أحد منهم على اعتناق الإسلام بل يكون حراً فى اتخاذ قراره بهذا الصدد بعد أن تبين له الرشد من الغى.

على أنه لما كانت الدولة الإسلامية هى التى تحمى الأمصار الإسلامية بما فيها من مسلمين وذميين ، فإنه كان عليها أن تجبى الجزية أو ضريبة الرؤس منهم ماداموا لايشتركون فى القتال للدفاع عن الأمصار التى يعيشون فيها، وهذا الأمر مقصور على أهل الكتاب فحسب، أما أصحاب الوثنية فإن دارهم دار حرب دائمة فلا يجوز للمسلم التعاقد معهم بأى صورة من الصور . وقد تسامح المسلمون فى العصر الحديث بإقامة علاقات بين المسلمين وأصحاب الأديان الوثنية لأننا بذلك ندفع المضرة عن العالم الإسلامى من حيث ذبوع التعامل والمنفعة وتبادل التجارة بيننا وبينهم حتى لانكون منعزلين عن ركب الحضارة والمدنية، وقد أصبح العالم كله بشكل وحدة متقاربة الحدود

(١) سورة الغاشية ، آية ٢٢ .

(٢) سورة القصص ، آية ٥٦ .

وعلى أى حال فإن تفسير آيات الجهاد بقصرها على مواضع النزول فيه نقض للمبدأ القرآنى العام الذى ينص على أن آيات الذكر الحكيم تعتبر قواعد عامة يسترشد بها المسلمون فى كل عصر ومكان، وإلا وقعنا فى شباك الخبثاء والمتأمرين الملحدين وأضرابهم من العلمانيين والحاقدين على الإسلام ، فنحقق لهم آمالهم فى إبطال الكثير من القواعد والمبادئ الإسلامية تحت حجة كاذبة واهنة مفادها أن بعض آيات القرآن بل أن معظمها فى نظرهم وكذلك الأحاديث ينتهى تطبيقها بانتهاء العصر النبوى وإثنا لنسائلهم : هل يجرؤون على توجيه هذا النقض الهادم إلى الأديان الأخرى وإلى نصوصها القديمة سواء كانت سماوية أو وثنية، ونحن نعرف أن أدياناً كثيرة ومنها البراهمانية تنطوى على توجيهات لا يمكن أن تطبق إلا فى عصرها، وهكذا نجد أن الهدف من وراء هذا النقد هو إثارة الشك حول النصوص الإسلامية المقدسة حتى يتزعزع إيمان الشباب المعاصر بها وقد نجحوا إلى حد ما فى إذاعة قدر من البلبلة والغموض باسم النقد الحر، افتراءً وكذباً على العقل واستقامته ومنطقه السوى ، وكان هذا كله أحد أسباب التطرف الذى يتباكى منه جمهرة العلمانيين وأشباعهم .

وكان ينبغى على أولياء الأمور فى المجتمعات الإسلامية قاطبة أن يقفوا رقيقة صريحة أمام هذا الخطر الداهم والذى كاد يعصف بالمجتمع الإسلامى والذى يتبناه العلمانيون إدعاءً منهم أنهم إنما يدافعون عن حرية العقل وكأن الإسلام لا يتبنى هذه الفكرة ولا يستقيم فى نظرهم مع ما يقضى به العقل والمنطق وهذا كذب صراح، ولكن الحكام فى كثير من البلاد الإسلامية لا يهتمون كثيراً بغير الصراعات السياسية على السلطة، أما حماية الإسلام والدفاع عن عقائده فإنها تعد فى نظرهم أموراً تأتي فى المرتبة الثانوية بعد كل

الأمر المعاشة في المجتمع وقد لا تلزم الدولة بمواجهة المهاجمين للشرعية ويشجعها على ذلك طوائف المعارضين للدين الذين تقطر نفوسهم حقداً على مسلماته وعلى معتقيه على السواء .

٥ - على أننا يجب أن نؤكد على المفهوم الحضاري للإسلام^(١) في مواجهة دعاوى التعصب الديني العرقي، إذ أن المسلمين لم يتقدموا خلال تاريخهم الطويل إلا عن طريق سلوكهم الملتزم بالمبادئ والمثل الإنسانية والعمل من أجل رفاهية الإنسان وتحقيق سعادته على الأرض وصولاً به إلى مآله الأخير في الحياة الآخرة التي رسم القرآن الطريق الصحيح إليها .

ولهذا فقد استظل أهل الذمة بلواء الحضارة الإسلامية وكانوا في مأمن من القلق والشعور بالاضهاد بعد أن استقرت الأحوال في البلاد الإسلامية وكان

(١) الإسلام العقائدي والإسلام الحضاري :

فالمسلم بالمعنى العقائدي هو الذي يؤمن بالعقيدة الإسلامية، ويلتزم بأداء عباداتها وفرائضها، والمسلمون العقائديون يشكلون الغالبية العظمى من العرب .

أما المسلم الحضاري فهو الذي يدين بدين سماوي آخر غير الإسلام ولكنه يدخل في الزمرة العربية لأنه يشترك مع الغالبية في اللغة والتاريخ المشترك والأمال والأهداف فضلاً عن البيئة المكانية، ويفتخر مع المسلمين جميعاً من تراث فكري وثقافة واحدة، وعلى هذا نجد أسماء كثيرة من أهل الذمة شقت طريقها في الدول الإسلامية عبر التاريخ ومنهم الأطباء والوزراء والمفكرون وهؤلاء جميعاً قد أظلتهم الحضارة الإسلامية وجاءت أفكارهم ولبدة البيئة الإسلامية وثمره للإنتاج الثقافي الإسلامي في ذلك الوقت .

وعلى هذا النحو فإن العرب : مسلمون وغير مسلمين عقائدياً ينتمون جميعاً تحت معنى الإسلام الحضاري ونحن في محاولتنا تفسير المحتوى العروبي وبيان كيف أنه يرجع إلى الإسلام ونحن لا نلتزم تفسيراً أو تحليلاً متعسفاً فالحق أن المواطن العربي بعامة لا يكاد يفصل بين معنى العروبة ومفاهيم الإسلام ، وعلى الباحثين - إذن - أن يتعرفوا على مصدر هذا الفهم الشائع عند غالبية الشعوب العربية .

يعيش بين ظهرانيها اليهودى والمسيحي معاً، وأنحصرت الدعوة إلى الإسلام فى أسلوب الحوار والموعظة الحسنة تقول الآية ﴿أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾^(١) ، وهذا هو المعنى الحقيقى للإسلام الذى لا يعاد أحداً ولا يهاجم أحداً "من غير المسلمين" إلا من ظل منهم على الوثنية ، أو قاتل المسلمين وهاجم ديارهم واعتدى على حرمتهم ونكث العهد معهم، أو استلب حرية الضعفاء منهم .

وقد سبق أن ذكرنا أن الجهاد فى هذه الحالات أمر مفروض وفريضة واجبة على المسلمين رغم تجاهل المعاصرين من ولاية أمور المسلمين له .

وعلى هذا النحو فإن تعاليم الإسلام إنما تتجه فى مجملها إلى مساندة الحضارة ، والعمل على ازدهارها بكل قوة وتصميم جاد، فلا تستخدم القوة العسكرية كما سبق أن ذكرنا إلا للدفاع عن دمار الأمة الإسلامية وحضارتها فى عالم مليئ بالصراع على المنافع واستلاب ثروات الأمم والتنازع من أجل السيطرة والنفوذ، وليس من المعقول إذن أن نقف موقفاً سلبياً فى مواجهة العدوان على شعوبنا ووطننا الإسلامى حتى يقال عنا أننا شعب متحضر يتسمك بالسلم حتى ولو أحرقت دماء أبناءه وتشرد أطفاله ونساءه، وهذه القضية تعتبر من البديهيات التى تتركها الشعوب بعقولها وتحسها بوجدانها إذ ليس هناك أى دور للتهدئة من أجل السلم أو تحكم العقل، إذا كانت الأمم تخوض معارك الحرية والاتصار للمبادئ ورفض الاستسلام لدحر العدو الغاصب. نحن مطالبون دائماً بالحذر من تحركات غير المسلمين فى الخارج، وإعداد أنفسنا لحماية الحياة والتقاليد الإسلامية من العبث والأنهيار يقول الله عز وجل ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو

(١) سورة النحل ، آية ٢٥ .

الله وعدوكم وأخرين من دونهم... ﴿١﴾ .

بل ينبغي أن نكون فقط في موقف الدفاع عن حضارتنا معنوياً ومادياً، وعلى هؤلاء الذين يطلبون من المسلمين وقادتهم تفريغ معنى الإسلام من هذا المفهوم الدفاعي للدولة الإسلامية .. أن يكفوا عن هذا العبث بمقدرات الإسلام ومبادئه لأنهم إنما يريدون ضرب الأمة الإسلامية في الصميم والتربص لها الخداع وسوء النية وتقديم التفسيرات والنصائح المضللة حتى تصبح أثراً بعد عين ، وتفكك أواصرها وتنهار حضارتها ، إذ أن هذا المجتمع الإسلامي ليس مجرد تراكم عددي اقتصادي فحسب بل سترسخ صورته المثالية إذا خضع لتعاليم الإسلام الحق وشاعت فيه روح الترابط والتكامل والتماسك العقلي والديني والاجتماعي .

على أنه من ناحية أخرى يمكن ضرب التجمعات الإسلامية إذا استنام قاداتها وأفرادها إلى ما يذيعه أعداء الإسلام من آراء ومذاهب تفضي إلى تعرية الإسلام من أقوى عناصره الفعالة المتمثلة في هذه المعاني التي أشرنا إليها .

وقياساً على هذا فإن بعض المفكرين يذهبون إلى التمييز بين الأصولية الإسلامية العقلية والأصولية الإسلامية الحركية، وهذا تمييز مبتسر لأن الأصولية العقلية لا بد أن تكتسى بطابع حركي، وهم إنما يقولون بذلك لكي يطلوا معنى الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية .

وتتمثل الأصولية العقلية في فهم الظروف الجديدة المحيطة بالعالم الإسلامي ومجتمعاته وذلك باستخدام الاجتهاد الفقهي للمواءمة بين الأصول — أي

(١) سورة الأنفال ، آية ٦٠ .

القواعد المتمثلة فى الكتاب والسنة، بينها وبين البيئات الزمنية والمكانية الجديدة بما لا يخرج عن تعاليم الإسلام وعقائده الجوهرية.

وكيف يمكن أن نقبل دعوة القائلين بأن الأصولية الحركية كما يقولون تستمد تعاليمها من الماضى ومع ذلك يسمونها بالأصولية الحركية ، وهؤلاء الذين يقولون بهذا الرأى إنما يقصدون برأيهم هذا بعض المتحجرين من السلفية، وبعض أصحاب المذاهب المتشددة الأخرى، ومن ذا الذى يسلم بأرائهم سوى قلة من المنخدعين بقشور الدين والذين لا يريدون التقدم الحقيقى للعالم الإسلامى وشعوبه .

لكن يجب أن تنبه إلى أن المهاجمين لهذه الفرق المتطرفة إنما يكشفون عن سوء مقصدهم ويخلطون بين دعاة التطرف ودعاة الاعتدال، أى هم يحاولون ضرب الفئات التى تمثلت الإسلام فى توفيقه بين العقل والنقل وعدم الالتزام بالتعاليم والتقاليد الفرعية التى كانت تطبق فى العصور السابقة إذا لم يكن فى ذلك ضرر يحقق بقوام الدعوة الإسلامية ويكون مقصودهم فى هذا فى معارضتهم للجماعات المتفرقة لا ، أى مقصود المهاجمين للحركة الإسلامية - أنهم يكفون بإعلان سخطهم على أسلوب التكفير والقتل واستخدام العنف فى دعواهم بل هم أى- جملة المعارضين من العلمانيين وفلول اليسار والمشايعين لهم من طالبى الخطوة لدى الحكام وأصحاب النفوذ والمتسلقين والمنافقين بل- أنهم إنما يأخذون أيضاً على أصحاب الدعاوى المتطرفة أنهم يوجهون الناس بكل الطرق إلى ضرورة الالتزام بقواعد الدين وتعاليمه فيحضونهم مثلاً على الصلاة والصيام، ودفع الزكاة ، والقيام بفريضة الحج، واحترام شعور المسلمين بعدم شرب الخمر علناً، وكذلك لعب الميسر ... الخ مما ينبغى أن يفعله المرء لكى يكون مسلماً حقاً .

فمثلاً نجدهم يقفون في وجه حجاب المرأة المسلمة وشجب تبرجها، يقول الله عز وجل ﴿... ولا تدرجن تبرج الجاهلية الأولى..﴾^(١) ، وكيف بنا نبيح باسم الحرية الكاذبة لشباب المسلمين شرب الخمر، ولعب الميسر، والرقص الخليع، والإنغماس في اقتراف سائر الملذات الجنسية وغيرها. وإذا كان هؤلاء المارقون عن الدين من دعاة التحرر من تعاليم الدين يريدون أن يطبقوا معنى الحرية في تكاملها، ينبغي لهم أن يتركوا المسلمات وشأنهن في استخدامهن للحجاب، وعدم ابتذالهن وكذلك عدم إبداء زيتهن إلا لبعولتهن أو لمحارمهن. ولكننا للأسف نجد أن الدولة عن طريق أحد وزرائها تعاقب بعض المشتغلات بالتعليم وبعض الطالبات فتأمرهن بعدم استخدام الحجاب الشرعي، وتعاقب رؤسائهن على عدم الالتزام بتعاليم الدولة في هذا الصدد. ولست أدري هل ينافق البعض من الرسميين دعاة النزعة العصرية من الذين يبالغون في استبعاد الدين واعتباره من مخلفات القرون الوسطى الرجعية، فيكون موضعه في نظرهم في المتاحف التاريخية فحسب والعياذ بالله !! ألا فليفهم هؤلاء المخادعون أن الذي يحاول الضحك على الشعوب الإسلامية وابتزازها عن طريق تقديم مثل التقدم الغربي "التي لا نرفضها" على وجه الإطلاق ذلك في مقابل التخلي عن الدين وتعاليمه وأستبدالها بإشاعة موجات الانحلال والإسفاف والابتذال الرخيص. إن هؤلاء المتشدين بالعلم أو بالعالمية سيلقون مصيرهم حتماً على أيدي جحافل الشعوب الإسلامية التي تكتم أمرها على مضض خوفاً من بطش جلاديه من بعض الحكام ومن أشياعهم ، ولكن هذه الثورة المكبوتة والبركان الخامد سيتفجر في عنف وفي ضراوة حينما تبلغ الضغوط غير الإسلامية في الداخل والخارج مبلغ الإعنتات والقهر الشديد .

(١) سورة الأحزاب، آية ٣٣.

وينبغي أن نشير إلى أن الحضارة الإسلامية قد انضوى تحت لوائها المسلم وغير المسلم ، وكانت الثقافة التي تعبر عن هذه الحضارة ثقافة إسلامية مكتملة ينتجها ويستهلكها المسلمون وغير المسلمين ، ويسمى غير المسلمين في ظلها بالمسلمين الحضاريين، أى بالمسلمين حضارة وثقافة ذون أن يكون الإسلام عقيدتهم^(١) .

٦ - وثمة تساؤل عريض حول ما يسميه البعض بالقومية الإسلامية، وأننى لا أتفق مع هؤلاء بأنه ليس هناك ما يسمى بالقومية الإسلامية، وهذا بالإضافة إلى أن فكرة القومية إنما تعد فكرة معاصرة نشأت بعد توحيد ألمانيا وإيطاليا في القرن التاسع عشر ، وكانت التجمعات البشرية في القرون الوسطى سواء في الشرق أو في الغرب تقوم على أساس ديني، وكانت الأمبراطوريات القديمة تضم في ثناياها الكثير من الشعوب المتباينة في الجنس واللغة والدين، وذلك عن طريق القهر والاستبداد والغزو المسلح، ونحن إذا راجعنا الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ إن اكرمكم عند الله أتقاكم^(٢) ، وكذلك الحديث الذي أوردهناه من قبل والذي يقول "لافضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى" فإننا نجد أن هذه الآية تنص صراحة على اختلاف الشعوب والقبائل ، وأنه يتعين الالتقاء والتعارف بين هذه الشعوب، أى أن تمت صيغة أو أساساً يقوم عليه التمايز بين الشعوب ولاسيما من حيث الأصول العرقية واللغوية وغيرها .

(١) راجع في ملحق هذه الدراسة مقال بعنوان نحو إيديولوجية إسلامية عربية لكاتب هذا البحث.

(٢) سورة الحجرات ، آية ١٣ .

وعلى الرغم من إنه يمكن أن تكون هناك نزعات قومية تنادى بالقومية
الفارسية أو العربية أو الأفريقية الخ ، إلا أن الإسلام نص على ضرورة
الالتفاف حول راية واحدة، وتحت مظلة واحدة وهى الإسلام فحسب، وهذا
هو معنى الآية الكريمة التى تنص على أن الله أخرج الأمة الإسلامية كخير أمة
أخرجت للناس، وهى حصيلة التفاعل الطيب والمتكافئ بين مختلف الشعوب
الإسلامية من عربية وغير عربية ولهذا فقد شجب الإسلام الشعورية ونعراتها،
والإتجاه إلى النزعة العنصرية. فهذا أمر يفضيه الإسلام، وليس معنى أن القرآن
نزل بلغة العرب أن يحظى العرب بمكانة السيادة فى مجتمع الأمة الإسلامية فقد
كان من الممكن أن ينزل بغير هذه اللغة ولكن مشيئة الله قد أخرجته بلغة
العرب .

ومن هذا المنطلق يجب ألا نقيم أى مساواة بين فكرة القومية وفكرة الأمة
الإسلامية، وذلك أمر لا يتفق مع واقع الحياة المعاصرة من حيث أن القوميات
تختلف، والدين موضع اتفاق فهناك قومية إيطالية ، وقومية إنجليزية ، وقومية
ألمانية، وقومية فرنسية ، بينما يتفق هؤلاء جميعاً على أنهم مسيحيون وهناك
قومية هندية، وأخرى صينية أو يابانية ، أو قوميات جنوب شرق آسيا غير
الإسلامية وهى جميعاً تتقارب أديانها ويخضع معظمها لتعاليم البوذية
والهندوكية.

وإذا انتقلنا إلى إفريقيا وأمريكا نجد أن هناك قوميات عدة وقد تتفق أديانها
أو تختلف ، ومن ثم فلا دخل لفكرة القومية فى معنى الأمة الإسلامية والذين
يتبنون هذا التفسير يريدون أن يعيدوا بنا القهقرة إلى الخلافة العثمانية التى
كانت تطبق باسم القومية غير العربية أى القومية العرقية التى يتصدى الإسلام
لشجبها وعدم الاستناد إليها فى الدعوة الإسلامية .

ولهذا فإن معنى الأمة الإسلامية هو الذى يعطينا فكرة عن تكامل وارتباط الشعوب الإسلامية وانصهارها فى معنى الإسلام العريض، والالتزام دولتها وحكوماتها بأن تتبع المنهج الإسلامى فى هياكل نظمها، وفى ممارستها الحيوية، وأن تتمسك بمعنى الأخوة الإسلامية فلا يقف شعب إسلامى ضد شعب إسلامى آخر ويحاربه مهما كانت الظروف .

والحقيقة أننا حينما نعرض لأى شعب إسلامى أى مكروه فإننا "واقصد الشعوب الإسلامية وليس الحكام" نثور ونغضب وقد نشارك فى رفع الغمة عنه، ويكون هذا الشعور العذرى سبباً فى تكتل الشعوب الإسلامية، وإظهار قوتها للدفاع عن زمار الإسلام، وما يحدث الآن من رغبة عارمة لدى الشعوب الإسلامية فى مواجهة غطرسة الغرب وحكامه إزاء المشكلة الإسلامية فى البلقان بصفة عامة إنما يؤكد تماماً معنى تماسك الأمة الإسلامية وترباطها وتراحمها عن طريق الشعوب فحسب وبعيداً عن ألعيب الحكام واستمالة القوى الاستعمارية والغربية لهم بحيث أصبح البعض منهم خدماً أو عبيداً للإرادة الغربية فيعملون إلى منافقة شعوبهم والاكتفاء بالتصريحات التى تشجب العدوان دون أن تقدم أى إسهام فعال لمناصرة هذه القضايا الإسلامية الملهية ولو حتى باستضافة الأطفال والنساء الذين وقعوا ضحية هذا البطش البذيع والغير إنسانى بالمسلمين فى أوروبا، ومع ذلك يتجهحون بأنهم يدافعون عن الإسلام ويقفون إلى جوار شعوبه .

ونخلص من ذلك إلى أنه لا يمكن أن توجد قومية إسلامية بحكم النص بل هناك قوميات للشعوب الإسلامية المختلفة وأن هذه الشعوب ستدخل فى معنى الأمة الإسلامية إذا ما ألزمت بتعاليم الإسلام لا عن طريق إقامة دولة ثيولوجية أو لاهوتية بل عن طريق التزام الحكام أنفسهم بالدين وتعاليمه وعقائده

السمحة، ولن تكون سلطتهم كما ذكرنا قائمة على الاستمداد أو التفويض من الله فهذا كذب وعبث ولم يقل أحد بذلك فقد جائتنا هذه الفكرة من أصحاب النظم الملكية في أوروبا الذين كانوا يقولون أنهم إنما يحكمون بتفويض من الله.

أما في الإسلام فهذه فكرة غريبة عنه تماماً مادام الحكم بالبيعة، ومادامت الشورى قائمة، ومادام القضاء في الإسلام قائماً، وأخيراً مادام الاجتهاد بالرأى قائماً، ولهذا فلا توجد أحكام إلهية بل أحكام بشرية، أى تقوم على الفهم البشرى للتوجيهات الإلهية، ومن هنا تختلف هذه الأحكام باختلاف التفسير والفهم ويتحمل القائلون على أمور هذه الأحكام مغبة عملهم إن أخطأوا وإثابتهم إن وفقوا، فلا مشاحة إذن في أن تختلف الأحكام باختلاف الاجتهادات وليس لأحد أن يتعسف ملزماً بحكمه للآخرين بحجة أن لديه إلهاماً أو أن لديه العصمة وأنه لا يخطئ.

٧ - لكن الأمر الذى ينبغى أن نلتزم به في نطاق الشعوب والدول الإسلامية هو ضرورة التزامها كما ذكرنا بخضوع كل قوانينها للشرعية الإسلامية أى لعملية تقنين الشريعة.

لم يخل أى دستور مصرى من النص على ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية ولاسيما دستور ١٩٧١، الذى نعمل بمقتضاه اليوم، وكيف أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع، ولا يقدح أحد من عقلاء الإسلاميين في أن المقصود بهذا النص هو القواعد الكلية المشتركة بين مذاهب الفقه المختلفة وليس إلى الكتاب والسنة في نصيهما باعتبارهما ينطويان على طبيعة أخلاقية وتعبدية فحسب ذلك أن هؤلاء الذين يتمسكون بهذا القول قد تناسوا أن أحكام الفقه إنما هي استنباط من القواعد والأصول الموجودة في

الكتاب والسنة، ونحن نسألهم ما وضع الآيات التي وردت في القرآن مباشرة عن الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وميراث الخ، ألم ترد هذه بنصها في الكتاب وكذلك ألم ترد معظم الحدود الشرعية بنصها في الكتاب والسنة؟

وكيف أن الفقهاء قد قالوا بأنها لا تطبق إلا بعد قيام مجتمع تتحقق فيه العدالة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية وأن يشتمل على المؤمنين التقاة العدل وهذه الشروط حقا هي ثمرة اجتهاد الفقهاء بالإضافة إلى منع إقامة الحد على التائب في بعض الحدود الأمر الذي لا يطبق الآن في بلاد كالسعودية مثلاً، ويتجاهل بعض أرباب القانون وجود النصوص الواضحة في الكتاب مثل حد القصاص ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(١) ، ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٢) ، وإذا كان الله قد أورد هذه الآيات في القرآن فنحن ملزمون بها رغم أن الله كتبها على اليهود من قبلنا مثلاً ، فالدين واحد مهما تغير الرسل إذا لم تحرف نصوصه ، وبذلك لن تكون أحكام الفقه إلا محاولة للاجتهاد في إعطائنا صياغة دقيقة وحاسمة لهذه المبادئ السماوية الخالدة، وقد يمكن للفقهاء أن يطبقوا الأحكام الفقهية على الوقائع الجديدة في المجتمع الإسلامي ، وعلى الظواهرات التي لم تكن موجودة في عصر الرسول ﷺ .

وكيف يرى البعض أن التفصيل الوارد في آية التداين يكون من أعمال الفقه وليس منبثقاً من النص القرآني وحده، وكذلك يقولون بأن هناك جرائم

(١) سورة البقرة، آية ١٧٩ .

(٢) سورة المائدة ، آية ٤٥ .

كثيرة ظهرت فى المجتمع الإسلامى لا يوجد لها نص فى القرآن والسنة مثل تلويث المياه الجارية ، والرشوة ، والتجسس ، وتزييف العملة ، والاختلاس ، والغدر ، وهتك العرض ، والتهديد والمخدرات .. إلى غير ذلك من الجرائم ، ونحن نتساءل عما إذا كان من الضرورى أن توجد نصوص لكل هذه الجزئيات والأحداث التى تقع فى محيط المجتمعات الإسلامية عبر العصور .

الحق أنه يمكن قياس جزئية على جزئية أخرى بحكم تشابه العلة بينهم كما يقول الفقهاء فمثلاً : على الرغم من أنه لم يرد نص واضح بشأن الحشيش ، والهيروين والمارجوانا وغيرها من المخدرات إلا أنه يجب استخراج العلة فى كل هذه الحالات ، وحينما نرى أن العلة هنا هى نفس العلة فى حالة الخمر أى الإسكار وترهان الفرد ووصوله إلى حالة من الضياع النفسى بحيث تنتفى إرادته ، وتتكس جوارحه فلا يكون صالحاً للقيام بأى عمل أو نشاط ، وطبعاً يعد هذا من قبيل أعمال الشر المرفوضة والمحرمة على المسلم .

أما التجسس والرشوة والاختلاس فكلها تعتبر اعتداءً على المال العام والخاص وتعهداً للأضرار بالأفراد والمجتمعات ، الأمر الذى يجعل هذه الأمور من قبيل الرذائل التى حرمها الله على عبادة مما يستحق فاعلوها الشجب والعقاب ، وعلى المجتمعات الإسلامية أن تفنن الحدود الواردة فى النصوص القرآنية حتى على الوقائع الجزئية المحرمة شرعاً ، إذ لا تنطوى نصوص الذكر الحكيم على مواد قانونية مصنفة كما هو الحال فى القوانين الرضعية بل هو يشتمل على آيات كلية تأخذ طريقها إلى التطبيق السليم على جزئيات أخرى .

أما إن تغيير الواقع يمكن أن يودى إلى تغيير النص القرآنى أو السنة بحسب الواقع الجديد فهذا أمر مرفوض تماماً للأسباب الآتية :

١ - إن التغيير فى الواقع لا يلزم بأى تغيير فى مبادئ الإسلام الجوهرية أى فيما يختص بالعقائد والعبادات وهذا أمر مرفوض ، وقد حاول القائلون بالأمر فى تون مثلاً أن يلغوا صيام رمضان عند العمال نظراً لأن هؤلاء العمال يقومون بعمل شاق، وهذا ما لا يقبله أى مسلم لأن الصيام ركن جوهرى من أركان الدين قد يمكن قضاءه بعد رمضان إذا كانت هناك أى ظروف ملزمة كالمرض مثلاً، وقد يقتضى تغيير الواقع تغييراً فى الفروع وفهمها فهماً جديداً كما هو الحال فى موقف بعض الفقهاء كأبى الأعلى الموددى فيما يختص بنظام الربا لدفع المضرة عن المسلمين كما سبق أن ذكرنا.

٢ - ويجب أن تنبه إلى أن الذين يقومون على تغيير الشرائع بحسب الواقع فإنهم ليسوا معصومين من الخطأ ويقع إثمهم وخطوهم على عاتقهم وحدهم وليس على الإسلام والمسلمين فإن ما يأتونه أو ما يصدر عنهم من أحكام شرعية لابد أن يحمل على سبيل الاجتهاد فحسب، ولا تعتبر هذه الأحكام الاجتهادية ملزمة للمسلمين ، فلهم أيضاً أن يفسروها حسب ما يرونه فى غير خروج عن المبادئ الإسلامية، أما عن النسخ فى الآيات فلم يحدث أبداً فى المبادئ الجوهرية، وفيما يختص بالرق الذى ألغى حديثاً فإن القرآن الكريم قد نصح المسلمين تدريجياً بالرفقة والرفق فى معاملة الأرقاء مع التزامهم باعتبارهم من أتقياء المسلمين إذا أحسن إسلامهم، وقد قرر القرآن كذلك عتق الرقية وفاءً لبعض الأمور التى يقع فيها المسلم .

وعلى أية حال فإن هناك أموراً تصدر بشأنها القوانين فى شئون الحياة الإنسانية وفى تنظيم المجتمع الإسلامى لم يرد بشأنها نص فى القرآن بل إننا نضع بشأنها القوانين والقرارات أنسياقاً مع روح الإسلام وسماحته مع وجود شرط أساسى هو عدم تعارضها مع الكتاب والسنة، وهكذا نخلص إلى أنه إذا أريد

لأى مجتمع إسلامى أن تحكمه مبادئ الإسلام وتعاليمه ، فينبغى أن يلتزم القائمون على أمره بإتباع الإسلام عقيدة وشريعة نصاً وروحاً أى أن تكون الدولة إسلامية وليست علمانية ، وليس هذا بمعنى أن يحكم الدولة رجال دين بل يحكمها مسلمون من جميع القطاعات والتخصصات بشرط أن يكونوا متفقهين فى الدين مع ضرورة الإهتمام بأحوال المسلمين للابتعاد عن مزالق الهوى وسرقة ثروات الشعوب الإسلامية عن طريق بعض حكامها والوجهاء فيها فتركز الثروة فى أيدي الحكام ومن يلوذون بهم، وبذلك تحرم جموع الشعب من ثمرات العمل ومن ثروات الأرض والبحر والجو، وذلك لا يشعر المحتاجون والفقراء والمعدمون بقسوة الأيام فى ظل مجتمع إسلامى يرفل فيه القائمون بالأمر ومن معهم فى العز والرفاهية .

ولابد من أن نقف وقفة حاسمة أمام كل أنواع الفساد والتربح وسرقة ثروات المسلمين إذ هى البيئة التى تنمو فيها كل الشرور والآثام ، وكذلك التطرف الدينى وما يسمونه بالإرهاب، فإن معظم أسبابه- بالإضافة إلى ضحالة فى فهم الدين- إنما ترجع إلى حالة التخلف الإقتصادى التى تعيشها البلاد، واغتراب الشباب وعدم انتمائه، وكذلك لا مبالاته وتنكيسه للقيم وكفره بالوطن كأثر من آثار الفقر والبطالة التى تستبد بالثقفين وتصف بأماهم وتطلعاتهم إلى حياة أفضل، ومنهم خريجو الجامعات خاصة الذين يسود بينهم التذمر والسخط والحقد والضيق والتمرد، الأمر الذى يدفعهم إلى اعتناق الأفكار المتطرفة التى يئن منها المجتمع الإسلامى بعامه .

الفصل الرابع

أهم مشكلات الفكر الإسلامى المعاصر

النسوة الإسلامىة وحركات الأءاء المعاصرة

إذا كان الغرب يحدد إنتهاء القرون الوسطى المظلمة ببداية عصر النهضة بعد سقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح عام ١٤٥٢م، فإنه لا يجوز لنا كمسلمين الالتزام بذلك، لأن تعبير القرون الوسطى المظلمة إنما ينطبق تماما على اوربا، وما أصابها من تأخر واضمحلال آنذاك بينما كانت تلك الفترة بالذات ولاسيما فيما بين القرن السابع والقرن الحادى عشر الميلادى - هى فترة ازدهار متألق للحضارة الإسلامىة.

ولقد كانت الثقافة الإسلامىة بمثابة الركيزة التى يبنى عليها الغرب حضارته الحديثة سواء عن طريق بغداد أو دمشق أو صقلية أو الأندلس أو عن طريق الحروب الصليبية بصفة عامة، حيث كانت مجالا لاحتكاك مرير بين الشرق الإسلامى والغرب المسيحى، تكشففت معه للغرب نواحى القوة والعظمة الإسلامىة، واستفاد منها الغرب الذى تعلم أيضا الكثير من الدروس عن أخلاقيات الإسلام وفروسية جيوشه وشجاعة معتقيه فى مواجهتهم للغزوات الصليبية وتحدياتها للأخلاقىة الفاشمة التى لا تزال تبدى فى الأفق، ولا تكاد تغيب عن أعين المسلم اليقظ الفطن الحافظ لدين الله الحنيف وعقائده.

ومما لا يغيب عن البال فى هذه المناسبة تلك المحاولات الممجىة للقضاء على الإسلام وأهله و التى تتمثل فى الهجمات المسعورة على بلاد الإسلام المسلمين شرقا وغربا فى الجزائر والمغرب فى عصر الاستعمار حيث كانت تطبق سياسة

الإبادة الجماعية ، وكذلك ما يجرى فى القلبين و فى الهند ، وما جرى فى
تنزانيا ، وما يحدث للمسلمين من تحقير وإهانة فى كينيا و أوغندا و الحبشة
بصفة خاصة ، وكذلك حركة الاستعباد المرير للمسلمين فى كشمير ، وأخيراً
حرب الإبادة الجماعية فى البوسنة و الهرسك و التى يندى لها جبين البشرية .

وكذلك لا يجب أن نغفل عما يجرى فى قبرص حيث يراد للقدم الإسلامية
الأخيرة فى هذه الجزيرة أن ترحل عنها إلى الأبد ، و يشتد الصراع و تظهر
رائحة التعصب الدينى من خلاله ، وهذا ما نشاهده عياناً فى استمرار مساعدة
أمريكا والسوق الأوروبية المشتركة لليونان ضد تركيا لموقفها العظيم فى الدفاع
عن حقوق الأقلية المسلمة فى هذه الجزيرة التى يراد لها أن تكون كريت أو
فلسطين أخرى ليعيد التاريخ مسيرته على أصوات استغاثة المسلمين ومراى
بمحرات الدم التى تسيل من جباههم فى أندلس جديدة يتصدى فيها الغرب دون
حياء أو خجل ومن ورائه عداواته الحربية للإسلام عقيدة وشرعية ، وسلوكاً
ومنهاجاً فى معظم تجمعاته على سطح الأرض .

والأمر الذى لاشك فيه أن كبار مفكرى الغرب ودهاقنة سياسته ومخططى
استراتيجيته العدوانية يعلمون تماماً أن العملاق النائم - وهو الإسلام وشعبه -
لا يمكن أن يُستنام أبداً ، فسيظل الإسلام يقظاً أبداً فى قلوب معتقيه ، وفى
سلوكهم لا يمكن أن يقهر أبداً ، وتلك إرادة الله ومشيتته فهو القائل عز وجل
﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ (١)
وكذلك يقول تعالى ﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين ﴾ (٢)

(١) سورة آل عمران : آيه ١١٠

(٢) سورة آل عمران : آيه ١٣٩

وهذه هي الدروس التي وعّاها الغرب في القرون الوسطى عن حضارة العرب وتقدمهم وقوة باعهم في الحرب والسلم ، وهي تشهد بأن المسلمين إذا تمسكوا بشريعة الله فلن يكونوا في موضع ضعف أو مذلة أو استكانة أو استسلام لأعتى جبابرة التاريخ.

والإسلام كدين ودعوة لم يقم على القهر والغلبة والاستبداد المادى ، فلقد بين الله تعالى أساس تلك الدعوة بقوله العزيز "لا إكراه فى الدين" (١) وقوله لرسوله الحبيب "لست عليهم بمسيطر" (٢) وبهذا قام منهج الدعوة الإسلامية على أساس قوله تعالى ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ (٣) .

وكذلك فلقد حضى الدين الإسلامى على طلب العلم والتفكر الدائم فى ملكوت السموات والأرض ، وعندما التزم المسلمون بهذا الأمر ملأت عبقريتهم الأفاق، وجاءت ابتكاراتهم فى مجالات العلوم الطبية والطبيعية والميكانيكية ، وانتشرت كشوفهم فى مجال علم الفلك، وعلوم البحار، والجغرافيا .. الخ . وقد اعترف بذلك كبار المستشرقين فيما كتبوه عن تراث الإسلام الذى اهتدى به الغرب فى حضارته الحديثة ذاكرين مدى تعجب الإمبراطور "شارلمان" من الساعة الدقاقة التى أهداها إليه الخليفة العباسى هارون الرشيد .

ولقد توافد علماء الغرب إبان العصور الوسطى على العالم الإسلامى لينهلوا من علمه، فمثلا بعث ملك إنجلترا فى القرن الحادى عشر الميلادى إلى طليطلة

(١) سورة البقرة : آية ٢٥٦

(٢) سورة الغاشية : آية ١٢

(٣) سورة النحل : آية ١٢٥

روجر بيكون لينقل عن العرب وحضارتهم ، وقد عبر روجر بيكون " عن مدى انبهاره من تقدم المسلمين بقوله "إن المسلمين على علم ومهارة فنية كبيرة بحيث أئى أكاد أقرر بصراحة أنهم سيستطيعون فى المستقبل أن يصنعوا عربية تسير بذاتها ، أى بغير جياذ".

ولقد اقترن تقدم المسلمين العلمى بحرية وسماحة فى الفكر، الأمر الذى لانكاد نجد له نظيرا عند غيرهم ، يدل على ذلك وثيقة هامه كتبها علماء "تولوز" الذين أوفدهم البابا فى روما إلى أمير قرطبة لكى يعظروا المسلمين وليفتحوا لديهم باب الأمل فى نوال ثواب الآخرة إذا هجروا الإسلام - لا قدر الله - واعتنقوا المسيحية ، وقد وجه كبير الأساقفه خطابا عنيفا بذىثا إلى أمير قرطبة يطالبه فيه بالانصياع لأمر ملك الكنيسة - أى البابا - والدخول فى المسيحية ، وقد قرىء هذا الخطاب بحضور الأمير ووزيره "لسان" الدين بن الخطيب " ورغم ما به إلا أن الأمير قد رحب بالوفد وأنزله فى قصر منيف وأكرم ضيافته، رغم ما يحمله أفراده فى قلوبهم من حقد وبذاءة وسخرية للإسلام وأهله .

وقد ترك الأمير أعضاء الوفد يُخرجون كل ما فى جعبتهم ، وشجعهم على ذلك ما شهدوه من تسامح وحفاوة ، واستعرضوا ما لديهم من العلوم غير الدينية كالطبيعة، الفلك، والميكانيكا وغيرها، متباهين بأن ما لديهم يفوق ما لدى العرب ، ثم عرضوا لأصول دينهم ، وبعد أن أفضوا بكل ما لديهم أذن الأمير لوزيره لسان الدين بن الخطيب، فأنبرى للرد عليهم بادئا باستعراض إنجازات المسلمين فى سائر ميادين العلم مما يفوق تصور أعضاء الوفد ، ثم عرج على اللاهوت المسيحى فشرحه فى طلاقة وتفصيل ووضوح أكثر مما تناوله

أعضاء الوفد المسيحي ، وانتهى إلى استعراض قواعد الدين الإسلامى ، وبيان
عظمة الإسلام وسماحته ورسوخ فكرة التوحيد فيه .

وفى تلك الليلة التى تجلّى فيها منطق لسان الدين بن الخطيب وحججه
القوية فى الدفاع عن دين التوحيد، أحس وفد علماء "تولوز" أن الخطر أو شك
أن يحدق بهم لأن قلوبهم بدأت تهتز ويتسرب إليها التشكيك فيما يحملونه من
بضاعة مزجاة ، ولهذا فما أن أرخصى الليل بسدوله على قرطبة حتى حملوا
متاعهم وفروا هارين وتركهم المسلمون دون أى اعتراض أو أذى .

وحينما وصل أعضاء الوفد إلى بلدتهم تولوز كتبوا وثيقة (١) يوضحون فيها
ما جرى بينهم وبين المسلمين من مناقشات فى قرطبة ، وجاء فى بعض
عباراتهم اعتراف واضح وإشادة دامغة بتقدم المسلمين حينذاك فى سائر ميادين
العلم ، وبقوة حجج لسان الدين بن الخطيب فى مقارنته بين الإسلام والمسيحية
ولاسيما فى مشكلة التوحيد لدرجة جعلتهم يفرون هارين تحت جناح الظلام
خوفاً على معتقدهم الدينى .

وفى مقابل سماحة الإسلام وعفوه، نجد أنه بعد سقوط مدينة غرناطة
الإسلامية عام ١٤٩٢م وقف الغرب المسيحي بكل قوته مناصراً جحافل البربرية
المسيحية بقيادة فردناند وإيزابلا فى الأندلس ليشفوا حقدهم وغلهم بإراقة دماء
المسلمين وإجبارهم على التنصر ، بل وإسترقاقهم كالعبيد بحيث أسموهم
"بالمذجنين" الذين كانوا يعيشون فى حماية البارونات لكى تستمر الحضارة
الإسلامية فى الأندلس فى صورتها المادية دون توقف ، لأن المسلمين كانوا

(١) وثيقة علماء "تولوز" راجع ترجمه الوثيقة للاستاذ الدكتور مختار العبادى بمحلة المعهد المصرى :

عماد هذه الحضارة فى كل مظاهرها المادية والعلمية ، ولاسيما فى مجال الحرف والصناعة والفنون كبناء السفن ، وصناعة الأسلحة والذخائر ، وقيادة الأساطيل، ووضع الخرائط الملاحية لدرجة أنه لولا ما أخرجته كبار المعلمين من ربابة وملاحين لأعلى البحار فى مدرسة جنوى البحرية، لما استطاع كرسنوفر كولومبس القيام برحلته لاكتشاف الأمريكتين .

ولعله من الضرورى فى هذا المجال أن نحاول الكشف عن بعض جوانب السياسة الماكرة التى استخدمها الأسبان لمواجهة إمكان اتحاد المسلمين للأخذ بثأر إخوانهم فى الدين بعد أن غابت شمس الإسلام عن الأندلس ، وأجبر المسلمون على اعتناق المسيحية، ولاسيما أبناء الأمراء وبناتهم الذين لا يزالون يشكلون دما عربيا إسلاميا فى هيكل الكنيسة المسيحية إلى الآن ، كما كشف عن هذا أحد المؤرخين العراقيين (١) أخيرا ، وجاءت خطتهم على عدة محاور منها :

أولا : اتجهوا إلى البابا لكى يحميهم من الدولة العثمانية وقوتها الضاربة، ولهذا دخل البابا مع العثمانيين فى تحالف ضد روسيا القيصرية المسيحية، وكانت فى عدااء دائم مع العثمانيين بعد سقوط القسطنطينية ، وأيضا كانت روسيا، وهى تدين بالمنهب الأرثوذكسى تمثل وجه المعارضة المسيحى الأول للكاتوليكية فى روما ، وهكذا اتحدت مصالح العثمانيين

(١) استطاع احد الباحثين العراقيين بعد دراسة تاريخية تحليلية لتطوير هيكل الكنيسة فى أسبانيا أن يثبت أن معظم أمراء الكنيسة ورجالها كانوا من أصل عربى أى من الأمراء و الأميرات الذين استودعتهم القوات الحربية الإسبانية المسيحية حينذاك حتى يضمنوا ولاء آبائهم من الملوك والحكام العرب لهم .

مع مصالح الكاثوليك الذين يمثلهم بابا روما ، وذلك بصفة مؤقتة ، وقد استفاد من هذا الموقف مسيحيوا الأندلس المنخضبة أيديهم بدماء المسلمين إذ أنهم استطاعوا - بتأثير هذا التحالف - أن يحمّدوا الجانب العثماني الإسلامي وإعاقته عن الدخول معهم فى معركة القصاص .

ثانيا : كان المسلمون المغلوبون على أمرهم فى الأندلس قد سيروا إلى حاكم مصر حينذاك رسالة كتبوها بدمائهم يذكرون فيها مأساة اضطهاد الإسلام والمسلمين، وإجبار أهلهم على الارتداد عن الدين، ومنعهم من إقامة الصلاة .. إلخ ، ويستغيثون بحاكم مصر - وكان من المماليك - أن ينتصر لهم ، وأن يدفع عنهم غائلة فردناند وإيزابلا ، فأرسل حاكم مصر إلى ملكى إسبانيا إنذارا بأنه إذا لم يسمح للمسلمين بأن يعيشوا فى حرية دينية كاملة فى بلادهم فإنه سيعامل المسيحيين فى بلاده أى فى مصر والشام بمثل المعاملة التى يواجه بها المسلمون فى بلاد الأندلس، فتشاور حكام الأندلس مع البابا فى ذلك ، واختاروا أحد اليهود الأندلسيين العارفين باللغة العربية ، وكان قد ارتد عن دينه وأصبح مسيحيا ، وحرروا وثيقة بأسماء مئات المسلمين الذين أجبروا على التنصر ، وخضعوا لألوان من البطش والتعذيب حتى يذعنوا ويوقعوا على الوثيقة زورا وبهتانا معترفين كذبا بأن الملك العادل فردناند ، والملكة العادلة إيزابلا يتيحان الحرية الكاملة للمسلمين فى العبادة ، وأنهم - أى المسلمين - يقيمون الصلوات الخمس فى مساجدهم ، ولا يضارون فى دينهم بأى صورة ، وأن أحدا منهم لم يجبر على التنصر .

وحمل ذلك اليهودى المنتصر معه أكياسا من الذهب الخالص والأحجار الكريمة وجارية مفرطة الجمال ، وعندما وصل إلى مصر طلب مقابلة

السلطان بعد أن أغدق أموالا طائلة على الحاشية ، فسمحوا له بمقابلة الحاكم فقراً عليه الوثيقة ، وكانت ذات طول فريد لكثرة ما حشد فيها من أسماء إسلامية ، ثم أردف بتقديم الذهب والجواهر الثمينة والجارية مع شكر الملك فرناند للملك مصر على اهتمامه برعاياه من المسيحيين ، وكيف أنه - أى فرناند- يحرص دائما على رعاية مصالح المسلمين وحمايتهم من كل سوء ، واقتنع حاكم مصر بما قاله هذا اليهودى الكذوب ، وذلك بتأثير الحاشية المرتشية ، وأرسل مع وفد ملكى أسبانيا خطابا يشكرهما فيه على ما يقرمان به من رعاية للمسلمين ، وبهذا نجح عتاة المسيحية فى أسبانيا فى تحييد قوة إسلامية ثانية هى مصر .

ثالثا : كان هناك أسطول جزائرى يمثل قوة ضاربة فى غرب البحر الأبيض المتوسط ، وكان هذا الأسطول يجبر كل السفن المارة بالبحر - حتى ولو كانت من الأساطيل الحربية - على دفع الجزية لهم ، وظلت سيادة هذا الأسطول على المنطقة قائمة إلى حين ظهور أساطيل أسبانيا والبرتغال وغلبتها على المنطقة ، ثم غلبة الأسطول الإنجليزى بقيادة نلسون على البحار السبع فيما بعد .

وكان الغرب يسمى الجزائريين بالقراصنة ، ولكنهم فى الوقت الذى كانوا يتبعون فيه أسلوب القرصنة مع دول أوروبا المسيحية - ولا سيما أسبانيا - كانوا يدافعون عن التخوم الإسلامية ويشتدون فى إنزال العقاب بسفن الأسبان قصاصا لدماء المسلمين المظلومين فى الأندلس ، وظل هذا الأسطول قائما حتى قضت عليه أساطيل الغرب المسيحية .

أما المغرب فقد كان فى غيبوبة تامة يحتاج الأسبان والبرتغاليون سواحله ومدنه لاسترقاق أبنائه واحتلال أراضيه فى ظل عجز أمرائه عن حمايته أو الاقتصاص من أسبانيا للمجزرة الرهيبة التى تحدى بها حكام أسبانيا المسيحية العالم الإسلامى كله حينذاك .

والغريب فى الأمر أن أسبانيا مازالت تستفيد حتى الآن من حضارة الإسلام وأجداد المسلمين التى خلفوها فى ثرى تلك البلاد لتحقيق دخل بالغ الضخامة من عائد السياحة التى تتجه لمشاهدة تلك المعالم الإسلامية الخالدة .

هذه صورة قائمة لما كان يواجه به الإسلام من تحديات مسيحية فى عصور ازدهارها رغم ما أداه الإسلام لأوروبا من خدمات إبان عصر الإنارة الإسلامى الذى كان يسير بموازاة القرون الوسطى المسيحية المظلمة ، وبهذا يتضح مدى ضآلة رأى الزاعم بوجود قرون وسطى إسلامية فى نفس الفترة الزمانية للقرون الوسطى المسيحية - كما سبق أن أشرنا - ، فالحقيقة أن عصر ظلام العالم الإسلامى قد أرخى بظلاله بعد عصر الإنارة وهذا ما يمكن تحديده كالآتى:

القرون الوسطى الإسلامية : (البداية و النهاية)

لا يمكن أن نحدد بدقة بداية القرون الوسطى الإسلامية من الناحية الثقافية والعلمية ، ولكن يمكن بالاستناد إلى الناحية السياسية والعسكرية القول بأنها تبدأ من العصر العباسى الثانى حيث بدأت سلطة الدولة الإسلامية فى التلاشى ، واختفت الإمارة والسلطان من الأصول العربية ، وانتقلت إلى الفرس أولاً ثم إلى الأتراك السلاجقة ، وبدأت الدويلات الإسلامية فى الاستقلال إلى أن أجهز

التار على بغداد حاضرة العباسيين ومنارة العلم عام ٦٥٦هـ و من ثم بدأ عصر الظلام يأخذ مجراه ليمتد حتى القرن الثانى عشر الهجرى وعنده يمكن الحديث عن بداية عصر النهضة عند المسلمين المحدثين .

وكان من سمات عصر الظلام فى العالم الإسلامى انتشار البدع والخرافات والأساطير الدينية التى لا تستند إلى كتاب أو سنة ، فلقد فشا بين الناس السحر والشعوذة و التنجيم و التصوف الكاذب حيث انحرفت بعض الطرق الصوفية عن الطريق الصحيح ومنهم المولوية و البكتاشية ، كما أعملت الفرق الباطنية يد التخريب فى الإسلام وعقائده ، وكان لكل تلك المثالب أثرها فى استحقاق المسلمين للهزيمة و الذل و الهوان بعد احتلال الغير لبلادهم.

وفى تلك الظروف من التأخر لم تفلح محاولات الإصلاح المتعددة فى إيقاظ المسلمين من سباتهم العميق ، فانبعثت الحركة السلفية عند "ابن تيمية" وأتباعه، ولكن يؤخذ على مدرسته أنها لم تكن على مستوى مؤسسها من حيث النضوج الفكرى و الاجتهاد الفقهى ، والنظر غير المتزمت فى تطبيق قواعد الشريعة على ظروف العصر ، ولهذا نجد كبار مؤرخى الغرب ولاسيما المستشرق لاوست فى كتابه "الآراء السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والقضائية لتقى الدين بن تيمية" ، يضعون ابن تيمية وحده و ليس تلاميذه - الذين شايح بعضهم التيار الحنبلى - فى مصاف كبار الفقهاء العالمين ، ويذكرون عنه أنه كان أول من وضع قواعد الفقه المقارن بما كان يديه من تعليقات مستنيرة على ما كانت تصدره محاكم اللاتينيين الصليبية من اجكام فى بيروت فى عصره.

وكذلك فإن الحركة الوهابية - سليله المذهب السلفى عند ابن تيمية - لم تستطع الصمود أمام سطوة الحكم العثماني وسيطرة أعداء التحرر الدينى من الفقهاء المتزمتين الذين ييغون تجريد الدين من قيمه الروحية الخالدة، وقصره على الممارسات السطحية الظاهرة، والأفكار والتعاليم السرية والاحجية والتعاويز، وما انتهت إليه الطرق الصوفية بمن تعج بهم من الجهلة الذين فرضوا جبروتهم على أهل القرى السذج وبسطاء المؤمنين دون خشية أو استحياء من حق أو دين مفروض .

ومن المؤرخين لتلك الفترة المظلمة نجد عبد الرحمن الجبرتي بعقليته النقدية يشير فى كتابه "عجائب الآثار" إلى ما انتشر بمصر من بدع وخرافات ، كما صدور بكل دقة وإخلاص موقف حضارة متخلفة قد استنامت للضعف والخمول تباغتها حضارة متفوقة تمثل فى غزو نابليون لمصر والشام، وتعجب المصريين الذين اتابهم الدهول من أساليب هذه الحضارة المتفوقة والخارقة للعادة، وعجزهم عن مواجهتها بعد أن أمطرتهم بقنابل المدافع ، وكان فى ذلك النهاية التقريبية للعصور الوسطى الإسلامية ، حيث بدأت الشعوب العربية والإسلامية تستيقظ من سباتها إبان شتاء الحكم العثماني المظلم .

اليقظة الإسلامية المعاصرة المبكرة :

لقد كان لهجمة نابليون العاشمة، وعجز الدولة العثمانية، وريثة الخلافة عن الوقوف أمامه والدفاع عن المسلمين، كان لذلك رد فعله فى شعور المسلمين بأن عليهم واجبا تاريخيا بعد أن صدوا التار والصليبيين أن يواجهوا مصرهم السياسى و الدينى بمفردهم ، أى أن تترك كل إيالة إسلامية ومصرها وحدها فى مواجهة قوات الاستعمار العاشمة .

ولكن هذا الموقف المتخاذل المتفكك لم يكن ليمنع سريان روح التضامن بين المسلمين ، وظهور الحماس الدينى للدفاع عن الإسلام و العروبة وقد تمثل هذا فى صحوة العلماء والشعب فى ثورة القاهرة على نابليون ، وفى ارتداد نابليون عن عكا ، وفى مقتل "كليبر" وأخيرا فى إجبار الفرنسيين على الانسحاب الذليل من مصر .

وهذه الصخرة الإسلامية كان العلماء المسلمين قاداتها ، والتحم معهم الشعب للدفاع عن الوطن وعن الدين وقيمته، ولكن الأمر الغريب أن هؤلاء الفقهاء لم يتجهوا إلى الاستفادة من أولى تجارب احتكاكهم مع الغرب، والعمل على ما تنطوى عليه القوة الغربية من تقدم تكنولوجى ومحاولة نقله إلى مصر - كما فعلت اليابان فى العصر الحديث - بل لقد أمعن الفقهاء وعلماء الأزهر فى التحدى الصامت لمحاولات محمد على لتحديث مصر وإدخال النظم الغربية عليها.

والحق يقال أن محمد على وأسرته لم يقيموا دولتهم على أساس بنية إسلامية متكاملة، إذا أنهم كانوا يريدون أن يجعلوا من مصر قطعة من أوروبا بنقل كل ما يحدث فى الغرب وحضارته من أمور جوهرية وعرضية ، ولم يكن احترامهم للدين ومشايخه إلا مراعاة منهم لعمق وأصالة الروح الدينى الإسلامى لدى الشعب المصرى ، إذ ان تشييدهم للمساجد وقبور الأولياء ورصدهم الأوقاف على الشئون الدينية كان أسلوبا من أساليب الحكم الفطن الماهر ، فى حين كانت حياتهم الخاصة مارجنة فى الغالب ، بالإضافة إلى ظلمهم البين للرعية، وسوء استغلالهم لخيرات البلاد.

وإذا كان الغرب قد استباح بلاد الإسلام بعد ذلك عن طريق الاستعمار ونهب ثروات المسلمين، والاستمتاع بها بثمن بخس زهيد، فإنه وبعد أن تحضر الشرق وفتح منافذة على تيارات الحضارة الغربية وأحبر جيوش الغرب على الجلاء عن بلاده، وامتلك في يده مصيره السياسى بعد كفاح مرير انتزع به حريته واستقلاله وحقه فى تقرير المصير، إلا أن الغرب استطاع أن يثبت ركائزه وحرابه المسمومة فى جسم الأمة الإسلامية عن طريق ما نعرفه من مؤامرات الغزو الفكرى الثقافى للإسلام وأقطاره، وهذه أخطر مشكلة يواجهها الإسلام المعاصر، ولاشك فى أن الموقف المبكر للحضارة الإسلامية، والذى يتمثل فى اكتفاء العلماء والمفكرين المسلمين بثرات الإسلام وذخائره الخالده فحسب لم يعد صالحا لعصرنا هذا، وكذلك فإن اتجاه الصفوة الإسلامية المستغربة إلى تلمس طريقها إلى أفكار الغرب المتنصر ومذاهبه وحدها لم يعد حلا حاسما لهذه المشكلات الذى تواجه الأمة الإسلامية فى حياتها المعاصرة.

وهكذا يبرز السؤال الجدير بالاهتمام، وهو أى السبل و المناهج أخرى بالاتباع ؟ وفى رأي أن الطرق و المناهج تتحدد فى ثلاثة محاور رئيسية هى التجديد، والتحديث، والتغريب. بعد استبعاد أسلوب الجمود و الاجترار الفكرى الذى تجاوزه الحركة الفكرية الإسلامية المعاصرة بمراحل^(١)

أولاً: التجديد:

لقد تتابعت مواقف التجديد ابتداء من جمال الدين الأفغانى إلى محمد عبده إلى رشيد رضا إلى الكواكبي ثم الإخوان المسلمين ومنهم سيد قطب وأبو الأعلى المودودى، ولكن جمهرة العلماء قاموا بالوقوف فى تحد سافر أمام دعوة

(١) راجع - م.س للمؤلف عن الإسلام فى مواجهة تيارات الفكر الغربى المعاصر .

هولاء الرواد إلى التحرر الفكرى و الخروج من الجمود ، و الخلاص من آثار
المغيب الحضارى الذى غشى بلاد الإسلام إبان الحكم العثمانى وظل هذا
الصراع بين القديم و الجديد يعتصر الحياة الفكرية و الاجتماعية للعالم الإسلامى
فى تلك الفترة ، و كادت مشيكة التحرر الدينى و الاجتماعى تصبح من أهم
قضايا العصر بعد أن استزاحت أو كادت - نفوس المسلمين فى منطقة الشرق
الأوسط تحت مظلة الخلافة الإسلامية العثمانية ، واعتقد عامة الناس أن الدين
يحرم عليهم نقد أو عصيان أمر الخليفة ، بل يتعين عليهم طاعته و الدعاء له أينما
حلوا.

وسرعان ما ظهرت فى الأفق مشكلة "الرجل المريض" و كان من جراء
ذلك أن تسابقت الدول الأوروبية كالذئاب لنهش جسم الخلافة الإسلامية ،
والتهم أوصالها ، فجاءت الحملات الاستعمارية البشعة ضد الشعوب الإسلامية
فى منطقة الشرق الأوسط وغيرها ، وبذلك أحس المسلمون بأن ثمة مشكلة
خطيرة ينبغى لهم الاستعداد لخوض المعارك من أجلها وهى مشكلة مصيرهم
السياسى ، تلك التى احتلت مكان الصدارة على مسرح الأحداث المحلية و
العالمية .

وهكذا أصبحت مشكلة التحضر، ومراجعة مواقف التزمّت الدينى وقيام
حوار صحى و جاد حول التجديد ومفاهيمه تحتل المرتبة الثانية بعد مشكلة
المصير السياسى ، فأسرع الغرب لكى يملأ هذا الفراغ الحضارى، ووقعت
الشعوب الإسلامية فى يده عجيبة لينة يشكلها كما يريد ، ويصدر إليها حثالة
فكرة الهابط ، ويمنع عنها الأسس الهامة للتقدم العلمى الغربى المعاصر، ونتج عن
ذلك شكل مهزوز من الحكم العنصرى الذى أحكم الغرب إقامته ومساندته

ليكرس به التخلف القائم ويربطه بقيم مفعمة باليأس و القدرية و التشاؤم والضعف والسلبية و انعدام الثقة فى النفس .

وبهذا يمكن القول أن الكثير مما نشعر به اليوم من بلبلة فكرية، واغتراب ثقافى، ودمار اقتصادى، وتخلف سياسى، وعدم اتفاق على كلمة واحدة بين العرب بصفة خاصة و المسلمين بصفه عامه كل هذا إنما يرجع إلى هذا الانتماء البغيض إلى مدارس الاستعمار و أسلوبه وثقافته، فمثلا لا يستطيع فريق من الحكام أو أصحاب السلطة أن يتخلوا عن التعايش مع الصهاينة ورجال الغدر فى فلسطين المحتلة ، واصبح شغلهم الشاغل حرق البخور لأولياء أمرهم فى امريكا و انتظار فائض حسناتهم، واصطناع ديماجوجية دعائية حولهم خالية من المضمون . ناهيك عن محاولات المسلم المشبوه مع الصهاينة المحتلين.

واذا كنا نحبذ موجة التجديد فى الفكر الإسلامى ، فلا بد إذن من محاولة بيان الأصول و القواعد التى يمكن أن تقوم عليها تلك الموجه ، ويمكن إعطاء تعريف أولى لذلك التجديد بأنه "محاولة المواءمة بين القديم و الحديث بحيث تكون نقطة الانطلاق هى الأصول القديمة ، وأن يراعى عند الاجتهاد فى تطبيق الحكم على الوقائع الجديدة ألا تتعارض مع ما سبق للمسلمين أن أجازوه من أحكام شرعية فى ظروف شبه مماثلة" ،ومن الأمثلة التى يمكن الاستعانة بها لإيضاح المقصود بذلك التجديد ما يلى :

المثال الأول: من دائرة الفن: (١)

فقد ذكر بعض الفقهاء أن الصور والرسومات مُحَرَمَةٌ بالنسبة للمسلمين،

(١) راجع للمؤلف: بحثا بعنوان الفن فى الإسلام بين الدين و المد الحضارى - ملحق بكتاب فلسفة الجمال ونشأة الفنون الجميلة للمؤلف .

وهذا يمثل استخداما غير دقيق في التفرقة بين الحلال و الحرام، إذ المقصود في هذا المجال ما هو مستحسن ، وما هو مكروه ، وهذا أقل مرتبة في الضرر بالقياس إلى موازين الحلال والحرام .

وحقيقة الأمر - على ما تبين لنا بالبحث و الدراسة - أن كراهية الصور في صدر الإسلام إنما كانت ترجع إلى الخوف من الردة إلى عبادة الأصنام كما كان الحال في العصر الجاهلي ، ولذلك استبعد الرسم والنحت لا لأنه حرام، بل للحفاظ على استمرار ثبات العقيدة والدين عند المسلمين الجدد. أما وقد استقر الدين بعد القرن الاول من الهجرة ، لهذا فلم يكن هناك أى مبرر للوقوف امام تيارات الفن في جميع صورها مادامت لا تتعارض مع الأخلاق و الدين.

وهكذا ظهرت في العراق والأندلس مدارس للفنون رغم تمسك بعض الفقهاء بتحريم هذه المنجزات، وإذا كان قد حدث ذلك بعد القرن الأول من الهجرة، فإنه لا مناص الآن من قبول شرعية الفنون عملاً بمبدأ المصالح المرعية أو المرسلة، أو لأن الشعوب جميعاً قد اتجهت ناحية الفن كأحد وسائل التعبير عن الذاتية القومية و الحضارية ، ولهذا فالمجتهد يستطيع أن يقرر الآن دون خوف أو وجل إجازة الإنتاج الفنى الذى لا يخرج عن حدود الأخلاق ، و لا يخلش السلوك العام للمسلم .

المثال الثانى: من دائرة الاحكام الشرعية الخاصة بالاسرة :

وهو يتعلق بأحكام الطلاق ، فقد حدد الفقهاء مسافة معينة إذا تخطاها الزوج فى السفر - وكان السفر حينذاك بالدواب أو بالسير على الإقدام أو بالسفن الشراعية - يكون للزوجة الحق فى طلب الطلاق من زوجها الغائب بعد مضى فترة معينة مخافة أن تُقنن فى نفسها لشبابها أو لأنوثتها، أما الآن فإن

المرء يستطيع أن يدور حول الأرض بواسطة الطائرات ويعود في ظرف يوم أو يومين، وبذلك لم تعد المسافات البعيدة حائلا بين الزوج وسرعة تواجده مع الزوجة . وبهذا أصبح لزاما على القاضى أن يصدر على وقائع السفر أحكاما تختلف عما سبق إصداره من أحكام فى مثل هذه المناسبات قبل قرنين من الزمان .

المثال الثالث: من دائرة أحكام العبادات:

لقد جاء بعض سكان ولايات البلطيق من المسلمين قبل الحرب العالمية الأولى يطلبون من الخليفة العثمانى فى اسطنبول أن تصدر فتوى بشأن صيامهم، وقد اجتمعت النصوص الدينية على أن الصيام يبدأ من الفجر حتى مغيب الشمس فى نهاية اليوم تطبيقا لقوله تعالى ﴿... واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل...﴾ (١) وكذلك فإن بدء الصيام إنما يتحدد وفقا لقول الرسول ﷺ "صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما" (٢)

وعندما أحال السلطان هؤلاء القوم إلى مفتى المسلمين فى الاستانة قالوا لذلك المفتى : إننا قوم لا يستين لنا ليل من نهار خلال ستة شهور من السنة ، فلا نعرف لنا فى أغلب الأحيان مشرقا للشمس أو مغربا لها ، وكذلك يمتنع علينا رصد القمر فى أكثر أيام السنة للظروف المناخية التى تحيط بنا فى منطقة القطب الشمالى ، فكيف إذن تكون صلاتنا ويكون صيامنا ، فاعتذر مفتى الخلافة عن الإدلاء برأية، وعلق الحكم لأنه لا نص لديه يطابق هذا الحال ،

(١) سورة البقرة : آية ١٨٧ .

(٢) حديث متفق عليه ، رواه أبو هريرة .

وبعد أن نشر هذا الموضوع فى الصحف استغله اعداء الإسلام و المستشرقون كذريعة للنيل من الإسلام كدين عالمى ، زاعمين بأنه دين لا تنفذ تعاليمه إلا فى منطقة ما بين المدارين : السرطان، والجدى .

وعندما علم مفتى العراق آنذاك بهذا الأمر أصدر فتواه التى يستند فيها إلى دراسة لموضوع الصيام و الأحكام الشرعية الخاصة به ، فقام ببيان أن علّة الصيام هى امتناع النفس عن تناول الطعام و الشراب خلال فترة العمل بالنهار لتحقيق غايات سامية منها الشعور بحاجة الجائع الفقير ، والعكوف على العبادة الخالصة لله ... الخ ، ولما كان متوسط ساعات العمل لدى المسلمين فى الشرق الأوسط هى المثل ، لهذا ينبغى القياس عليها ، ومن ثم يتعين على مسلمى البلطيق أن يأخذوا متوسط ساعات الصيام فى اليوم عند مسلمى منطقة الاعتدال ويجعلوا هذا المتوسط أساسا لصيامهم، على أن يكون أثناء عملهم ، فتكون بداية هذا المتوسط الزمنى عند امتناعهم عن الطعام ، أى فى الفجر، ويكون إفطارهم عند انتهاء ساعات هذا المتوسط الزمنى ، أى عند ما يسمى عندهم اصطلاحا بالمغيب . وهكذا أمكن حل هذه المسألة عن طريق الاجتهاد بالرأى.

وهناك بخلاف ذلك العديد من الأمثلة على عملية التجديد فى الإسلام، ومنها السفور الشرعى للمرأة مع احتفاظها بالحجاب الذى التزمت به المرأة على عهد الرسول ﷺ ، بأن تكشف عن وجهها وعن يديها ، وألا تبدى زينتها لغير بعلمها، وكذلك ما استحدث من خروج إلى العمل فى مواقع لا تتعارض مع أنوثتها .

ولكن هناك نوع من التجديد المرفوض الذى يأباه الشرع، ومثاله ما زعمته القاديانية من إبطال فريضة الجهاد فى الإسلام، بزعم أنها كانت مبدأ مفروضا على المسلمين إبان انتشار الإسلام فحسب، أما الآن - وكما يدعون - فقد استقرت دعائم الإسلام و انتشر فى اقطار المعمورة، ومن ثم فلا حاجة بنا إلى الجهاد.

والأمر الذى لاشك فيه أن اجتهاد القاديانية فى هذه المسألة إنما يعد من قبيل التجديد الباطل المرفوض، لأن مبدأ الجهاد قائم ما قام الدين. ونحن نسأل القاديانية لمصلحة من ابطالوا مبدأ الجهاد، والمسلمون يشعرون فى كل مكان بالضعف والاستكانة وإهدار المصالح وتخريب الأوطان وتشريد النساء والفتيان على ما نرى ونسمع كل يوم؟ أفليس هذا الإضطهاد موجبا لقيام أصحاب دعوة الحق أى المسلمين - للدفاع عن انفسهم ودينهم!!

والحق أن دعوى القاديانى اساسها النفاق وخدمة المستعمر البريطانى فى الهند، فقد وجد الانجليز أن المسلمين بشمالى الهند، ولاسيما فى منطقة كشمير، هم الذين ظلوا يحاربون الاستعمار الانجليزى إلى آخر لحظة من بقائه فى البلاد بعد استسلامها لهم، فأرادوا أن يضربوا المسلمين بواحد منهم، فاستقطبوا مؤسس هذه الدعوة الباطلة ولقنوه العلوم الحديثة فى إنجلترا، وعلموه كيف يدعو إلى إبطال فريضة الجهاد حتى تنتشر هذه الدعوة بين المحاربين من الهنود المسلمين الأشاوس على الحدود فيسلم الانجليز منهم دون تكبد خسائر كبيرة، ولم تكتب لهذه الدعوة الانتشار، بل انقسم افرادها إلى طائفتين، طائفة تكتفى بإبطال مبدأ الجهاد وتقف عند حدود الشريعة إلى حد ما، أما الطائفة الأخرى فقد التأت تعاليمها بالإسماعيلية، واعتنقت نظريات فى تأليه الإمام،

بل لقد ادعت أن القادياني هو نبي كالمسيح ، وأنه يبشر بالخلاص من هذا العالم.

وأيضاً يُعد من قبيل التجديد المرفوض ، والذي يدخل في باب الابتداع المحرم ، إباحة الإفطار في شهر رمضان زعماً بأن متطلبات الإنتاج والتقدم تقتضي ذلك كما أفتى به حاكم تونس في العقدین السابع و الثامن من القرن العشرين (الحبيب بورقيبة)، أو التدخل في قانون الأحوال الشخصية بتعديل يسلب الرجل قوامته على المرأة بالصورة التي أخرج عليها في عهد السادات في مصر ، وذلك بمنح المرأة حق طلب الطلاق، والاستئثار بمسكن الزوجية في حالة زواج الرجل بامرأة ثانية ، وذلك بصورة مخالفة لقوله تعالى :

﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرِبَاعًا، فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ (١)

إن الله سبحانه وتعالى لم يُكبل إرادة المسلم بقيود، بل وضع له تحذيراً حتى ينتصح ويعرف الطريق الذي يسلكه ومدى قدرته عليه، وليس لولي الأمر أن يتدخل للتشريع فيما جعله الله من صميم إرادة المسلم، فيحد بذلك من هذه الإرادة كما يبدو في قانون الأحوال الشخصية المعدل أخيراً.

وهكذا تتضح معالم التجديد الصحيح من التجديد الأذيف ، وهناك الكثير من الأمور تنتظر من علماء المسلمين الإدلاء فيها برأى بعد استحداث منجزات كثيرة كالسيارة، والطائرة، والتليفزيون، والمركبات الكيميائية وغيرها ، وكذلك بعد وصول الإنسان إلى القمر ودخولنا عصر الذرة والفضاء .

(١) سورة النساء : الآية ٣

ولانستطيع أن نتجاهل ايضا المشكلات التى اثارتها مؤخرا الأبحاث العلمية المتعلقة بالروح ، وما نعرفه عن وقوف جمهرة المسلمين موقف المعارضة للبحث فى مثل هذه الامور تطبيقا لقول الله عز وجل "قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا" (١)

ولاتزال التجارب الروحية تسرى فى جميع البلدان وتتقدم بطريقة سريعة ويستخدم أصحابها وسائل القياس العلمى وغيرها، كالشوكة الرنانة، وأجهزة الأشعة المارة ، والوزن النوعى للطيف الروحى .. الخ ، وناهيك عما أنشئ فى إنجلترا من مستشفيات متخصصة فى العلاج الروحى .

وقد يتساءل البعض لم أقحمنا هذه المسألة فى مسائل التجديد ؟ وهنا نقول لما كان العلم الطبيعى عند بعض اصحابه قد سلّم بمنجزات علم الروح ، وكذلك اصبح هذا علما معترفا به ، ولما كنا نحاول دائما المواءمة والملاءمة بين العلم الحديث ومنجزاته وبين الشريعة الإسلامية - وهذا هو أسلوب التجديد الذى يراد به احتواء منجزات "الحضارة الغربية المعاصرة" فى إطار العلوم الإسلامية ، دون المساس بأى نص إسلامى من الكتاب أو السنة ، وهذا هو هدف التجديد - لهذا فقد رأينا أن مشكلة الروح إنما تدخل فى هذا النطاق، وأنها تحتاج إلى بحث طويل ، أرجو أن يتصدى له خيرة العلماء والباحثين المسلمين بالمعرفة الكاملة فى الناحيتين : الدينية و العلمية ، إذ أن تعليق الحكم لن يفيد أحد من المؤمنين بعد ذبوع كتب مجالات علم الروح وانتشارها بين الناس .

(١) سورة الإسراء : الآية ٨٥

ثانيا : التحديث:

يمكن تعريف التحديث بإيجاز بأنه اعتبار الواقع الغربى المعاصر أمراً نموذجياً من الناحية العلمية، ثم الإنطلاق منه إلى القديم لمحاولة تحديثه ، فإذا كان التغيير شاملاً كان فى ذلك افتتات على الأصل القديم ، ومن ثم يتعين بقدر المستطاع التزام أصول الشريعة كما فعلنا فى التجديد ، وذلك لأن الخروج على أحكام الشريعة إنما يعد مظنة للخطأ وخضوعاً للهوى ، وإباحة للنظر العقلى الغير الملتزم بالقواعد الشرعية، وهذا ما لا يقبله مسلم يخشى على دينه من إضياع ، وعلى إيمانه من أن يتبدد هباء ، ومن أمثله ذلك ما ذكرناه أثناء حديثنا عن التجدد المرفوض من إباحة حاكم تونس للإفطار فى رمضان بزعم زيادة الانتاج ، وهذا يعد ايضاً من قبيل الأفكار الباطلة التى تقال بزعم التحديث .

لقد كان المسلمون الاوائل - رغم إباحة الافطار لهم فى الغزوات - يصممون على الاستمرار فى صيامهم ، فقد كان هذا الزاد الروحى يزيدهم قوة فى الحرب ، ويجعلهم أكثر صبراً على المكاره، لأن تقوى القلوب وتوجهها بذكر الله هو من اعظم الحوافز على الاخلاص والتفانى فى العمل و الجهاد . أما إباحة الافطار بدعوى التحديث والتقدم فهو فى حقيقته اجزاء وعيب بموازين الدين الصحيح ناتج عن الجهل واتباع الهوى .

وهكذا قد يكون للتحديث أضراره التى لا تغيب عن أذهاننا مادامنا نضع كل ما هو محدث غربى نموذجاً لنا نحتذيه، سواء تمثل فى شخص أم فى واقعة، وتطويع القديم الذى ينطق به التراث الدينى حتى يتمشى مع ما هو محدث .

ولا أريد فى هذه العجالة أن افتح ابوابا كثيرة باللغة الخطورة بالاستفاضة فى الكلام عن موضوعات التحديث ، بل أكتفى بالتنبيه على الأخطار الجسيمة التى يمكن أن تحيط بنا إذا أمعنا السير فى هذا الاتجاه ، لائنا بذلك سوف نفع ولاشك فى مرحلة أكثر خطورة وهى مرحلة التغريب الكامل، وهو أشر ما يمكن أن نتبعه من مناهج ، ومن أمثلة التحديث الخطأى ، زواج المسلم بعقود غير دينية دون إشهار أو اتباع لصورة الزواج الدينية المعروفة ، وكذلك محاولة تشبيه قراءة القرآن بما يُتلى فى الكنائس من أناشيد دينية ومن نص الإنجيل عن طريق تنعيم القراءة بصورة غير مجازة ، ومخالفة للقواعد والأصول الشرعية التى ينبغى أن تخضع لها القراءات.

ثالثا : التغريب :

تُعد حركة التغريب من أخطر الحركات التى يلوح بريقها فى أعين شبابنا وتستحوذ على نفوسهم وأحاسيسهم.

ويعرف التغريب بأنه محاولة لإلغاء القديم ، وإهالة الزاب عليه والاتجاه عوضا عن ذلك إلى الحضارة الغربية بكل مقوماتها فى حركة محاكاة وتقليد أعمى ، واندفاع وارتقاء فى أحضان عالم غريب عنا فى ثقافته وسلوكه، وقد حدث هذا لأن التكنولوجيا المصاحبة لهذه الحضارة قد بهرت الناس بنجاحها فى السيطرة على الأحداث وعلى كافة شعوب العالم ، بينما لم يقدم الشرق أو المسلمين المعاصرين بصفه خاصه أى صورة بديلة للنجاح فى العلم، أو فى الصنائه، أو الحرب ، بل أن الشباب يرون أمامهم مصارع المسلمين فى جميع أنحاء العالم فى العصر الحديث ، فبعد استعمار طويل لم ينج بلد إسلامى واحد سوى موطن الخلافة فى تركيا، نواجه بصور من القتل، والدمار، والتشريد،

والتخريب فى الفلپن، وفى الهند ، فتقطع "كشمير" عمدا من جسم باكستان، وینهزم المسلمون وتنفصل بنجلادش ،ویضرب المسلمون فى "آسام"، وفى الهند ویقتلون بالآلاف ، ویسام المسلمون فى دینهم فى فلسطين، وأفريقيا وغيرها من بقاع الارض، ویجبرون على الإلحاد فى الإتحاد السوفیتى ، وهكذا یدرك الشباب المسلم أن دینه على النحو الذى یفسره فقهاء العصر لم یقدم له العون فى أبسط ما یطالب به الإنسان الحر، وهو الدفاع عن وطنه وعن دینه كما أسلفنا .

وكذلك فإذا ما حاولنا استعراض أوجه الحیاة السیاسیة و الاجتماعیة والاقتصادیة فى بلاد الإسلام فلن نجد مثلا بلدا واحدا تطبق فیه الیدمقراطیة بحذافیرها ، وترتفع فیه رایة الحریة، ویأمن الإنسان على نفسه من بطش الحاکم وعدوان السلطنة، وتشیع فیه مبادئ العدالة و التكافل الاجتماعی، ناهیک عما نراه بكل أسى من انعدام الروابط الثابتة المخلصة بین حکام هذه البلاد الذین یجمعهم الواقع المریر على أهواء متفرقة ومصالح أنانیة لا دخل فیها لمبادئ الإسلام وروحه العظیمة، ولهذا فهم یشخصون الواقع بأبصارهم دائما إلى الغرب ، وإلى مفکریة، فى كل ما یعن لهم من أمور جزئیة أو کلیة زعما منهم بأن دینهم لا یقدر لهم المساعدة فى حل مشكلاتهم .

وأخطر من هذا فانه على الرغم من أن لدينا جامعات كثیرة انشأناها على نسق الجامعات الأوروبیة ، إلا أن هذه الجامعات لم تنجح تماما فى تخریج المواطن المسلم الناضج و الصالح للعمل من أجل وطنه ، وحتى من یصلح منهم تلجئه ظروف التخلف و الحقد و الحسد فى وطنه إلى العمل فى البلاد الأجنبیة .

ومن ناحية المناهج التعليمية نجد أن البلاد العربية كانت بمثابة حقل تجارب للفرنسيين والإنجليز في مجال تجربة التعليم في المستعمرات ، إذ عمل المحتلون على إبقائها ذليلة خاضعة حتى لا تتطلع إلى التحرر أو الاستقلال ، كما ظهرت النظرية العنصرية في القرن التاسع عشر لكي تؤيد هذا المسلك الخطير في التربية، ومضمونها على ما نعرف عند "جوينو" و"رينان" هو أن الشعوب الإسلامية من جنس سامي "Semetic" لا تصلح للحضارة أو العلم أو لأن تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد أن يسوسها الغرب ويحكمها فتسلم له القيادة عن اقتناع لضعف أصلها وعجز عنصرها .

وكذلك يجب أن ننبه إلى أن رجال الأزهر الذين قاوموا هذا النوع من التعليم في حينه - وأثمرت مقاومتهم في حشر موضوعات الدين في المناهج دون أى محاولة لوضع تصور جذري جوهري لتكوين الطالب على أساس ديني قويم - هؤلاء لم يبذلوا جهدا يذكر في وضع بديل لمناهج التعليم، بل تفوقوا على أنفسهم في الأزهر ، ورفضوا إدخال حتى مادة الأدب في الدراسة الأزهرية ، وخاصة كتاب "الكامل للمبرد" إذ عدوا ذلك خروجاً على جلال الأزهر ووقار علمائه (١)

(١) وقد قام لاحظت أنه على الرغم من عدم ترحيب الأزهريين حينذاك بموجة التحرر الجديد والانطلاق من الجُمُود الفكري على يد محمد عبده والشيخ مصطفى عبد الرازق وأتباعهما، إلا أنهم أرسوا قواعد العلوم الدينية ومهدوا لظهور جيل حمل الرسالة وأفنى عمره في إعلاء كلمة الدين وفهم التجديد على حقيقة ، وقد أنست منهم شغافة وقراءة رغبة أكيدة في دفع عجلة الفكر المستترة والاجتهاد للحفاظ على الصلة التي ينبغي أن تكون وطيدة ومستمرة بين الدين والواقع المعاش، ومن أمثال هؤلاء الشيخ عبد الحليم محمود، والشيخ محمد الفحام، والشيخ محمد البهي، والشيخ محمد حسنين مخلوف، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ الخضر حسين، والقرضاوى، وعبد المنعم النمر ، وسيد قطب ، ومحمد الغزالي ، ومن هؤلاء من قال "لا -

ولا يفوتنا أيضا في هذا المجال التنبيه إلى تيار خطير متآمر أو شك أن يستشرى ويزعزع شخصيتنا العربية الإسلامية ، ويتمثل هذا التيار في الهجوم على اللغة العربية ، لغة القرآن الكريم ، واعتبارها - كالاتينية - أما لعدة لغات نشأت عنها كالفرنسية، والإيطالية، والأسبانية ، وبذلك يستهدف هذا التيار تحويل اللهجات المحلية إلى لغات قائمة بذاتها ، لكل منها كيانه القومى الخاص والمستقل ، ومع مرور الزمن يصبح القرآن غريبا فى لغته لا قدر الله ، ويكون فى حاجة إلى ترجمة لهذه اللغات المزعومة . وبهذا تضع أداة التوجيه والوحدة بين المسلمين جميعا ، وتضيع معها شخصيتنا العربية الإسلامية .

وقد قام بنموذج لهذه المحاولة الحاقدة شخص يسمى "سعيد عقل" حيث وضع قاموسا لما أسماه باللغة اللبنانية ، ووضع قواعد خاصة بها يريد بذلك أن تستقل اللغة اللبنانية عن لغة القرآن ، تكريسا للتمت الطائفى البغيض والفرقة

- للملكية فى عصور الاستبداد ولم يفرطوا فى دينهم مهما عرض عليهم من مناصب أو مال . هذا الذى ألفينا عليه كبار العلماء المحدثين الذين تخرجوا على نظام الأزهر القديم، ولكننى مع الأسف لم أجد فيمن قابلتهم من الأزهرين المحدثين من هو على نفس الدرجة من الإحاطة والدراية والتثيت والحكمة ، بل وجدت أن أغلبهم يتسترو وراء لقب "دكتور" فحسب ، وهم يعلمون تماما أن هذا اللقب كان بمنح أولا للمتخصصين فى اللاهوت المسيحى ، ولهذا فالأحرى بهم أن يعودوا إلى لقب عالم ، ولا يستخدموا لفظا أعجميا أقرب إلى المسيحية منه إلى الإسلام، وهذا هو التغريب بعينه. وهكذا نجد أن تحديث الأزهر على هذا النحو قد أفضى إلى التكوين السريع لخريجيه مثل معظم خريجي الجامعات الأخرى ، ومن ثم أصبح الرواء عاما ، مما ينذر بأننا سنواجه بانتكاس فى القيم التعليمية والاجتماعية والدينية، بل وأصبح التخصص الدقيق مجرد أمر شكلى لا مضمون له ، وظهرت أساليب سطحية مترتمه فى القطع بالتحليل والتحريم الجازم فى مسائل قد تختلف فيها أوجه النظر ، وهنا يظهر فضل الحنفية الذين استخدموا العقل للتيسير - وهذا ما نحن مطالبون به- وليس للتفسير والتعقيد ، والله أعلم بالصواب.

بين أبناء الوطن الواحد .

ونحمد الله على أن هذا الرجل وأمثاله من الحاقدين أعدادهم محدودة في لبنان أو في غيره ، ولا يشكلون خطراً محدقاً باللغة العربية التي كان من المدافعين عنها أب جليل مثل الأب "أنستانس ماري الكرملي" طيب الله ثراه ، ومثل "البستاني" ، و"الجميل" وغيرهم من أنصار نهضة الأدب العربية المحدثه من لبنان إلى العراق عبر سوريا وفلسطين .

وقد دلت الأبحاث العلمية على أن تلك اللهجات المحلية هي بمثابة تحريفات عامة لأصول عربية، ومعظم مفرداتها تنطوي على تعديل للألفاظ العربية الصحيحة بحسب قاعدة البساطة وسهولة المأخذ وسرعة التناول ، فالعامي لا يتمسك بالهمزات أو القافات، أو ضبط آخر الكلمات .. الخ . فهو يستخدم الألفاظ الفصيحة بعد أن يختزل منها ما يراه صعباً في النطق ، ولكن كلما ازداد انتشار التعليم وتأثير وسائل الإعلام ، ولا سيما الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، نجد اتجاهها متنامياً للشعوب العربية نحو توحيد لهجاتها العربية، واقتزائها من الفصحى أي لغة القرآن الكريم .

ولا يعني ما سبق ضرورة وجود تطابق تام في نطق الحروف العربية ، بل يمكن أن يكون لكل منطقة لكتنها الخاصة في النطق ، وكذلك فإن للقرآن الكريم سبعة قراءات تختلف فيما في نطق بعض الحروف بحسب ما كان سائداً بين قبائل العرب من اختلاف في طريقة إخراج اللفظ ، إلا أن هذا الأحمر لا يغير من معنى الكلمة في شيء على الإطلاق .

وإذا كنا قد اشرنا إلى حركة التآمر على اللغة العربية في لبنان على يد سعيد عقل واتباعه ، إلا أن هناك مثلاً آخر على مدى خطورة هذه الحركة في

الجزائر عندما كانت تمن تحت وطأة الاستعمار، فقد عملت فرنسا منذ أن احتلت الجزائر عام ١٨٣٠م على محو شخصيتها الإسلامية العربية، وذلك باتباع سياسة الإبادة الجماعية، وتخريب العقيدة، واللغة و الثقافة حتى تصبح الجزائر مقاطعه فرنسية خالصة، فوضعت لها نظاما للتعليم العام لغته الأولى هى الفرنسية، كما جعلوا اللهجة البربرية بمثابة لغة، وجعلوها اللغة التالية بعد الفرنسية و أنشأوا لها قواعد خاصة للنحو، وأدبا سطحيا مصطنعا، أما اللغة العربية فتجىء فى المرتبة الثالثة كلغة هامشية، وكانت تدرس للتلاميذ نصوص من الأدب الجاهلى حتى يشعر هؤلاء الدارسون بغرابة اللغة العربية عما يستخدمونه فى حياتهم اليومية، وبذلك يضمن الفرنسيون تكوين وجدان ناظر ضد اللغة العربية التى هى لغة القرآن. ولعلنا نستطيع أن نفسر السبب الرئيسى لما يجرى فى الجزائر الآن حيث يدور الصراع بين الرواب الفرنكوفوتيه التى غرستها فرنسا خلال أكثر من قرن ونصف فى هذه البلاد وبين القومية الجزائرية العربية الاسلاميه .

وأذكر بهذه المناسبة اننى قد اختلفت مع المستشرق الفرنسى المعروف "ماسينيون" و الذى كان استاذى ايام طلب العلم بباريس حينما عرض على صورة من امتحان البكالوريا الفرنسية فى الجزائر لمادة اللغة البربرية، وتتضمن ورقة الامتحان فى الادب خصوصا الشعر و النحو، ولم تكن هناك ورقة مماثلة فى اللغة العربية، اللهم إلا بعض الأسئلة المبسطة الموجهة لشرح بعض أبيات من الشعر الجاهلى فحسب، أظهرت استهجانى لهذا العمل الذى جرت عليه فرنسا منذ عهد طويل، وهى تحاول عبثا أن تجعل من لغة الجبل البربرية اللغة السائدة، ولاسيما فى إقليم الأوراس، وفى هذه الاونه جاءت الثورة الجزائرية المظفرة التى كان لها دورها فى إفشال هذه المؤامرة الاستعمارية وما زالت

شعوب المغرب العربى تتحمل معاناة شديدة ، وهى تجاهد فى سبيل التعريب الكامل ، لاسيما وان معظم المتصدرين للحكم ، والسياسة ، والقادرين على التغيير فى هذه البلاد قد تربوا فى أحضان المدرسة الاستعمارية الفرنسية مما يثير الصعاب فى سرعة إنجاز التعريب التام ، بل لقد تكونت جبهات فى الجزائر ضد التعريب ، وعاد البعض يتحدثون عن البربرية والفرنسية ، والشك فى حقيقة الانتماء العربى ، وأخص بالذكر منهم : الماركسين ، ودعاة العلمانية و الانتقاص من الدين .

وأذكر مع الأسف أن هؤلاء المعادين للإسلام ، وللقومىة العربية لهم تأثيرهم فى بلدان الشمال الإفريقى ، ولهذا فقد شعرت اثناء وجودى بالمغرب أن رجال الدين يُوصمون بالرجعية ، وبأنهم اصحاب ثقافة متخلفة ، بل أن التحضر فى نظر هؤلاء هو أن يجعلوا من باريس كعبة لهم ، لدرجة أن أكثر الصحف اليومية انتشارا فى المغرب أو فى الجزائر هى التى تنطق باللغة الفرنسية ، وهذا أمر بالغ الخطورة أوجه إليه نظر أولى الأمر وأصحاب السلطة الغيورين على الإسلام ديناً وحضارة حتى يعملوا متآزرين على إعادة مجد الأمة الإسلامية ، ولن يتحقق ذلك إلا إذا غيرنا أولا من أنفسنا مصداقا لقوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّه لَا يُغَيِّر مَا بِقَوْم حَتَّى يَغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾ (١) .

لابد لنا إذن من الوقوف بحزم فى مواجهة القوى العميلة للاستعمار القديم فى الوطن العربى لاسيما فيما يعرف بالمغرب العربى ، ولا يجب أن نضع الأحداث المؤسفة فى هذه البلاد فى نفس الكفة التى نضع فيها ظاهرة التطرف الدينى فى بلادنا .

(١) سورة الرعد ، آية ١١ .

وقد سبق أن أثرت هذا الموضوع ونبّهت في أكثر من موضع إعلامي على ضرورة الوقوف بجوار الحركات الثورية في هذه البلاد ولم أقصد بهذا دعم الطائفية، أو الإرهاب الديني بل أشير دائما إلى أن وضع المشكلة هنا غير وضعها هناك رغم أن السلطات الحاكمة لدينا قد دخلت في تحالف نفعي ومصلحي مع سلطات الحكم في هذه البلاد، مع أن ثوار الجزائر مثلا لا يظهرون تعصبا شديدا للدين بقدر ما يتوجهون بكل قواهم إلى تطهير البلاد وتخليصها من بقايا الاستعمار الثقافي الفرنسي الذي أغرى الكثيرين من شباب هذا البلد إلى الوقوف موقف العداء الصريح لحركات العروبة والإسلام تأسيا بما تعلموه في مدارس الجزائر ومعاهدها من مناهج وتعليم وتربية فرنسية خالصة يزكيها كبار المسؤولين في السلطة الجزائرية الذين لا يكاد معظمهم النطق بكلمة عربية واحدة فصيحة .

لابد إذن أن نعلن بصراحة موقفنا إزاء هذا التعصب الفرانكفوني البغيض، رغم أن الكثيرين منا في مصر قد تلقوا تعليمهم العالي بعد الليسانس في فرنسا.

ينبغي إذن محاولة وضع مشروع للتجديد يبنى على العقل وقضاياه ويستمد من قواعد الدين ومبادئه ، ولا يوجد كالإسلام دين يضع العلم في أعلى درجة -والعلماء في أعلى مرتبة ، إذ أن طلب العلم فريضة .

وهكذا ينبغي لنا أن نرسم طريقنا في وضع مشروعنا الثقافي والعلمي الجديد عن طريق ربطه بالفقه وأصوله ، ذلك أن الفقه يتسع اجتهادا لدراسة سائر العلوم الإنسانية ، أما العلوم الطبيعية فقد أهتم بها المسلمون منذ إزدهار الحضارة الإسلامية في عصرها الأول وبرعوا فيها ، وهكذا يمكن أن ينطوى

مشروع التجديد أو التحديث على العلوم كلها سواء كانت شرعية أو دنيوية ، وإذن فإنه يمكن أن يجد الشباب المسلم المعاصر ما لا يجعله يشعر بالغربة في عالم الحضارة العربية المعاصرة الذي يمزج بالعلم والتعليم ، وعلينا إذن أن نمضي قدماً في بحث هذه المشكلة الثانية ألا وهي كيفية وضع المشروع الإسلامي في التقديم والتحديث بإدئين بدور الفقه وأصوله ، ومدى استخدامه في هذا المجال^(١)

الفقه والعلوم الإنسانية المعاصرة:

إذا كان الفقه بفروعه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحياة الإنسان وسلوكه ومعاملاته الدينية ، فهذا يعني أن الفقه هو البديل الإسلامي لجملة العلوم الإنسانية التي تدرس الإنسان وسلوكه ، ويكون الفرق بين الفقه وهذه العلوم، هو أن الفقه غاية نفعية عملية ، بينما العلوم الإنسانية لها غاية نظرية هي الكشف عن حقيقة الظواهر والسلوك الأنساني .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد وضع الشريعة بحيث تتلاءم مع طبائع الإنسان وقدراته، فيكون الفقه من ثم مبنياً في أسسه علي فهم وتقدير عميق لحقائق الحياة الإنسانية ومتطلباتها، وبهذا يكون جامعاً بين الموقفين (النظري والعلمي) وهكذا يمكن أن يكون مجالاً لانطلاق العلوم الإنسانية مادام الإسلام ديناً وديناً ، كما يمكن أن تتفرع عنه نظريات إسلامية في علم السياسة ، وفي علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، والأخلاق ، وغيرها.

وتعد هذه محاولة جديدة أو مدخلاً إسلامياً للعلوم الإنسانية المعاصرة،

(١) راجع للمؤلف : العلوم الإنسانية ومناهجها من وجهة النظر الإسلامية .

ويمكن أن يدخل ضمنها دراسة مواقف علماء الغرب علي ضوء المفاهيم الإسلامية ، ولا يعني بذلك أن يكون هناك علم نفس إسلامي ، أو علم اجتماعي إسلامي علي نحو ما يجهر به الكثيرون اليوم ، بل من الأفضل أن نتكلم عن علماء مسلمين أسهموا في تنمية الدراسات النفسية أو الاجتماعية ، وكانوا حلقة في العلم الإنساني المترابط الحلقات ، فقد تلقى العرب العلم عن اليونان وطوروه وأضافوا إليه الجديد ، ثم نقل إلى أوروبا فأضافت إليه وأنتجت حضارتها الحديثة ، وهكذا فإن الإيمان بوحدة العلم وعالميته مع الاهتمام بوجهة النظر الإسلامية في كل مجال من مجالات العلم، يكون أفضل من الانعزالية والاكتفاء بتسمية العلوم باسم الإسلام فحسب ، فهذه ليست عقائد ، بل مسائل تدرس في دائرة الفروع .

هل هناك منهج إسلامي خاص بالعلم :

يمكن الرد على هذا التساؤل إذا وضعنا نصب أعيننا تعريفا جامعاً مانعاً للعلم ، وذلك بدون التعرض للتقسيم المعروف للعلوم إلى علوم نظرية بحتة وأخرى عملية تجريبية ، وعلى هذا يمكن النظر إلى العلم نظرة عامة مطلقة باعتباره البحث الذي يستهدف الكشف عن قوانين الظواهر، وعلى الرغم أن فكرة القانون نفسها قد أصابها نقد كبير في مجال العلوم الطبيعية بعد اتساع دائرة الاحتمال وتغذر الكلام عن قوانين علمية مطلقة في عصر تطبيق النظرية النسبية ، واتساع مجالات البحوث الذرية، فإننا قد نكتفي بالكلام - كما يقول الوضعيون المنطقيون - عن مبدأ إمكان التحقق التجريبي كغاية لأبحاثنا العلمية وليس القانون المطلق الذي ينطبق في المستقبل على كل الظواهر المماثلة.

وإذن فالظواهر الطبيعية الإنسانية إنما تخضع للملاحظة العلمية سواء كانت عملية أم خارجية كما هو الحال في علم الفلك وغيره من العلوم التي لا يمكن رصد ظواهرها في العمل فحسب . وفي كل بحث علمي لابد أن نتحرى الموضوعية والحياد واعتبار الظواهر كالأشياء الطبيعية لا تتلون بلون حياتنا النفسية، ومن ثم فإن القانون أو المبادئ التي نصل إليها من تحليلنا للظواهر وسماتها وخصائصها ، لا يمكن أن يكون هذا القانون إسلاميا أو ضد الإسلام فالطبيعة وهي جماد لا يمكن أن تكون إسلامية أو غير إسلامية إذ هي تتسم بالحياد التام .

ويزعم البعض أن هناك منهجا إسلاميا للعلوم الطبيعية، وبناء على هذا فإن مقود هذا المنهج يتعين أن يكون في أيدي علماء المسلمين وحدهم ، ولكن الحقيقة غير ذلك فقد ظل المنهج العلمي في حوزة المسلمين زمنا طويلا، ثم نقل إلى علماء الغرب وضمّنوه في أبحاثهم في العصر الحديث، ثم عاد إلى الإسلام بفضل مجهود بعض الباحثين بعد أن كان قد ذاع وانتشر في الغرب لفترة طويلة إلى الآن، وقد استطاع باحث إسلامي (١) أن يكشف عن قواعد المنهج العلمي عند العرب من خلال أبحاثهم العلمية، واستخراج كل قواعده، وأتضح من هذا البحث أن المسلمين قد سبق لهم أن طبقوا نفس المنهج الذي يطبقه الغربيون الآن في مجال العلوم . ومن ثم فإنه يجدر بنا أن نشجب الرصاية الغربية على نشأة المنهج العلمي، وأن نحاول الكلام عن النشأة الإسلامية التاريخية لمنهج البحث العلمي، وينبغي لنا أن نوجه أنظار هؤلاء الذين يتكلمون عن علم اجتماع إسلامي، أو علم نفس إسلامي، أنهم دائما يجهلون تماما إنه ليس هناك منهج

(١) راجع في هذا الصدد رسالة الدكتور محمد عبد الحميد موسى. عن مناهج البحث العلمي

عند العرب في مجال العلوم الكونية. تحت إشرافنا، ص ٤٦، ٤٧ .

إسلامي وآخر غير إسلامي إلا إذا قصد بلفظ المنهج أمر آخر وهو أن يبدأ العلم، أو التجريب العلمي بالإيمان الراسخ بوجود الله ورجوع الأسباب جميعا إليه، وهذا أن كان مطلوبا من الناحية الدينية إلا إنه ليس من الضروري أن يرتبط هذا الإيمان مع إمكان نجاح التجارب أو فشلها، فقد يكشف الملحد عن قوانين الظواهر وهو يتجاهل هذه المقدمات ويتعثر غيره من المؤمنين المخلصين في إيمانهم وذلك أن للنجاح عدته وإستعداده العلمي المطلوب، أما الصلة التي ينبغي أن تكون بين الله وعباده ومنهم العلماء فهي صلة غيبية ميتافيزيقية ، بينما تكون الصلة بين العالم ومنجزاته التجريبيه صلة مباشرة بحيث يرجع مدار النجاح إلى العالم ومساعديه ومن يحيطون به، وهذا يقودنا إلى التسليم بأن هناك منهجا علميا واحدا يتميز بوضوح خطواته والتزامه بالحياد والموضوعية، ولهذا فقد أنعقد عزم العلماء على ضرورة انفصال العلم - الطبيعي بصفة خاصة - عن كل ما يغايره من مسائل الشعور أو السلوك الديني الخاصة بالإنسان .

أختلاف السبل والمناهج :

ولكي نعرف الطريق الذي ينبغي علي المسلم اتباعه، فإن أول من يواجهنا هم: السلفيون الجدد ومنهم من يري العودة الي السلفية القديمة علي مذهب أحمد بن حنبل، أو اتجاه ابن تيمية، ومن يقول أيضا بأن الأحياء يتم علي نسق حركة الغزالي، وهناك من يقول بأن الأحياء يتم عن طريق جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد أقبال، والشيخ مصطفى عبده الرازي، وهنا نتطرق في بحثنا الي وضع النقط والحروف حول مشروع التنوير أو الخطة الثقافية والعلمية التي ينبغي ترسمها لأحراز التقدم في كل ميادين الحضارة وذلك بعد أن ذاعت بين الناس تيارات الفكر المتعددة المناحي ، والتي ينجم عن الاحتكار بينها ظهور فكر

جديد يكون كلفه الدائم منصبا على معالجة مشكلات العصر، وقضايا الفكر والتقدم والالتحاق بركب الحضارة، وتتمثل هذه المشكلة في ...

حركة الإحياء الجديدة :

وفى رأيي أن الإحياء الجديد لابد أن يكون على نسق الحركة الاعتزالية، وإن كان البعض يحاول أن يجعل للأشعرية مكانا في حركة الاعتزال، وأيا ما كانت الحجج والآراء التي يثيرها كل فريق من الفرق حول صحة منهجه فإننا، نهيب بالمتقنين جميعا أن يولوا حركة التجديد التي أرسى دعائمها جمال الدين الأفغانى اهتمامهم، وإلقاء الضوء على المفاهيم الإسلامية القديمة حتى لا يسلبنا الغير و المتربصون السيطرة على وجدان ابنائنا وعقولهم.

قواعد التجديد وشروط صحته :

على أن التجديد لا ينبغي أن يترك بلا موازين أو حدود كما يدعى أصحاب الفكر الليبرالى القائم على ثقافة اسلامية ضحلة، هؤلاء الذين يدافعون بالسنتهم عن التجديد ويخفون فى انفسهم رغبة جامحة إلى التحديث أو التغريب عن قصد، أو غير قصد فتمة قواعد واصول لابد من الاسترشاد بها إذا ارادنا أن نخرج حركة الإحياء الإسلامى المعاصرة مبرأة من كل الشوائب التي آذت المسلمين فى دينهم .

أولا: ضرورة التزام أى حركة أو جماعة - تدعو إلى التجديد الإسلامى واعلاء كلمة الله فى جميع شئون الحياة الإنسانية - بكتاب الله وسنه رسوله، بالإسلام عقيدة وشريعة، وأن منهج التوحيد الخالص هو طريقتنا إلى الحق والسداد، وأى محاولة للتجديد لا تضع نصب اعينها الكتاب و السنه معنأ

ستنجم عنها اضرار خطيرة، ومثال على ذلك حينما انصب التجديد عند "القاديانية" على إلغاء مبدأ الجهاد في الإسلام خدمة للمستعمر الدخيل في الهند بصفه خاصه. ويبدو أن حركة التجديد في الإسماعيلية الجديدة قد قطعت شوطا بعيدا في الانفلات من قبضة الإسلام كما يلاحظ من سلوك اصحابها المعاصرين .

ومن قبيل الحث على ضرورة الالتزام بكتاب الله وسنه رسوله أن يحرص المسلم على التمسك بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بحيث تلتزم الحكومات و الدول بتطبيق نظام "الحدود في الشريعة الإسلامية" في جميع المجالات ومنها مجال السياسة الدولية التعاهدية، وهذا لا يعنى أن ندير ظهورنا نهائيا لكل منجزات الغرب و مؤسساته، إذ علينا أن نقبل منها ما يتفق مع تعاليم الإسلام . وبهذا نستطيع الرد على هؤلاء الذين توهموا انه لايمكن الجمع بين مبادئ الإسلام و بعض مبادئ الغرب القويمة، ونحن ندد بمواقف المتزمتين من رجال الدين يسرعون إلى تكفير كل من يلبس القبعة ، أو لا يطلق لحيته، أو يغفل أمراً من الأمور التي نهينا عنها. فليس من حق أى مسلم أن يكفر مسلما نطق بالشهادتين، فالله وحده هو الذى يعلم سرائر القلوب "انك لا تهدى من أحببت ولكن الله يهدى من يشاء" .. (١)

وعلى هذا فلا يمكن بأى حال من الأحوال أن نخرج مرتكبى الكبائر من دائرة المسلمين كما قالت الخوارج إبان نشأتها الاولى مع انهم ظلوا مؤمنين بالعقيدة، وكذلك أن نقبل رأى المعتزلة في الحكم بان المهدر للشريعة من بين المؤمنين بالعقيدة يعتبر فاسقا، وفي منزلة بين المنزلتين (٢)

(١) القصص آية "٥٦"

(٢) راجع كتابنا :- تاريخ الفكر الفلسفى في الإسلام عن حركة المعتزلة.

ذلك أن الجرم الذى يفعله المسلم قد لا يتكرر، ومن ثم لا يصبح صفة لازمة له ويكتسبها وتكون علامة عليه و لاسيما بعد توبة نصوح، فليس من العدل اذن أن نسمى أى مرتكب لكبيرة - ما عدا الشرك بالله- فاسقا اذا تاب عن فعلته وأصلح وأتاب وذلك أن امره موكول إلى الله تعالى، ولعل هذا الرأى الجديد الذى يقع بين رأى المعتزلة ورأى أهل السنة و الجماعة من الاشعرية ومن السلف، سيخفف كثيرا من مرقف الاعتزال الذى ظل لعدة قرون مذهب اهل العقل من المسلمين بينما ترك أهل السنة الأمر إلى الله، وان تكون العقوبة على قدر الفعل.

وقد أردت بهذا التفسير الجديد التمييز بين حق الله وحقوق الناس، إذ كيف نستمر فى ابهام القاتل، أو السارق بأنه يظل هكذا طوال حياته مغفلين أن هذا الرجل إنما قتل دفاعا عن العرض، أو النفس، أو عن غير عمد، وربما يكن قد عوقب عن فعلته أو تاب توبة نصوح. ومن ثم فكل جدل حول التكفير أو التعبير بالفسوق، إنما يعتبر خروجا على أبسط قواعد الدين الحق.

إن الشريعة لا تنفصل عن العقيدة، ولا يكتمل بناء المسلم بالعقيدة وحدها، بل لابد من إكمال الممارسة العملية للدين، أى القيام بالتكاليف الشرعية التى أمرنا الله بها وهى نوعان :

١ - أمور فرضها الله سبحانه وتعالى بنص كتابه مثل: مواقيت الصلاة، وقدر الزكاة، وشرائط الصوم وميقاته، ومراسم الحج الخ

٢ - أمور وردت فى السنة المطهرة عن رسول الله ﷺ .

وينبغي أن نضع فى تصورنا أن ثمت مستويين للإسلام: المستوى الأول: وهو الذى تكتمل معه تعاليم الدين اذ ترتبط فيه العقيدة بالشرعية ارتباطا وثيقا وهذا هو المثل الأعلى للإسلام بصريح الكتاب و السنة . اما المستوى الثانى فإنه يتفق مع المستوى الاول فى الاشتراك معه فى الأساس و الجوهر، أى فى العقيدة، ولكنه قد يختلف عنه فى إهمال المسلمين لبعض الشرائع، وأكرر قولى بأن الذى لا يمارس الشرائع من المسلمين يعتبر مسلما عقائديا فحسب أهمل شريعته فحق عليه العقاب ولا يمكن أن نخرجه من دائرة المسلمين . وثمة دعوى جاهليه تأتى من روح معارضة للاسلام يزعم أصحابها أنهم من المجددين حينما يفصلون بين الكتاب و السنة والتى هى جزء من الشريعة وهذا أمر له نتائج خطيرة وكأننا بهذا المسلك نفصل بين الرسول (ﷺ) كناقل للوحى ومحمد الإنسان فنقبل الصورة الاولى للرسول كمبعوث من الله إلى البشر، ثم نتشكك فى كونه إنسانا صادقا وأميناً فى حياته بين الناس، وكيف يصدق هذا على رسول الله الكريم، وقد عرف بصدقه وإخلاصه وأمانته بين العرب قبل البعث وبعده، وأيضا فإنه من المستحيل أن يكل الله سبحانه وتعالى أمر هذه الرسالة العظمى إلى أى فرد من بنى البشر الا أن يكون مثالا للكمال الأخلاقى والسمو الروحى و التهذيب النفسى مثل محمد عليه الصلاة والسلام الذى لا ينطق عن الهوى، وبالإضافة إلى ذلك فإن السنة إنما تفسر مجمل القرآن فى كثير من مواضعها، ولا يجوز أبدا قبول حديث يتعارض مع نص قرآنى .

ومن ثم يتعين الوقوف بحزم أمام دعاة الاكتفاء بالكتاب وحده دون السنة، فالقرآن حمال أوجه بما ينطوى عليه من آيات متشابهات، وتأتى السنة

لتوضح ما استبهم، وتبسط ما غمض، وعلى هذا فإن الإسلام - كتابا وسنة - إنما يصلح للتطبيق فى كل زمان ومكان إلى يوم الدين .

ثانيا : ضرورة التسليم بالإسلام دين ودولة - فليس الإسلام مجرد عقيدة روحية يفصل أصحابها الدين عن السياسة كما فعل الغرب حيث فصلوا بين السلطة الروحية ممثلة فى البابا والسلطة الزمنية أو الدنيوية ممثلة فى الامبراطور أو الحاكم السياسى، ذلك لأن الإسلام كما سبق أن ذكرنا فى أكثر من موضع فى هذا الكتاب إنما ينطوى فى جوهره على ما يؤهل المرء لكى يقضى حياته الدنيا فى ظل كمال أخلاقى ، وسياسى، واقتصادى ، واجتماعى حتى يبلغ السعادة فيها وكيف أن تطبيق الإنسان لمبادئ الإسلام المنظمة لشئون الدنيا هى التى تؤدى به إلى الآخرة الصالحة، فكيف إذن يهمل المسلم شطرا كبيرا من التعاليم الحيوية التى وردت فى القرآن ؟ فلمن يوجهها القرآن مادام المسلم لا يلتزم بها فى حياته فى هذه الدنيا . ولا يعقل أن ينطوى الذكر الكريم والوحى المنزل على عبارات، أو قضايا، أو آيات لا معنى لها، ولا تتجه إلى تحقيق أى غاية تعبدية ، أو نفعية ، أو عملية، ومن ناحية أخرى فإن الآيات الواردة فى شئون الدنيا إنما تشير فى معظمها إلى توجيهات عامة يستطيع المسلم أن يطبقها فى كل زمان ومكان ، وأنها من ناحية أخرى لا تتعارض مع العقل أو تتناقض مع واقع الحياة الإنسانية ، ومن ثم فإننا نعجب من مهاجمة أمثال هذه الآيات المنظمة لشئون الدنيا ، واستبعادها عند العلمانيين ، وحتى عدم وضعها فى الحد الأدنى مع المذاهب والقوانين الأخرى التى يضعها العقل الإنسانى لتنظيم المجتمعات الإنسانية عبر العصور .

إن الذى يقلق هؤلاء - كما سبق أن ذكرنا فى مواضع سابقة من هذا الكتاب- انهم يرون أن الالتزام بهذه النصوص سيؤدى بهم إلى الوقوع فى قبضة رجال الدين انسياقا مع مقولة الحاكمية لله ، وكيف أن مقولة الحرام ، والحلال ستفضى إلى الإلزام وإلى نفى الحرية الفردية والجماعية إلخ . واكرر القول بأن هذا كلام لا يرقى إلى مستوى الجدية لعدة أسباب ، ومنها أن الإنسان المسلم قد يطبق تعاليم الشريعة، وقد لا يطبقها ، فقد يدفع الزكاة، أو يقوم بالصلاة، أو لا يفعل شيئا من هذا ، وسيكون جزاؤه الأخرى خير رد على هذا الجحود بقضايا الدين ومبادئه .

وكذلك فإن حكام المسلمين وهم ليسوا حاصلين على التفويض الإلهى ليس لهم حق إلزام المسلم على فعل ما يرفض أن يفعله . فيكون إذن مصير المواطن المسلم موكلاً إلى الله أى إلى الجزاء الأخرى إذا لم يقع تحت طائلة الجزاء الدنيوى . فأين إذن هى الغرابة فى هذا التنظيم السماوى الذى يعلو على كل تنظيم سياسى آخر مادام الإسلام قد فتح الباب على مصراعيه أمام المسلمين، وذلك لكى يختاروا من يشاءون من رجالهم بشرط أن يكونوا على علم بحقيقة دينهم ، وكذلك فإن النصوص الدينية لم تلتزم بنظام دنيوى معين بل لقد أشارت إلى مبادئ مثل الشورى ، والمساواة، والعدالة، والسماحة ، وحسن معاملة غير المسلمين ، والالتزام بكل حقوق الإنسان وصيانة الملكية الفردية والجماعية ، وتنظيم حياته الاقتصادية بطريقة تحقق له السعادة والرفاهية والقضاء على الجهل والفقر والمرض ، كما نادى طه حسين من قبل . وباختصار فإننا نوجه إليهم تساؤلاً وحيداً فهل هم يريدون أن يظلوا مسلمين مؤمنين بكل ما ورد فى الوحي وما جاء فى سنة الرسول (ﷺ) مستخدمين الاجتهاد فيما لم يرد به نص أم أنهم يعملون جاهدين على أن يقضى على الإسلام ، وأن تذروه

الرياح ويصبح أثرا بعد عين ، وهذا هو منتهى آمال الأعداء من الغرب ومن الشرق على السواء . ولن تنطوى علينا هذه الألاعيب الماكرة التى تختفى وراء بريق الفكر والحرية كذبا، أملا فى أن تحقق أغراضها ، فتزيف مقولات الإسلام الحقة فيكون فى ذلك تحقيق لما يصبون إليه وهيهات أن نمكنهم من هذا الأمر فالمسألة إذن ليست موضوع خلاف بين الفرقاء، بل تستحكم فيها روح العداء والاغفال من جانب المهاجمين للدين، ذلك انهم يريدون القضاء على هيكلية الإسلام العظمى بإبطال المبادئ التى ينظم بها عالم الدنيا، وعلى هذا فإن الذين يؤيدون موقف الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية فى الإسلام إنما يرتكبون خطأ جسيما، ولأنهم يهاجمون الإسلام فى قوام العقيدة أى فى الأصول وليس فى الفروع فحسب ذلك أن المسلم إنما يعيش (التوحيد) فى حياته فى هذه الدنيا قبل استشفاف معانيه الموجهة للمرء إلى الآخرة أيضا، ولن يكون لنا أى أمل فى مستقبل مشرق قريب الا اذا كان الدين هو الامر الشامل الذى نلتزم به فى حياتنا فى الدنيا والآخرة ويجب أن نعرف ايضا أن الدين الإسلامى، وهو دين الختم ، دين شمولي.(١)

وهو بهذا يصلح لكل زمان ومكان، ولا يصلح أمرنا إلا إذا راجع بعض المفكرين انفسهم وكفوا عن النظر إلى تراثنا من خلال ظلال باهتة لمذاهب وافدة من الغرب كالمادية ، والحسية ، والوضعية ، والليبرالية، والنفعية ... وغيرها التى قد تصلح لأهلها ولا تصلح لنا .

ثالثا: انه يتعين استخدام العقل فيما لم يرد به نص صريح ضمانا للتطبيق الصحيح على الأمور المستحدثة فى معاشنا فى هذه الدنيا، وضمانا لتقديم

(١) راجع كتابنا عن : نحو ايدولوجية عربية اسلامية . ملحق بهذا الكتاب.

المجتمع الإسلامى، وحفاظا عليه من التأخر والتخلف فنعمل دائما على ايقاظ الجهاز النقدى فى عقول شبابنا حتى يستطيعوا بأنفسهم التمييز بين ما يصلح لنا من آراء ومذاهب وأفكار مستوردة من الغرب، وأخرى فاسدة ينجم عنها أذى كبير، ومن ثم فلا ينبغي لنا طرح كل ما يجلبه الغرب من مذاهب وأفكار وتعاليم دون بحث فى بعضها ولا سيما ما يرتبط منها بالعلم وقضاياها، فهذه تيارات لها منطق خاص تنطوى فى ذاتها على إمكانية التقدم، والذيعوع والانتشار أكثر من تيارات الأدب والفن وغيرها من منجزات الوجدان والقلب والانفعال، وهكذا نرى أن العقل الصّراح هو فى الغرب وفى الشرق مثله فى ذلك مثل قضايا المنطق لا يمكن أن تعطى نتائج أو محصلات غربية أو شرقية، وإذا كنا فى مجال الحث على تحكيم العقل، هو أمر ضرورى أوجده الإسلام شرعا اذ يكرر النص القرآنى الدعوة إلى ضرورة تحكيم العقل بقوله عز وجل ﴿أفلا يعقلون﴾ فى كثير من الآيات، فهل نتجه إلى الفلسفة فى محاولة التجديد من حيث أنها تعتبر أسمى نتاج للعقل الإنسانى المنطقى عبر التاريخ، ولكننا نعرف أن تراث الفلسفة الإسلامى الذى ندرسه لا يمتثل بأى حال روح التجديد بل سيفضى بنا حتما إلى التغريب، ذلك أن من يبحث فى قضاياها سيجد أنها منقولة نقلا مشوها عن الفلسفة اليونانية مع إضافات أستمدها من مدرسة الاسكندرية الفلسفية القديمة، بالإضافة إلى اجتهادات جزئية محدودة أقتدها الشرح وأساليبه، والحوار الدائم بلغة المشائين إلى عصر ابن سينا، ثم ظهور الاتجاه الأفلاطونى بعد نقد أبى البركات البغدادى... (١) الذى أستفاد منه الغزالي كثيرا فى هجومه على الفلسفة

(١) راجع بحثا للمؤلف عن منهج جديد لدراسة الفلسفة الإسلامية.

فلم تكن الفلسفة الإسلامية مرتبطة بمشكلات الإسلام ارتباطاً وثيقاً إذ كانت تمثل حركة اغتراب يتعد فيها التراث عن العقل الإسلامى بحيث يشعر المسلم العادى أو المثقف ثقافة إسلامية بحجة بان الفلسفة اليونانية أمر غريب على وجدانه.

وإذا كان التراث الفلسفى عند من عرفوا بفلاسفة الإسلام قد جاء مشوهاً...^(١) ، وغير معبر عن روح الإسلام وجوهر الثقافة الإسلامية ، فإننا يجب أن نبحث عن النسق العقلى القريب من الفلسفة والذى يتبناه المسلمون لتكريس استخدام العقل فى تفسير الوحى وتأويله وتبريره كما يقضى بذلك النص القرآنى الشريف فما هو هذا النسق العقلى ؟

الأمر الذى لاشك فيه أن علماء الكلام فى حركتهم الاعتزالية قد قدموا لنا القدوة الصحيحة فى كيفية الإسهام فى عرض قضايا الدين وشرحها، وهكذا فإننا حينما نطالب باستخدام العقل فى حياتنا نرى أن يكون ذلك بالالتزام بتطبيق منهج المعتزلة الكلامى...^(٢) ولدينا تراث طويل ينضج بما نقول حيث خاض المعتزلة فى مسائل كثيرة مثل حرية الفعل فى الإسلام، وحقوق الإنسان...^(٣) والعدل وما ينجم عنه من مشكلات وقضايا تتعلق بالنظم السياسية والقانونية، والاجتماعية، والإقتصادية، وغيرها .

(١) راجع كتابنا تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام ومبررات ما كتبناه عن الجمع بين رأى الحكيمين أفلاطون وأرسطو .

(٢) راجع المنهج الكلامى عند المعتزلة و المتكلمين على وجه العموم - تاريخ الفكر الفلسفى فى الإسلام للمؤلف .

(٣) أنظر فى خاتمة البحث ما كتبناه عن حقوق الإنسان فى الإسلام.

رابعاً : أن الهدف الذى نسعى إلى تحقيقه من وراء استعراض قضايا الحضارة فى الغرب، وازكاء روح المقارنه بينها، وبين حضارة الإسلام القديمة والمعاصرة ، هو إيقاظ الجهاز النقدى عند شباب المسلمين ، وتكوين ملكة النقد لديهم بحيث لا نخرج شباباً هم عبيد للاتباعية المتحجرة الضيقة الأفق فحينما يتواجد النقد المنطقى البناء يكون هذا دليلاً على استيقاظ العقل المرشد والهادى الفطرى الذى استودعه الله فى الانسان ، ولعلنا نتنبه إلى المؤامرة الخطيرة التى أحكم الغرب دائرتها حول شبابنا فهو يبهر عقولهم بمظاهر الحياة البراقة التى لا ترتبط أساساً بجوهر الحضارة الغربية ، فعندما تسأل الزائر لباريس أو لندن من الشباب عما يشاهده فإنه يذكر لك عشرات من أماكن اللهو والتسلية التى يسلط الغرب أضواءه عليها، ولا سيما منتجات الفن من رقص، وغناء، وموسيقى، وعروض مبتذلة، وتحرر خارج عن حدود اللياقة من النواحي الجنسية وغيرها ، وكل هذا يعتبره شبابنا قوام الحضارة الغربية وجوهرها الحقيقى ، ومما يعمل على إحكام قبضة هذا التآمر على عقول شبابنا، وسائل إعلام سطحية متسعة يقال إنها تعبر عن آرائنا، ولكنها تزيد الطين بلة بما تعرضه من هذا السيل الجارف من الحضارة الزيفاء دون تبصر أو إرشاد للشباب الضائع فى متاهات هذه الحياة التى يكاد يفقد انتماءه إليها، فيفكر غالباً فى الفرار بنفسه إلى مصدر الحضارة بدلاً من مواجهة المتناقضات فى مجتمعات إسلامية نامية .

وحينما يستقر به المقام فى أوربا، أو فى أمريكا لبضع سنين، فإن الحقيقة المرة لا تلبث أن تنكشف له رويداً رويداً فيحس بأن هناك بنية أساسية لهذه المجتمعات، وأنها تنطوى فى أعماقها على إخلاص شديد للعمل واثقائه وتجويده

فيندر أن تشاهد أوروبا في باريس أو لندن يتسكع في الشوارع في ساعات العمل، ويكاد الفرنسي، والانجليزى ينجعل من الجلوس في المقهى في أيام الأسبوع الأخرى غير العطلات لأن هذا يعنى أنه عضوا فاشل في المجتمع. فإذا ذهبت إلى مصنع صغير أو كبير في ألمانيا أو فرنسا أو إنجلترا أو أمريكا فإنك لن تجد في أغلب الأمر من يدخن السجائر اثناء العمل، أو يقرأ الجرائد، أو يستقبل الزوار، أو يستريح غي غير أوقات الراحة... إلى غير ذلك من العادات الحميدة التي تحسب للغرب، ويندر أن تراها في مجتمعاتنا، فلا غبار علينا اذا قلنا الغرب في هذه الصفات التي تعود بالنفع على المجتمع الإسلامى أجمع على إنه اذا كانت مشكله الربط بين العمل و الحضارة وصولا إلى النهضة و التقدم من اهم ما يتعين علينا أن نحتذى به في توجهنا إلى الغرب، فإنه ايضا من الأمور البالغة الخطورة الانكفى بهذا التوجيه الضرورى من حيث اعتبار النظام والعمل الدقيق مرشدا ومنهاجا ملزماً لنا في سائر أنشطتنا الاجتماعية ، والثقافية، والصناعية... الخ إلا اننا ينبغي أن نحرص أيضاً على أن يكون ثمت تلازم دائم بين الحضارة والعلم فلا يمكن أن نحرز أى تقدم في مسيرتنا لكي يتحقق الإحياء الحضارى الكبير، الا اذا كان العلم هو أسلوبنا ومنهاجنا الأساسى فى حركتنا نحو مستقبل أفضل، وإلا أصبحنا مقلدين فحسب للحضارة الغربية، وتباعد عن حياتنا صفات الجدة والابداع بقدر اهمالنا لهذا الربط الجوهرى بين العلم والحضارة . على أنه ينبغي أيضاً الا يكون ارتباط الحضارة بالعلم معطلا لإرتباطها بالدين الصحيح اذ يجب أن تتآزر القيم الدينية الصحيحة مع قيم العلم اليقينية لكي تقوم الحضارة ، ذلك أنه اذا لم تكن هناك قيم مطلقة تستند اليها الحضارة والعلم فى صورة التزام معنوى واخلاقى فإنه يصعب أن تحقق أى حضارة لا تحترم هذه القيم أى تقدم أو ارتقاء والأمر الذى لاشك فيه أن

الأخلاق العلمية الحق هي بعينها الأخلاق الدينية المطلقة (١)

ولا يغيب عن البال كما سئرى فى الفقرة التالية كيف أن الإسلام لا يمكن أن يحمل المفاسد التى ارتكبتها المسيحية فنحمل مطلق الدين أوزارا يجب أن يقتصر عبء حملها على المسيحية وحدها ،ومن ناحية أخرى ينبغى الفصل بين مظاهر الخلاعة، والمجون، والانحراف، والفساد، واللهو، والترف التى يصخب بها المجتمع الغربى فى الظاهر. ينبغى أن نميز بين هذا كله، وبين الاخلاق الجادة المثالية التى يلتزم بها الغربيون فى حضارتهم سواء فى العلم أو فى العمل. وإذن فالمقصود بالقيم الدينية فى الإسلام هنا هى التى يتبناها المسلم المستنير الذى يعرف حقيقة التزامه الدينى سواء كان دنيوياً أم أخروياً .

الحضارة الغربية بين الدين والعلم:

أ- أن الارتباط العضوى بين الحضارة والعلم يدفع بنا إلى التأمل العميق فى العلاقة الجدلية بينهما فلا مناص لاحدهما من الآخر ..ففى عصور التأخر العلمى مثلاً نبحث عن الحضارة المزدهرة فلا نجد لها والعكس صحيح إذ أنه فى عصور الركود الحضارى يأخذ العلم فى التدهور، وهذا ما حدث بالنسبة لحضارة اليونان القديمة فى عهد ركودها ، وفى الحضارة الإسلامية منذ القرن السابع الهجرى إلى مابعد.

ولا يستطيع أحد أن ينكر دور الدين وارتباطه العضوى بكل من العلم والحضارة فى القرون الوسطى المسيحية، وفى عصر الازدهار الإسلامى الأول.

(١) راجع للمؤلف الفلسفة ومباحثها.

لقد كانت الصلة بين العلم والدين والحضارة وثيقة إلى حد كبير فى القرون الوسطى المسيحية بحيث أن الحياة العامة فى أوروبا المسيحية كان يشوبها طابع دينى خالص هو أقرب إلى الجمود والتحجر نتيجة لحركات الاضطهاد المسيحى وشيوع، روح التعصب الدينى مما أدى إلى انشعاب المسيحية إلى فرق يسم بعضها البعض الآخر بالهرطقة والمروق عن الدين كما حدث بين المنادين بالتعميد الجديد وبين الكاثوليكية فى أوروبا، وبينها وبين البروتستانت، ولم تع المسيحية درس التسامح الدينى الذى غرسه الإسلام فى منابره الجديدة فى الأندلس، وصقلية، وعلى تخوم الشام وصولاً إلى اواسط أوروبا بعد غزو العثمانيين لها حيث فضل بعض المسيحيين فى وسط أوروبا الدخول فى الإسلام على الاستمرار فى اعتناق المسيحية (١) وهذا دليل على أن الإسلام بمبادئه السمحة هو أقرب الأديان إلى الفطرة ومن ثم إلى العلم فلم يكن الدين إذن فى مثل هذه القرون يشكل عائقاً حضارياً بالنسبة للعلم، بل كان حافزاً للإنسان المسلم على المضى قدماً فى الكشف عن مضامين الوجود وأسراره ، ولا نجد كتاباً سماوياً يوجه النظر إلى الفكر وإلى العلم وإلى احترام العلماء واعتبارهم ورثة الأنبياء مثل القرآن . والإسلام هو الدين السماوى الوحيد الذى يجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم . هذا كله حدث فى بلاد الإسلام ، فإذا وجهنا الأنظار إلى الغرب المسيحى فإننا نجد حصيلة القرون الوسطى متمثلة فى محاكم التفتيش، وصكوك الغفران، وقتل الأبرياء، واضطهاد العلماء والميرزين فى كل مجالات الفلسفة والعلم ، وقد سبق لنا أن ذكرنا فى موضع سابق كيف أن حكام الأندلس كانوا يدفعون الناس إلى الارتداد بالقوة عن الإسلام وضرب أعناقهم أن رفضوا إلصاق الصليبان فى وجوههم، ويستصرخ المسلمون

بإخوانهم فى الدين وبالعالم كله فيقابلون بصمت حزين وفى نفس الوقت كان البابا يحبك المؤمرات لمنع العثمانيين ومصر من إغاثة هؤلاء الضحايا الذين أريقت دماؤهم على مسمع ومرآى من العالم كله باسم المسيحية . وقد تكرر هذا فى عصرنا فى مشكلة البوسنة والهرسك حيث يطبق الصرب أساليب التطهير العرقى والدينى علانية وفى وسط أوروبا دون استحياء أو خجل وليعلم شبابنا أن هذه هى روح الحضارة الغربية التى تقطر الدماء من يدها سواء فى حملات الاستعمار أو فى الحروب الكبرى أو الصراعات الداخلية، ويتم هذا كله فى قسوة بالغة لم تعرف طريقها إلى الإسلام دين الرحمة . وإذا كان المد العلمى المصاحب للدين فى القرون الوسطى لم يكن له أثره فى تحصين الغرب المسيحى وكف يديه عن العدوان على المسلمين، فإنا نجد حدوث تحول إيجابى غريب فى بلاد الغرب بعد انتقال العلم الإسلامى إلى المسيحيين والذى كان من شأنه تحرير العقل الأوروبى وتوجيهه وجهة إنسانية رحيمة وقد بدأ هذا المنهج العقلى الجديد يثبت أقدامه فى أوروبا منذ عصر النهضة كنتيجة أساسية من نتائج انتشار العلم العربى فى الغرب المسيحى ، ومع هذا فإن العلماء والفلاسفة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كانوا لا يزالون على حذر من سطوة رجال الدين ويدل على ذلك ما لاحظناه من عناصر لاهوتية فى الفكر الأوروبى المبكر عند ديكارت، وباسكال مثلاً . (١) ولم تلبث الثورة الفرنسية أن تفجرت بعد عصر من التساؤل ومحاولة الكشف عن فطرة الإنسان الأساسية وجاءت الثورة كمحصلة للتراث الفكرى العظيم فى أوروبا حيث كانت المعول الأخير الذى أهتزت معه سائر القيم الدينية نتيجة لتعرض الثوار الفرنسيين لرصيد الكنيسة ولأفعالها المخزية فى أوروبا. ولهذا فإن رجال السياسة والعلم بعد الثورة الفرنسية

(١) راجع للمؤلف العلوم الإنسانية ومناهجها من وجهة النظر الإسلامية . تحت الطبع .

عملوا على فصل الدين عن الدولة وكذلك عن العلم .

وظهرت طائفة المفكرين الأحرار فى العالم الغربى الذين يعتقدون أنهم يستطيعون الوصول إلى الإيمان عن طريق النظر العقلى وحده دون الالتزام بالوحى السماوى، أو الطائفة الأخرى التى كانت تبشر بطرح الدين السماوى واستبعاده وعدم الالتزام به، وقد ظهر فيما بعد الشعار الخطير والقائل بأن الدين أفيون الشعوب ، ولقد حملت المسيحية فى أوربا رصيذا ضخما من الفساد والإفساد يجعل تطبيق هذا المبدأ صحيحا عليها، بينما يخطئ تماما كل من يحاول تطبيقه على الإسلام فإذا كان رجال المسيحية قد ألحقوا أضرارا بالمجتمع الأوروبى الوسيط والحديث، فأننا نجد الإسلام على العكس من ذلك وقد تضخم رصيده فى الدفاع عن المسلمين وحمائهم، فرجال الإسلام هم الذين حموا الوطن الإسلامى من التتار والصليبيين ورفعوا راية الإسلام فى كل مكان . فضلا عن أن الإسلام يرفض تماما ما يصمنا به الغرب من خضوع أعمى للحاكم المستبد إذ أن هذا أمر نسبى فقد نسى الحاقدون من علماء الغرب أن اطاعة الحاكم أو ولى الأمر إنما تقوم بشروط تحقيقا للآية الكريمة " وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم " (١) فلا بد إذن أن تكون الطاعة فى إطار ما أمر الله به أن يتبع من مسائل وأمور فلا طاعة لحاكم فى معصية الله ولا خضوع لولى أمر فى أمر حرام بل أن الحاكم الذى لا يطبق الشريعة يجب عزله أو محاكمته أو معارضته حتى يثوب إلى الرشده .

وإذا مضينا مع التاريخ فى مساره إلى القرن التاسع عشر فإننا نلاحظ أنفتاح عصر جديد يمزج بالنزعات اللادينية، وبمجموح شديد نحو الاستعمار، ويظهر

(١) سورة الانبياء : الآية ٥٩ .

دعاة الفكر المادى (١) ومنهم " فيورباخ " وغيره ويرى هؤلاء أن الدين هو محض اختلاق ووهم كبير ابتدعه الرؤساء المسيطرون على الناس لإحكام قبضتهم عليهم ولتحقيق مصالحهم لاسيما بعد أن ظهرت خطورة حركة تحرير العبيد فى العالم . فالبديل الأنسانى عند هؤلاء الماديين هو ازدياد قبضة الدين على الناس حتى يعرض الحكام عما فقدوه عن طريق حركة تحرير العبيد، وهذا أمر بالغ الخزى والعار لاسيما بعد أن حملوا لواء الاستعمار وهو السند القوى للرأسمالية الغربية . ومن ثم فإن ظهور الفكر الماركسى لم يكن عبثا بل جاء فى عصر تمخض عن " دارون " و " سبنسر " و " لامارك " أى عن نظرية فى النشوء والارتقاء التى يرى أصحابها أن الحياة لا خالق لها وأن هذه الكائنات الحية ما هى إلا آلات تطور بعضها عن طريق البعض نتيجة للآلية وللصدفة البحتة . وهكذا كان القرن التاسع عشر مجالا واسعا لانتشار الفكر المادى وإزدهاره نتيجة لعوامل كثيرة منها الكشف الجغرافى، والاستعمار، وقيام الرأسمالية وأستيعاب أوروبا للعلم والحضارة الإسلامية، كل هذا أخذ يتفاعل إبان الثورة الصناعية الكبرى وعصر اكتشاف البخار حيث تضخم تأثير المادة وأصبحت هى الأله المسيطره على عقول الناس وكان لهذا كله أثره فى تنكيس القيم الدينية وإعلاء شأن المادة (٢) ويلاحظ أن المادية قد بدأت مسيرتها فى أوروبا - ولاسيما فى فرنسا - فى أواخر القرن الثامن عشر ووصلت إلى ذروتها حينما أنتصرت الثورة الفرنسية وحطمت البورجوازية كل صور الأقطاع وأطاحت بالمثالية الدينية وأحلت مكانها الرأسمالية المتحررة وكان من أهم دعاة المادية فى أوروبا - وفى فرنسا بصفة خاصة فى خضم هذا الصراع الأيديولوجى

(١) راجع للمؤلف : الفلسفة ومباحثها الجزء الخاص بالمادية . وكذلك كتاب النظم الاشتراكية .

(٢) راجع للمؤلف - النظم الاشتراكية .

"جوليان لامترى" و "ديدرو" الذى كان أول من أستخدم الجدل بالمعنى الهيجلى قبل هيجل .

وعلى أية حال فقد كان هؤلاء الماديون أعداء للإقطاعيين وللدين وللصورة التى آلت إليها المسيحية فى أوربا ، وللمثالية بكل صورها بوجه عام فقد ساهم هؤلاء المفكرون فى تطور الفلسفة المادية بقولهم .مبدأ وحدة المادة والحركة .

وهكذا نجد من تتابع الأحداث فى الغرب المسيحى منذ عصر النهضة كيف أن الغرب استفاد كثيرا من التجربة الإسلامية فى العلم والفلسفة، ومع هذا لم يستطع كبار مفكره أن يقفروا فى مواجهة تدهور القيم المعنوية والروحية ومواجهة الانهيار الاخلاقى والدينى بحيث أصبحت تيارات المادية هى الصنم الذى يعبده الغرب اليوم.

ومهما كان من أمر تقدم الحضارة الغربية من ناحية العلم والتكنولوجيا، الا أن تأخرها الأخلاقى والمعنوى يكشف لنا عن حقيقة هامة وهى أن الهرم الانسانى أصبح فى وضع مقلوب، فبدلا من أن توجه أنشطة المجتمع المادية والمعنوية لخدمة أغراض التنمية البشرية وإثراء الجانب المعنوى للحضارة، نجد أنهم يمعنون فى الغرب فى العمل على زيادة استعباد الآلة للإنسان بحيث لا يكون الهدف هو الانسان نفسه وتقدمه وهو صانع الحضارات ومفجرها، بل يتوارى الإنسان ليسلم قيادة حضارته ووجوده إلى المادة ومنجزاتها فهل هذه هى الغاية من استمرار حياة البشر على سطح الارض ؟

يبقى أذن أن نؤكد لشبابنا انهم اذا ارادوا أن يكون للمسلمين إسهاما فى معترك الحياه الإنسانية اليوم وغدا فانهم ينبغى أن يتمسكوا بالحضارة وأصولها

كما مارسها المسلمون فى عصور سابقة جاعلين نصب اعينهم احترام المبادئ
ورعاية القيم الإنسانية الاصيلة فان هذا هو طريق الخلاص.

ولايفوتنى فى هذا المجال أن أشير بوضوح إلى أن سائر الندوات
والمؤتمرات التى انعقدت للدفاع عن حقوق الانسان المعاصر قد اشادت بسبق
الإسلام إلى ضرورة الإلتزام بحقوق الانسان والتنويه بها حفاظا على كرامته
وانسانيته وكان للمؤلف شرف الاسهام فى إحدى هذه الندوات فى البرتغال،
حيث سلم الحاضرون بما للإسلام من مواقف مشهودة فى الدفاع عن حقوق
الانسان ،وكانت هناك ايضا ندوة عن حقوق الإنسان فى الثمانينات اقامتها
جامعة الزقازيق فى القاهرة مع هيئة حقوق الانسان بالامم المتحدة وشارك فيها
المؤلف فى حينه ولمس من خلالها الاهتمام الكبير الذى يؤكد أصالة معرفة
الإسلام عقيدة وشريعة لحقوق الإنسان قبل أن يكتب عنها أو يشير إليها أى
مؤلف أو باحث فى الشرق أو فى الغرب على السواء .

الفصل الخامس

إحياء حركة الاعتزال العقلية

" المعتزلة وموقفهم العقلاني "

١ - لقد سبق لنا أن عالجنا موضوع الثقافة العربية الإسلامية في مؤلف آخر^(١) ، وقد اتضح لنا أن دعاة التغريب يريدون لنا أن نهمل ما ضينا تماماً من أجل حاضرتنا ، وأن نتنكر لثرائنا بل أن نسقطه من الحساب حتى نصبح فاقدي الهوية ونكون كالنكرات المسرحية، أو كأرقام مُجهلة في جعبة الثقافة الغربية لا يكون لها من حظ الحياة إلا بقدر ما تقدم لجبايرة الغرب من زاد ومؤون وثروات لاتعد ولا تُحصى دون اعتبار لكرامتنا أولاً نسانيتنا ، وإلا فكيف تفسر اقبالهم علينا وترحيبهم بنا في كل مناسبة، بل وتحالفهم معنا واعتبارنا كأصدقاء مادام بترولنا يتدفق إلى مصانعهم، ومواردنا تحت أيديهم، وأسواقنا مفتوحة لهم متخذين قراراتهم في صلف وكبرياء ووراؤها القوة الغاشمة، فيكون المظهر إنسانياً براقاً ناعم الملمس مليئاً بأسباب الحفاوة والاحتفاء فإذا ما حاول فريق منا المطالبة بحق ، أو الوقوف أمام نزوة باغية للغرب، فلا نلبث أن نجد قوته الباغية تنقض علينا فلا تبقى ولا تذر، وما عهدنا يبعيد لمأساتنا في حروبنا مع إسرائيل ، وفي العدوان الثلاثي ، وفي حرب الخليج ، وفي المجابهات الشرسة مع ليبيا، والسودان ، وكذلك في محاولة احراق الأرض في الصومال ، وإثارة النعرات المعارضة للعروبة والإسلام سواء في الجزائر ، أم في إريتريا، أم في لبنان حتى تفككت أواصر العروبة ووشائج القربى الإسلامية ، وكان من جراء هذا

(١) راجع للمؤلف الإسلام في مواجهة تيارات الفكر الغربي المعاصر .

كله أن توالى الضربات على العروبة والاسلام كما سنرى بالتفصيل فى الفصل القادم حيث سنعرض لهذا الموضوع أى عداء الغرب للإسلام ، وإذا كان دعاة التغريب يريدون منا أن نلحق بالغرب لأنه موطن العقل والحرية، وهما المبدآن اللذان تقوم عليهما أى حضارة أو تقدم فى سائر أنحاء المعمورة، اذا كان هؤلاء الداعين إلى هذا يريدون منا أن نتفهم الدرس الغربى، وأن ندرك مراميهم حتى نتعلم منهم ما ينفع لنا من أمور فى شئوننا الحيوية مادية كانت أم معنوية، فنحن نرحب بهذا، وليس هناك عاقل يرفض هذا أيضاً بل إن هذه لاتعتبر قضية يمكن مناقشتها إذا سلمت النوايا والأغراض، وما من دولة نامية إلا وعينها على حضارة الغرب المعاصرة وهذا التقدم العظيم الذى أحرزه الغربيون فى سائر المجالات العلمية والتكنولوجية والحيوية على وجه العموم، ولكن هؤلاء المؤمنين بالتغريب يريدون أن يسلخوا المسلمين من حضاراتهم ومن ذاتيتهم بحجة أن المسلمين يتمسكون بترائهم الدينى وهو تراث رجعى (فى نظرهم ١٩)، كيف وانهم يعتزون بهذا التراث القديم ويقفون موقف الرفض من تراث الغرب الحديث .

وفى رأينا نحن أن المسلمين إذا فعلوا ذلك فإنهم يحكمون على أنفسهم بالرجعية وبالجمود إذ ليس هناك مسلم واحد عاقل لازال يعيش ألف ليلة وليلة، أو كتب الطوالع واليازرجة والسيما، وما يتبع هذا كله من إيمان وتسليم بالخرافات والأشباح وغير ذلك، إلا إذا كان هؤلاء أى أصحاب التغريب تتوجه أنظارهم إلى الفلكلور الشعبى بما فيه من قصص وحكايات عن هذه الأمور الخفية، ولا يعد هذا الفلكلور الشعبى بأى حال من الأحوال مؤشراً على ثقافة الشعوب، ولا سيما إذا كان سبعين بالمائة من هذا الشعب من الأميين الأقحاح فيصبح إذن أن أصحاب التغريب وكأنهم يهيئون التراب على العقل العربى

محاولين إخفاء حقيقة هامة، وهى أن كل المثقفين والدعاة الإسلاميين الذين يحترمون عقولهم ليسوا بدون شك من أصحاب الجمود والتمسك بالقديم وحده، بل هم فى الحقيقة من أصحاب التحديث الذين ينطلقون فى تكوينهم الثقافى من تراثنا القديم بعد استبعاد الغث، والذي لامعنى له من بعض النصوص فتكون هذه النصوص القديمة أول خيط من خيوط تكوين الشخصية الإسلامية، هذا بالإضافة إلى نصوص القرآن والحديث، لأن لها باعاً طويلاً فى تأسيس الهوية الثقافية للمسلم . وحينما يتسلح المسلمون بهذه الأدوات الأولية فى مسيرة تكوينهم الثقافى والعلمى فإنهم يكونون بذلك محصنين ضد الغزو الثقافى الأجنبى المندفع فى موجة تغريب بالغة الخطورة والتدمير لثقافتنا ولعقداتنا ، ونحن نتساءل لماذا يفعل هؤلاء هذا؟ لماذا يصرون على استبعاد هويتنا الثقافية الإسلامية إذ ما الذى يضرهم من أن نتسلح بهذه الثقافة ثم ننطلق منها إلى الثقافة الغربية لكى تفهمها ونقبل منها ما يتفق مع عاداتنا وتقاليدينا ومعتقداتنا الدينية، وأهم من هذا نبذ كل ما لا يتفق مع أخلاقنا الإسلامية فلا نفرط أبداً فى قيمنا الأخلاقية والمعنوية، هذه القيم التى كان الغرب يعتبرها قيماً مثالية بل هى قيم مطلقة يقدسها كل إنسان على وجه البسيطة، ولكننا نجد أن التقدم التكنولوجى الغربى الحديث قد أسرع فى إيقاعاته نحو الهدف المادى مهماً إيقاعات القيم، هذه الإيقاعات التى تزد فى حركة بطيئة وقل أنتشاراً وسرعة من إيقاعات الحركة المادية التكنولوجية ، وهذا ما يسمى بالفجوة الثقافية التى اكتشفها العالم الاجتماعى "أوجيرن" ، وهكذا نرى أن المجتمع الغربى يمتلئ بأصناف لا حصر لها من الفساد الأخلاقى وانهيار الذمم ، وذيوع ظلم الضعفاء، ونهب ثروات الفقراء من غير شعوبهم ، و هو يستند فى كل ما يصنع وما يستخدمه من أساليب القوة والخطرة والسياسة المناقفة والسيطرة، يستند إلى

دعوى لا أخلاقية، وهى تدور حول تحقيق المصالح والمنافع والاهداف الحيوية الخاصة بها بقطع النظر عن مبادئ الأخلاق أو الانصياع لحكم العقل .

إذن فدعاة التغريب الذين يتصدون لتيارات الثقافة الإسلامية ولشعوب الإسلام بصفة عامة والذين يريدون منها أن تلحق بركاب الغرب، إنما يقصدون من وراء ذلك ان يتخلوا عن عقائدهم تماماً وعن تقاليدهم، وأفكارهم المستمدة من الدين والتراث، وأن يشجعوا الشباب على الانضمام اليهم رغبة منهم فى أن ينزلق إلى اللهو والمجون وإهمال كل ما هو روحى، وبذلك يكون الشباب أداة طيعة فى أيديهم باسم ما يسمونه "بالعلمانية" وهم ورثة الملاحدة الماركسيين كما ذكرنا ، وهؤلاء يشكلون مجموع الحاقدين على الإسلام وحضارته باسم العقل والحرية، وينبرى أساطينهم فى المنافسة على بث سمومهم كلما سنحت لهم الفرصة، وفى تكتل عجيب تترامى أصداؤه إلى بعيد فيتصور الناس أنهم هم الذين يمثلون أغلبية هذا الشعب، والحقيقة أنهم إنما يعدون أقلية محدودة ضئيلة لا وزن لها فى هذا الشعب، إذا أن خمسة وتسعين فى المائة من الشعب الطيب مسلمين وأقباط يرفضون تماماً النزعات الإلحادية ويتمسكون بأديانهم ولا يقبلون ادعاءاتهم الكاذبة البعيدة عن الحق، فهنا مهبط الأديان، وهنا تتمثل مسيرة الأنبياء الكبرى، ومهما علأ صراخهم، وازداد ضجيجهم بتشجيع من وسائل الأعلام المضللة والمنحرفة التى يهملها أن يظل هذا الشعب فى زمرة أهل الكهف، فلا يستيقظ أبداً حتى يمكن لآلهة الحكم إحكام القبضة على رقاب الناس فى قوة وسلاسة ، وتسيير دفة الأمور بدون خوف أو وجل، مع الحفاظ على عدم إقلاق أو إزعاج الأكثرية الصامتة، وإنقاذها من ثباتها العميق لأن جبايرة الحكام إنما ينتفعون كثيراً من وراء تعمية الكثرة الغالبة من الشعوب حتى يزعموا للعالم أنهم يتوخون النظام الديمقراطي فى الحكم ، مع أنه شكل مظهرى

إذ لا يتقدم للتصويت فى الانتخابات على الحقيقة أكثر من خمسة فى المائة من أى شعب من هذه الشعوب النامية، فكيف إذن يقال إن هذه نظم ديمقراطية؟

٢ - وإذا كانت الحضارة الغربية تشيع فيها الحرية بكل صورها، ونقصد بها حرية الإرادة للفرد وللجماعة، وكذلك تتركز حياتها بكل صورها على أساس من العقل والفكر العلمى، فأحرى بنا أن نتلمس فى تراثنا مسار هاذين المبدأين فى تاريخ الحياة الإسلامية، وأقصد فى مسار الإسلام عقيدة وشريعة، وليس فى مجال التطبيق الإسلامى لهما، وقد سبق لنا أن ذكرنا أنه يجب التمييز بين مبادئ الإسلام وبين تطبيق المسلمين لهذه المبادئ، إذ أن هذا التطبيق لا يحسب على الإسلام ومبادئه، بل هو راجع إلى المسلمين أنفسهم كبشر يسلكون مسلك الخير أو مسلك الشر فى حياتهم وفى معاملاتهم بحسب التزامهم أو عدم التزامهم بمعايير الإسلام الكبرى، وقيمه الحققة واجتهادات فقهاء وعلمائه المطابقة لهذه المبادئ .

وعلى هذا النحو فإننا يجب أن نتحرى التيارات الإسلامية التى تستخدم العقل وحرية الإرادة معاً، والتى يتطابق فيها العقل مع النقل فيكون لدينا معيار من ثلاث شعب هى: العقيدة والشريعة كطرف أول، ثم الحرية كطرف ثانى، ثم العقل كطرف ثالث، وهذا يعنى أننا هنا إنما نلتزم بموقف ابن رشد العقلى فى محاولة توفيقه بين العقل والنقل فى كتابه "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال" هذا الكتاب الذى تأثر به "اسبينوزا" فى العصر الحديث كل التأثر، وجاء ذلك فى خضم الحضارة الإسلامية، فى صورة ما أسماه بمقال

لنرسم خطى هذا التيار العقلى العظىم وسنجد ان أعظم الدعاة لهذا الاتجاه القائم على التمسك بالعقل والحرية ليس فى شئون الدين فحسب، بل أيضاً فى شئون الحياة الإسلامية، ذلك أن عقائد المعتزلة هى التى تمثل هذا التيار الذى رسمه رجال يبدءون من "واصل بن عطاء"، وينتهون عند "القاضى عبد الجبار".

وينبغى لنا أن نرسم خطاهم، وأن تبدأ حركة إيقاظ الأمة الإسلامية وإحياء تراثها وإقامة هياكلها الحيوية، ومؤسساتها المعاصرة من أفكار حركة الاعتزال التى تصلح للتطبيق الحديث بصورة لامثل لها، وذلك حتى لا نبداً من فراغ، وحتى لا نكون ناقلين عن الغرب فتضيع هويتنا، وتنهار أخلاقياتنا ومعنوياتنا، ويمكن لنا أن نستعين بأهم ما امتازت به الحضارة الغربية من مفاهيم لا تتعارض مع قيمنا، وحتى يمكن لنا الاستعانة بها فى انطلاقنا نحو التقدم والحضارة والتنوير، ولسنا ببعدى عما فعلته اليابان، وتفعله الصين، أو تفعله دول جنوب شرق آسيا التى أخذت الكثير عن الغرب، ولكنها لاتسمح بفقدان هويتها المميزة، وأجدر بنا ونحن أصحاب حضارة إسلامية عظيمة نقل عنها الغرب وأقام حضارته على أساسها، أجدر بنا أن لاتتخلى مطلقاً عن الينايع الأولى المطهرة التى انبثقت منها حضارتنا فى عصر الازدهار.

٣ - واذا كنا نريد أن نحى حركة الاعتزال، فينبغى لنا أن نعرض فى سطور قليلة للمبادئ العامة للحركة الاعتزالية، ذلك أن الكثير من الكتاب

(١) راجع اسبينوزا : رسالة فى اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفى، دار وهران للنشر، القاهرة بدون تاريخ.

يتأرجحون بين موقف الاعتزال، وموقف الأشعرية في توصيفهم لما يسمونه بحركة التنوير المعاصرة. وهذا هو الذى يحدث حينما يتعرضون لموقف الأفغانى، ومحمد إقبال، والكواكىى ومحمد عبده، ومصطفى عبد الرازق ، ومن قبلهم مبارك ، ورفاعة الطهطاوى وغيرهم .

ينبغى اذن أن نتعرف على هذه الحركة العقلانية منذ بزوغها إلى أن اكتملت وسنرى كيف أن حركة اليقظة الإسلامية المعاصرة تتطلب هذا العمل.

المعتزلة وتاريخهم :

١ - إذا كان الغرب يستند فى حضارته وأصولها المعنوية إلى اليونان، ومن بين هذه الأمور الفكر السياسى المتمثل فى الديمقراطية الأثينية ، فإننا ينبغى لنا أن نشخص بأبصارنا إلى ينبوع الأصلى للفكر السياسى للإسلام فلا ننحيه جانباً، رغم ان الغالبية العظمى من المسلمين يميلون إلى تتبع الأصول الإسلامية للنظام السياسى فى الإسلام فى مضمونها الحقيقى مع تلمس الشكل أو المظهر المتكامل عند الغربيين .

وعلى هذا التحرف فلا يمكن أن نقبل المنقذ الموجه إلينا من دعاة الهدم والتخريب الذين يريدون أن يقضوا على البيان الشامخ للدولة الإسلامية . ومؤسساتها العظيمة والتي أرسى دعائمها حضارة اهتزت لها نفوس البشر قاصيهم وداتيهم، ولهذا فنحن نتمسك بأن تكون المبادئ الإسلامية هى نقطة انطلاقنا إلى أى نظام سياسى عالمى مهما تحقق له من نجاح فى مجال التطبيق. يجب أن نتوجه إلى تكريس آراء المعتزلة وعقائدها لخدمة ما نسميه حديثاً بالديمقراطية فى الإسلام .

ويبدو أن عقائد المعتزلة لم تتبلور في صورتها المعروفة على هيئة أصول خمسة ، إلا على يد رجال الطبقة الوسطى منهم ، وفي مرحلة الانتقال من الدور الأول لحركة علم الكلام إلى الدور الثاني حيث لم تكن قد تشعبت مباحثها فيما بعد وأصبح لكل من زعمائها بعض الآراء الخاصة، بالإضافة إلى المبادئ العامة لحركة الاعتزال ألا وهي الأصول الخمسة المعروفة لديهم .

وعلى أية حال فإن المعتزلة قد حددوا أصولهم في فترة زمنية شهدت نشاطاً سياسياً واسعاً ، وتمثل في نهايات القرن الأول الهجري وبدايات منتصف القرن الثاني للهجرة ، وكان هناك صراع فكري يتمثل في مواجهات الخوارج والشيعة ضد الأمويين الذين أُعتبروا في نظر هؤلاء مقتصبين للخلافة، وبالإضافة إلى هذا الصراع المرير الذي كان موجهاً إلى دولة الأمويين، فإننا أيضاً نجد قيام حركات مسلحة ضدهم اشترك فيها أتباع "الجهم بن صفوان" في الصراع الدائر حول حرية الإنسان والجبر المفروض عليه، وفي غمار هذا الجرو المليئ بالصراعات الفكرية والعقائدية، عمل المعتزلة على صيانة مبادئهم الخمس ليواجهوا بها خطورة الحكم الأموي، وسُموا أيضاً بالقدرية بمعنى أن العبد كما يقررون في مقدوره أن يقوم بأعماله بحرية وليس لله التدخل فيها، الأمر الذي جلب عليهم سخط الدولة الأموية . لأن الله في نظر الأمويين له الحاكمية وهو الذي يسير الأمور ويفرض على الناس كل شيء ، وينبغي عليهم الخضوع لإرادة الحاكم الذي يعتبر حاكماً مطلقاً، وهكذا تظهر خطورة أفكار المعتزلة على سياسة الأمويين حيث أن معيار هذه السياسة الاعتزالية الأساسي هو العقل الذي يميز به الإنسان بين الخير والشر، بين الحسن والقيبح مستعيناً في ذلك بإرادة حرة، لا تخضع لأي سلطة زمنية، أو لاهوتية ، أو نصبية؛ بينما يتمسك الأمويون بنظرية الجبر وإملاء الإرادة التي هي مشيئة الحاكم المستمدة من المشيئة الإلهية،

وهكذا نجد أن الإنسان المعتزلى يصبح إنساناً يكشف هويته الحقيقة فى مواجهة الجبر الأموى، ومن هنا نرى أن فكرة الحرية الاعتزالية لا تتخذ مفهوماً دينياً فحسب، بل تكتسب عند المعتزلة مدلولاً سياسياً يتخطى المدلول الأخلاقى، وهكذا يمكن تفسير الحركة المضادة للمعتزلة ووصفها لهم بأنهم يجعلون مع الله إلهاً آخر هو العقل، وأنهم يتحررون فى تفكيرهم من أسر النصوص والأئمة، الأمر الذى يكاد يخرجهم فى نظر أعدائهم من دائرة أهل السنة، وكذلك كل من ركن إلى الطريقة الوسطى الأشعرية التى غاب عنها الوضوح الفكرى ولم تُفلح فى أن تكون همزة وصل حقيقية بين أهل السنة بالمعنى الخاص وبين المعتزلة .

وقد لجأ المعتزلة إلى التخفى تجنباً للاضطهاد، وأقاموا حلقاتهم الفكرية ومدارسهم فى مزارع خاصة بهم بعيداً عن المدن وأعين الشرطة. إلا أن شيوخ الحركة قد خاضوا بهذا التنظيم السرى المعتزلى فى صراعات سياسية ضد الكثير من الفرق التى استهدفت غايات سياسية، ومن هذه الفرق فرقة "الثوية" الفارسية التى تصدت لها المعتزلة فى مرحلتها الأولى بالجدل والمناظرة ثم بالتصدي بالسلاح فيما بعد .

ولما كانت عقائد المعتزلة قد انحصرت فى دائرة مبادئها الخمسة لهذا ينبغى أن نتناول بالدراسة هذه المبادئ الخمس لكى نلقى ضوءاً كاشفاً على الفكر الاعتزالى، وتلمس ما يفيدنا منه فى حركة الإحياء المعاصرة .

وهذه المبادئ هى: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

١ - التوحيد :

والأمر الذى لا شك فيه أن هذه الأصول الخمس تترابط فيما بينها وتتبع من أصليين هامين هما التوحيد، والعدل، بل إن سائر أصول المعتزلة إنما ترجع إلى التوحيد^(١). وقد دافع المعتزلة عن وحدانية الله رداً على المجوسية القائلةين بإلهين ، فالله عند أصحاب حركة الاعتزال موجود "قديم" واحد لا شريك له، وبذلك هم يرفضون ما تزعمه "الدهرية" الذين ينكرون وجود الصانع أى الله، وبذلك يقفون موقف المعارض للفكر المادى، ولكل مايقوله أصحاب المادية الجدلية ومعتنقى أفكار التطور عند "دارون" و "لامارك"، وكذلك كل من يقول بالخلق الذاتى، أى بإمكان خلق الحى مما هو غير حى بدون تدخل القدرة الإلهية كعلة أولى للخلق والإيجاد .

وأثبت المعتزلة إلى جوار الوحدة العددية للألوهية، تمسكهم بوحدة الذات الإلهية، بحيث تشكل الصفات الإلهية والذات الإلهية أمراً واحداً لا تعدد فيه، وكذلك فهم أيضاً يرفضون إجراء القسمة على الذات الإلهية ، كما ينفون الصفات الزائدة عن الذات، ولذلك سماهم البعض "بالمعطلة"؛ وتقول المعتزلة أيضاً بأن الله عالم بذاته لا يعلم زائد على الذات وقادر "بذاته لا بقدره زائدة على الذات، وكذلك فقد نزهوا الله عن التشبيه بصفات الإنسان، ولهذا فهم يؤولون جميع آيات التشبيه وينكرون رؤية^(٢) الله حتى فى الآخرة، لأنها تؤدى

(١) راجع شرح الأصول الخمسة للقاضى عبد الجبار ، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان -

التوحيد من ص ١٤٩ : ص ٢٩٨ .

(٢) أعتبر المشبهة أن الآية التى تقول ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ البقرة

آية (٥٥) اعتبروها دلالة على رؤية الله رؤية ظاهرية، فرد عليهم القاضى عبد الجبار بدليل

عقلى مفاده ان الإيمان لا يمكن ان يكون مساومة بين العبد وربّه، فليس لأمة محمد أن -

إلى التشبيه إذ كيف ترى الباصرة رزحاً مطلقاً .

وستتناول هذه القضايا المتفرعة من مبحث التوحيد بالدراسة والتحليل .

يوجز الأشعري آراء المعتزلة في التوحيد فيقول " إنهم قالوا : انه واحد ليس كمثله شئ ، وليس بجسم ولا شبح ، ولا جثة ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ، ولا شخص ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ، ولا محسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ، ولا رطوبة ولا يبوسة ، ولا طول ، ولا عرض ، ولا عمق ، ولا اجتماع ، ولا إفتراق ، ولا يحرك ، ولا يسكن ، ولا يتبعض ، وليس بذى أبعاد وأجزاء وجوارح وأعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف ، وفوق وتحت ، ولا يحيط به مكان . ولا يجري عليه زمان ولا تجوز عليه المماساة ولا العزلة ، ولا الحلول في الأماكن ، ولا يوصف بشئ من صفات الخلق الدالة على حدثهم ، ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ، ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ولا والد ولا مولود ، ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الاستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجري عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما يخطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له ، لم يزل أولاً سابقاً متقدماً للمحدثات ، موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل عالماً قادراً حياً . ولا يزال كذلك لا تراها العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ولا يسمع بالأسماع ، شئ لا كالأشياء ، عالم قادر حتى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنه القديم وحده ولا قديم غيره ولا إله

- يشرطوا إيمانهم برؤية ربهم وقد أخبر الله في كتابه العزيز بأنه سبحانه قد أنزل صاعقة لعقاب هؤلاء الذين طلبوا هذه الرؤية ونزلت الآية التي تعبر عن رأى المحتجين من بنى إسرائيل على هذا قائلة ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السَّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ الاعراف آية (١٥٥) .

سواه ولا شريك له فى ملكه، ولا وزير له فى سلطانه، ولا معين على إنشاء ما أنشأ خلق ما خلق ولم يخلق الخلق على مثال سبق، وليس خلق شئ بأهون عليه من خلق شئ آخر، ولا بأصعب عليه منه، ولا يجوز عليه اجتزار المنافع ولا تلحقه المضار، ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام ... " (١)

يتضح لنا من تحليل هذا النص أن المعتزلة قد أدركوا أن عامة المسلمين قد اكتفوا بقبول المعنى الظاهر للنصوص القرآنية، وأن مفاهيمهم بهذا الصدد لم تكن لتتخطى مستوى الإدراك أو التصور الإنسانى الشائع البسيط، ومن ثم فإن فريقاً منهم قد وقع فى حظيرة التجسيم والتشبيه مع صدق إيمانهم، واكتفى فريق آخر منهم بقبول الآيات الغامضة المتشابهة كما وردت فى التنزيل دون بحث أو تعمق، مفروضين الأمر فى ذلك كله إلى الله سبحانه وتعالى، معتقدين أن العقل معزول عن الوحي وأنه قاصر عن إدراك مراميه، ولهذا وجب التسليم به دون جدل أو تأويل .

أما المعتزلة فقد تمسكوا بالقول بأن العقل قادر على فهم النصوص القرآنية واستبطان مرامى الوحي. ولهذا رأوا وجوب تأويل الآيات المتشابهة وإقامة الإيمان على أسس عقلية واضحة . ولقد استندوا فى منهج التأويل إلى دليل التنزيه الذى آمن به السلف أيضاً . ولكن السلف وقفوا عند حبلوده الدنيا بينما جعل المعتزلة التنزيه نقطة انطلاق إلى التأويل، فإذا كان القرآن يصف الله بأنه "ليس كمثله شئ" فإنه بناء على هذا التوجيه يتعين أن تنفى عن ذاته: الجسميه والجهة والمكانية والزمانية ... إلخ، ومن ثم كان من الضرورى تأويل الآيات

(١) مقالات الإسلاميين ص ١٥٥ طبعة ريتز ، ص ٢١٦ وما بعدها طبعة مصر ١٩٥٠ (شرح

قول المعتزلة فى التوحيد وغيره)

الدالة على هذه الأمور، فقول القرآن أن ﴿يد الله فوق أيديهم﴾^(٢) أو ﴿وهو القاهر فوق عباده﴾^(١) أو ﴿الرحمن على العرش استوى﴾^(٣) إنما تفسر على أنه تعالى مسيطر ومتسلط على خلقه وله السلطان المطلق في الكون، لا على الصورة الملكية البشرية ، بل بصورة إلهية لاندرك حقيقتها، وتتفى معها كل آثار الجهة والجسمية.

ويستدل المعتزلة على أنه تعالى ليس بجسم بقولهم : إن كل جسم إنما يحتاج إلى الأعراض كالطول والعرض والجهة، وهذه كلها حوادث ، فما يحتاج إلى الحوادث يعتبر حادثاً والله غير حادث، إذ هو قديم أزلي، ومن ثم فهو ليس بجسم ويجب لهذا تأويل كل الآيات التي تشعر بالجسمية بالنسبة لله، فلا يقال إنه يمكن رؤية الله بالأبصار، لأن المرئي لابد من أن تكون له جهة، وأن يكون في الضوء، وأن يكون له لون، والله لا يتعلق به شيء من هذا ، فهو إذن لاتدركه الأبصار. وقد جاء في الذكر الحكيم : ﴿لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾^(٤) وإنما تتم رؤيته تعالى بالقلب لا بالبصر^(٥).

ومن ناحية الصفات قالت المعتزلة : إن القرآن يحصر صفات الله في سبع هي : العلم والحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ، ولكن توجد من بينها ثلاث صفات إيجابية لفظاً ومعنى هي : الإرادة والقدرة والعلم ، وقد كانت مدار أبحاثهم الرئيسية في التوحيد . وقد رأوا أن ذات الله لا يمكن أن

(٢) آية ١٠ م - س الفتح ٤٨ .

(١) آية ١٨ ك - س الأنعام ٦ .

(٢) آية ٥ ك - س طه ٢٠ .

(٣) آية ١٠٣ ك - س الأنعام ٦ .

(٤) نهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢١٥ .

تكون مركبة من اجتماع أمور كثيرة إذ المركب محتاج إلى غيره، والله تعالى منزّه عن الافتقار إلى الغير فذاته أحدية فردية .

ولكن كيف يتم تصور أحدية الذات مع وجود الصفات؟ انتهى المعتزلة إلى القول بأن ذات الله وصفاته شيء واحد، فالله حى عالم قادر بذاته لا يعلم ولا قدرة وحياة زائدة على ذاته، إذ لو كانت الصفات زائدة عن الذات لكانت هناك صفة وموصوف وحامل ومحمول، وهذا هو حال الأجسام، والله منزّه عن الجسمية، ولو كانت الصفات قائمة بذاتها لتعددت القدماء فى الذات الإلهية أى لتعددت الآلهة، وهذا شرك صريح . وقد أثار المعتزلة مشكلات تتعلق بالصفات، منها البحث فى قدرة الله عموماً وعلاقتها بالمقدور، ثم قدرة الله على الظلم، وعلى إفناء الخلدين، وفعل الصلاح والأصلح لعباده .

فمن حيث تعلق القدرة القديمة بالمحدثات المتغيرة، وكيف أنها توجدّها من عدم، فقد تساءلوا عن المرجح لإيجاد هذه المحدثات فى زمان دون آخر، وعن كيفية علم الله الثابت بالمتغيرات وهو غير متغير، وانتهوا فى هذه المسائل إلى إثبات أن علم الله ثابت مستمر لا يتغير، وإنما المعلومات هى التى تتغير بحسب الزمان والمكان، بينما لا تنفعل القدرة الإلهية فى بالزمان والمكان لأنه لا يمكن قياسها بالقدرة الإنسانية .

وفيما يختص بالقضايا الأخرى التى أثارها المعتزلة حول قدرة الله على الظلم أو إفناء الخلدين .. فقد قالوا : إن الظلم والكذب لا يقعان إلا من جسم ذى آفة، والله منزّه عن الجسمية، وإذن فهو لا يقدر على ظلم عباده أو على إفناء الجنة والنار مادام قد أخبر بذلك، وكانت أفعاله تجري وفق قرانين معقولة لا يمكن له أن يغفلها .

٢ - العدل الإلهي^(١) :

المعتزلة هم أهل العدل والتوحيد ، وليس هناك مسلم أياً كانت دعواه لا يؤمن بالعدل الإلهي ، ولكن الفضل يعزى إلى المعتزلة فى تعميق مفاهيم المسلمين عن العدالة الإلهية استجابة للدواعى العقل والمنطق ، فهم فى هذه المسألة مثلهم فى مسألة التوحيد يتسمكون بدعوى العقل ، وبضرورة قضائاه ، ويغفلون أمراً هاماً طالما أو قعهم فى تناقض صريح مع أنفسهم ، ذلك أنهم بينما يرفضون النظر إلى الذات الإلهية على المستوى الإنسانى من حيث الجوهر والطبيعة ، نجدهم من ناحية أخرى يخضعون القدرة الإلهية لموازين المنطق العقلى الإنسانى ، ويتصورون أن ثمت حتمية عقلية يخضع لها الفعل الإلهي ، فكيف يمكن للعقل الإنسانى بمنطقه المحدود أن يدرك المنطق الإلهي وأقصيته ، ونحن عاجزون عن تتبع الأسباب الحقيقية لأفعالنا الإنسانية المحدودة ؟

وعلى أية حال فإن المعتزلة كما حكموا العقل فى مسألة التوحيد ، نراهم يفعلون نفس الشئ فى مسألة العدل الإلهي . فهم يرون أن العدل من صفات الله ، أما الظلم والجور فهما منفيان عنه تعالى ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾^(٢) ، ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾^(٣) .

وقد رتبوا مباحثهم فى "العدل" فى جملة قضايا منها : أن الله يسير بالخلق إلى غاية ، وهو تعالى يريد خير ما يكون لخلقه ، وهو لا يريد الشر لهم ولا يأمر به ، وهو كذلك لم يخلق أفعال العباد لا خيراً ولا شراً ، ومن ثم فإرادة الإنسان

(١) راجع : شرح الأصول الخمسة .. ص ٢٩٩-٦٠٨ .

(٢) آية ٤٦ ك - س فصلت ٤١ .

(٣) آية ١١٨ ك - س النحل ١٦ .

حرة، وهو خالق أفعاله ، ولهذا كان مستحقاً للجزاء (الثواب والعقاب) .

أما أن الله لا يفعل إلا لغاية فذلك يبين من معرفتنا أن الحكيم لا يفعل إلا لحكمة أو غرض، والله سبحانه وتعالى منبع الحكمة وأصلها، وكذلك فإن الحكيم إما أن ينتفع بعلمه أو ينفع به الآخرين، وتقدس الله عن أن ينتفع من خلقه، وإذن فتكون غاية فعله نفع غيره، فكل ما يجرى في الـكون ويحدث في الطبيعة من ظواهر إنما هو مسير لنفع الإنسان وخدمته^(١) .

ولقد تأدت بهم هذه النتيجة إلى القول : بالصالح والأصلح، وبالحسن والقبح العقليين . فلما كان الله يقصد دائماً إلى نفع العباد، فلهذا هو لا يقبل إلا ما فيه صلاحهم بل يجب عليه - في نظر جمهور المعتزلة - فعل الأصلح لهم .

وقد رد المعتزلة على المعارضين القائلين بأن أفعال الله ليست معللة بغرض وأنها لو كانت معللة بغرض، لاستحال علينا تفسير مافى العالم من شرور - ردوا عليهم بقولهم : إننا لاندعى الإحاطة بأغراض الله^(٢)، ولكن الذى نؤكد أنه أن يريد الخير خيراً، وأن يريد الشر شراً، فيكون الفاعل موصوفاً بفعله، وتنزه تعالى أن يكون مريداً للشرور والمعاصي، بل هو يريد لما أمر به من الطاعات أن يكون، غير يريد للفسق والعصيان والكفر أن يكون، أما المباحات فلا يريد لها - ولا يكرهها يقول تعالى : ﴿ وما الله يريد ظلماً للعباد ﴾^(٣) .

وقد تفرعت من مشكلة العدل الإلهي أيضاً مشكلة إنسانية - أشرنا إليها فيما سبق وهي تتعلق بخلق الأفعال أو مشكلة الخير والاختيار: فهل أعمال العباد

(١) نهاية الإقدام ص ٣٩٧ .

(٢) ابن حزم ج٢ ص ١٦٦ وما بعدها .

(٣) آية ٣١ ك - س غافر ٤٠ .

مخلوقة لهم فتكون راجعة إلى اختيارهم المحض، أم أنها ترجع إلى القدرة الإلهية وبذلك ينتفى مبدأ الاختيار ؟

وترجع خطورة هذه المسألة إلى أن نفى حرية الإرادة إنما يجب المسؤولية ويرفع التكليف الشرعى عن الإنسان، وقد جاء فى الذكر الحكيم "اليوم تجزى كل نفس بما كسبت" ^(١) ﴿ كل نفس بما كسبت رهينه ﴾ ^(٢) ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ ^(٣) ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ ^(٤) .

ومن الآيات التى اعتبرها المعتزلة فى مقدمة الآيات التى تفسر العدل الإلهى على انه يؤكد الحرية الانسانية ومسؤولية الإنسان عن فعله تلك الآية التى تقول: ﴿ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ ^(٥) .

وعلى هذا فقد انتهى المعتزلة فى بحثهم عن العدل الإلهى إلى أن الله عادل، ويقضى عدله بأنه مادام قد كلف الإنسان فلا بد أن يجعل له قدرة وإرادة بحيث يحدث الإنسان أفعاله المسئول عنها، ولا يكون لله دخل فى إتيانها فالعباد خالقون لأفعالهم على الحقيقة ومخترعون لها ، وليس لله تعالى فى أفعال العباد المكتسبة صنع ولا تقدير لا بإيجاد ولا بنفى ^(٦) .

أما بالنسبة للأفعال المتولدة فانها تضاف للإنسان على سبيل المجاز

(١) آية ١٧ كس غافر ٤٠ .

(٢) آية ٣٨ ك - من المدثر ٧٤ .

(٣) آية ١١ م - من الرعد ١٣ .

(٤) آية ١٢٣ م - من النساء ٤ .

(٥) البقرة آية ١٩٥ .

(٦) الفرق بين الفرق ص ٩٤ .

ولا يحاسب عليها اذا كان لا يستهدف الشر أو الخطأ^(١) .

ويرى المعتزلة أن القول بحرية الفعل الإنساني يبرر التكليف الشرعي والوعد والوعيد وإرسال الرسل، وينفي الظلم عن الله .

ولما كانت ثمت آيات يشعر ظاهرها بالجبر ولهذا فقد عمد المعتزلة إلى تأويلها للدفاع عن مذهب الاختيار، فتأولوا ماورد في هذا الشأن من الختم والطبع . مثل قوله تعالى ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾^(٢) ﴿ بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾^(٣) .

وسيكون على ابن رشد^(٤) أن يجد حلاً لهذه المشكلة قد يراه البعض غير موفق. فهو يرى أننا إذا نظرنا إلى الأسباب الخارجية قلنا إن الإنسان مجبر، وإذا نظرنا إلى الإرادة وحدها في نطاق فعلها المحدود قلنا إن الإنسان مختار.

ومما يتصل بمسألة العدل الإلهي موضوع يتعلق بدراسة القيم، وهو موضوع الحسن والقبح، ويرى المعتزلة أنهما ذاتيان عقليان، فليس الكذب والشر والسرقه والقتل شروراً لأن الشرع نهى عنهما، بل هي كذلك شرور في ذاتها ، ويجب على العاقل المكلف أن يعرف ذلك قبل نزول الوحي فهو مكلف بشكر المنعم ومكلف بمكارم الأخلاق ولو لم يوصله شرع . والشرع مجرد مخبر عن هذه الأمور لا مثبت لها والعقل مدرك لها لا منشئ ، والقول بغير ذلك غير سليم، ذلك أن طوائف البشر على اختلاف أجناسهم كانوا يحتكمون إلى العقل

(١) مقالات الاسلاميين جـ ٢ ص ٦١ .

(٢) ﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ﴾ آية ٧ م - س البقره ٢ .

(٣) آية ١٥٥ م - س النساء ٤ .

(٤) مناهج الأدلة ص ١٠٧ .

قبل ورود الشرائع، ولولا ذلك لما استقام للرسول أمر نشر رسالاتهم إذ أنهم يدعون الناس إلى النظر إلى الأشياء بعقولهم لتكشف لهم حقائق الدين والألوهية.

وأخيراً فانه إذا لم يكن الحسن والقبح ذاتيين، كان معنى هذا إبطال القياس الفقهي، واستحالة إعمال العقل في المسائل التي لم يرد فيها نص .

٣ - المنزلة بين المنزلتين:

عرف المعتزلة بأنهم أصحاب القول بالمنزلة بين المنزلتين وربما كان هذا القول سبب اعتزالهم، ومضمون هذا الأصل هو أن مرتكب الكبيرة فاسق، وهو في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان.

وقد عرفوا الإيمان بأنه معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، وأن كل عمل - فرضاً كان أو نقلاً - إنما يدخل تحت الإيمان ، وكلما ازداد الإنسان خيراً ، ازداد إيماناً وكلما عصى نقص إيمانه^(١) . لقد جعل المعتزلة للفسق منزلة ثالثة منفصلة عن منزلتي الإيمان والكفر وقالوا بأنه وسط بينهما ، وقد تعددت الأقوال في أصل هذا المبدأ، فالبعض قال بأن المعتزلة أخذوا هذا المبدأ عن أصول إسلامية كآية التي تقول ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾^(٢) وحديث الرسول ﷺ " خير الأمور

(١) ابن حزم ج ٣ ص ١٨ ولكن من الكبائر ما يصل إلى حد الكفر مثل تشبيه الله بخلقه ونسبة الجور إليه تعالى أو تكذيبه في خير .

(٢) البقرة آية ١٣٧ .

وقد قرأ المعتزلة الفلسفة اليونانية وعرفوا ما يطلق عليه الفلاسفة "بالوسط الذهبي" عند أفلاطون، وبالوسط العدل عند أرسطو، ولكن الحقيقة انهم لم يستفيدوا كثيراً بهذين التفسيرين اليونانيين لمعنى الوسط، اذ بينما نجد ان الوسط الذهبي عند أفلاطون هو القمة في الجمال، وكذلك فان الوسط العدل عند أرسطو إنما يتطابق مع معنى الفضيلة تماماً نجد ان هذا التوسط الذي تنتج عنه منزلة بين منزلتي الكفر والايمان إنما يقصد به الدلالة على الفسق والفجور ومن ثم فهو ينطوي على معنى ابعد ما يكون عن المعنى الذي كان يقصد اليه كل من أفلاطون وأرسطو بقولهما بفكرة الوسط .

وهناك من قال إن أصل هذا المبدأ نشأ عن مسألة الخلافة وذلك عندما رمى المعتزلة الخليفة الأموي الأول "معاوية بن أبي سفيان" بالفسق لأنه كان في نظرهم مرتكب لكبيرة .

وهناك من يرجع أصل هذا المبدأ إلى واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد اللذين اتخذوا موقفاً وسطاً بين أهل السنة والخوارج فيما يختص بمسألة مرتكب الكبيرة، وهل هو كافر أم فاسق؟ وقد تصدى القاضي عبد الجبار للرد على الخوارج الذين قالوا ان الانسان المكلف إما أن يكون مؤمناً، وإما أن يكون كافراً واستندوا إلى هذه الآية ﴿إنا هدينه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ . فقال القاضي يمكن القول ان الشاكر يصبح ان يكون مؤمناً وفاسقاً، ويظل زعم الخوارج استناداً إلى هذه الآية ﴿وهل نجازي إلا الكفور﴾^(٢) فلا تدل هذه الآية

(١) المسعودي "مروج الذهب" دار الأندلس بيروت ، بدون تاريخ ج٤ ، ص ١٧٢ .

(٢) سبأ آية ١٧ .

على أن كل ما سوف يعذبهم الله كفار لأن المؤمن سوف يأخذ جزاءه على ما بدر منه فإذا كان رأى الخوارج صحيحاً لدل على أن المؤمن كافر — اذ لا يعذب الا الكافر على ما هو واضح من ظاهر الآية .

٤ - الوعد و الوعيد:

العدالة الالهية تقتضى إثابة المطيع ومعاقبة العاصي إن لم يتب، وهذا فى نظرهم أمر محتوم "يجب" ^(١) على الله أن يفعله، بينما يرد عليهم المعارضون بقولهم: إن ثواب الله فضل وعد به، والعقاب عدل وله العفو عنه مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ^(٢) .

ان هذا المبدأ يرتبط ارتباطاً قوياً بمبدأ العدل الإلهى عند المعتزلة فلما كان الله عادلاً فهو يثيب المطيع ويعاقب العاصي فهو القائل ﴿أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين فى الأرض أم نجعل المتقين كالفجار ﴾ ^(٣) فالعدالة الالهية وضعت حدود ومقاييس بين الكافر والمؤمن، لذلك لم يقبل المعتزلة، ولا سيما القاضى عبد الجبار رأى "المرجئة" تلك الفرقة التى زعمت ان الفاجر يتساوى مع التقى طالما كانا مؤمنين .

ولكن العدل الألهى يقرر انهما لا يكونا فى درجة واحدة ﴿لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون ﴾ ^(٤) ، وكذلك الآية

(١) ان استعمال المعتزلة لمثل هذا الأسلوب المنفر فى الكلام عن الذات الالهية قد آثار عليهم ثائرة جمهور المؤمنين متهمين إياهم بعدم التزام آداب الحديث فى تناولهم للأمور الالهية .

(٢) آية ١١٦ مـ من النساء ٤ .

(٣) سورة ص آية ٣٨ .

(٤) سورة الحشر آية ٢٠ .

التي تقول ﴿ أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴾^(١) فهذه الآية تبطل زعمهم الذى يساوى بين الصالح والطالح فى الثواب، كما أن ثواب العبد قد يقل أو يتحبط نظراً لما يستحقه من العقاب على فسوقه وكفره تطبيقاً لقوله تعالى ﴿ ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ﴾^(٢).

وقد دافع المعتزلة عن هذا المبدأ دفاعاً جعلهم يقررون ان المخالف فيه كافر منكر للنبوة .

٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

يقضى هذا المبدأ بمجاهدة كل من خالف حكم الله وأوامره ونواهيه تحقيقاً للآية الكريمة ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون ﴾^(٣).

وقد رأى جمهور المعتزلة أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يبدأ بالقلب ، ثم يدرج إلى استخدام اللسان أولاً، ثم استعمال اليد ثانية أى استخدام القوة ، وقد طبقوا هذا المبدأ إبان محنة خلق القرآن، واعتبروه فرض عين لا فرض كفاية، ولكن فريقاً منهم لم يتشدد فى تطبيقه مخافة أن يزجروا بأنفسهم فى غمار حلبة الصراع السياسى. وقالوا : لا يصلح له إلا من علم المعروف ونهى عن المنكر وعلم كيف يرتب الأمر فى إقامته وكيف يباشره. وقد قالت المعتزلة جميعاً بهذه الأصول ، وأضيفت إليها فيما بعد تفريعات أخرى مثل

(١) سورة الجاثية آية ٢١.

(٢) الحجرات آية ٢ .

(٣) آية ١٠٤ م س آل عمران ٣.

القول بأن الله لا يفعل إلا الأصلح لعباده، وأن أفعاله تتمشى مع الحكمة ، وأنه يفعل اللطف والعون لا بالنسبة للإنسان فحسب بل للحيوان أيضاً ، وهذا كله مما يدخل فى باب العدل ، وكذلك القول بالخلق، والجزء الذى لا يتجزأ .

وهذا المبدأ سائر على جميع المؤمنين ابتداء من السيف فما دونه وذلك على حسب استطاعة القائم به، ويرتكز على أصل سياسى فى جوهره اذ بمقتضاه لابد من الثورة على الحكام الطغاة المستبدين وعزلهم إذا لم يذعنوا للحق .

الإمامة (الخلافة أو نظام الحكم فى الإسلام)

لقد أوضحنا كيف أن الخلافة أو الإمامة هى التى تتولى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة العدل بين الناس، ولما كانت رئاسة المجتمع ضرورة من ضرورات التجمع البشرى، لهذا كانت الإمامة أو الخلافة فى الإسلام ضرورية لقيام المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية والحفاظ على استقرار الحياة الإسلامية فى أى قطر إسلامى، ونحن فى محاولتنا لإحياء حركة الاعتزال إنما نشخص بابصارنا إلى مبادئ الاعتزال العظيمة التى تؤكد لنا أن هناك تطابقاً بين العقل والشرع كما يقول ابن رشد أيضاً فى منهجه العقلى فى "فصل المقال"، وكذلك فإن هذا التطابق بين العقل والشرع إنما ينطلق بنا إلى مفهوم عام آخر وهو تحقيق النزعة الإنسانية عن طريق الالتزام بمبادئ الإسلام فى حياة البشر، بمعنى أنه مادام العقل يقبل طواعية أصول الإسلام ومبادئه، فإن أى شخص يعتقد هذه المبادئ يكون فى نفس الوقت مُتسبباً إلى التيار الإنسانى العالمى الذى يحترم كرامة العقل الإنسانى وحجته المنطقية فى سائر شؤون الدنيا، وهنا يجب أن نعيد أو نكرر ما سبق أن ذكرنا فى بداية تعرضنا لمشكلة "الحاكمية الألهية"، وهو ضرورة مواجهة المعارضين على نظام الإسلام السياسى، أو تدخل المبادئ الإسلامية فى النظام السياسى.. أنه مادامت هذه المبادئ الألهية تلتقى مع المنطق العقلى من أقرب طريق، لهذا فلا يُضير مُعتقدوها أن يتمسكوا بها وأن يصوروها بالشكل العصرى المحدث الذى يريدونه، إذ لا يوجد ضغط على إرادتهم لكى يطبقوا هذه المبادئ، وعلى العكس من ذلك فإذا تحقق هذا الضغط الإلهى فإن كل المعانى الدينية ستسقط إذ لن يكون هناك حشر ولا بعث ولا ثواب ولا عقاب ولا حساب بصفة عامة، ولن يُحاسب المذنبون على ما أقرّفوا فتختل الموازين ويهتز ميزان العدل الإلهى لا قدر الله.

ولهذا فان المعتزلة قد تمسكوا بشدة بالعقل وحرية .

واذا كان الأمر على هذا النحو أى أن مبادئ حركة الاعتزال قد يسرت لنا الطريق الشرعى غير اللاهوتى الذى يساعدنا على تنظيم أحوالنا، وهو التماس الحل فى كل مشكلات النظر والسلوك فى مبادئ حركة الاعتزال وحرية الإنسان وعقله . إذا كان الأمر على هذا النحو فلماذا نغترب ثقافياً فنستند فى تكوين هياكلنا السياسية على مقولات الغرب وصيغته فى الوقت الذى نشهد فيه رصيماً هائلاً من التراث السياسى الإسلامى عند الفارابى ، والماوردى وغيرهما لعلنا نستجيب لهم وعلى ضوءه نتناول التجربة الغربية بالدراسة فنستفيد منها بأفضل ما فيها مما لا يتعارض مع عقيدتنا وثقافتنا وتراثنا ، ينبغي لنا إذن أن نتلمس طريقنا أولاً إلى التعرف على المشكلة الأساسية ، أو حجر الزاوية فى قيام الدولة الإسلامية الا وهى مشكلة الإمامة .

لقد أشرنا إلى أن الأمة قد اتفقت على عدم جواز خلو الأرض من الإمام أو الخليفة أسوة بما فعله أبو بكر الصديق بعد وفاة النبى ﷺ ، وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد أجمعت جميع فصائل الشيعة والخوارج والمعتزلة - ماعدا النجدات من الخوارج - على وجوب الإمام الذى يرفع مصالحهم الدينية والدنيوية .

وقد اختلف المسلمون بشأن هذه القضية "الإمامة" ودرجات حولها كثير من التساؤلات والجدليات الفقهية والكلامية التى تساءلت عن كون وجوبها شرعاً أم عقلاً؟ أم بكليهما ؟

هناك من أوجبها شرعاً كأهل السنة والمعتزلة عموماً وخاصة القاضى عبد الجبار الذى اعترض على آراء المخالفين ووجه نقده بصورة خاصة إلى الشيعة الإمامية التى تمسكت بوجوب الإمامة نقلاً .

وهناك من أوجب الإمامة عقلاً كالشيعة، والإسماعيلية، وبعض المعتزلة، ومن أوجبها عقلاً وشرعاً معاً كأبي الحسين الخياط والماوردي من المعتزلة .

لكن غالبية المعتزلة - كما سبق أن ذكرنا - قالت بوجوب الإمامة شرعاً ويمثلها قاضيهم الكبير عبد الجبار الذي ذهب إلى أن وظيفة الإمام وظيفه شرعية يراد بها أمور سمعية تستهدف حماية الدين وتنفيذ أحكامه إذ هي "أى الإمامة" أداة لإقامة الحدود وتنفيذ الأحكام وتحقيق العدل والموازنة بين مصالح الناس فى دينهم ودنياهم - والحاكم الذى يقوم بهذه الأعمال ما هو إلا انسان معرض للوقوع فى الخطأ وفى ذلك إبطال لمبدأ العصمة الذى تقول به الشيعة .

لقد أوجب الفكر السياسى المعتزلى منصب "الإمام" لقيام سلطة يكون العدل من أهم سماتها فترعى مصالح الأمة وتعمل على حفظ بقائها .

وخلاصة القول أن هدف الإمامة عند المعتزلة والذى تبلور بصورة واضحة عند القاضى عبد الجبار هو "حراسة الدين وسياسة الدنيا" (١) .

وبناء على هذا يكون الإمام زعيماً دينياً من ناحية، وقائداً سياسياً من ناحية أخرى .

(١) القاضى : "الإمامة" القسم الأول ص ١٩١ .

الفصل السادس

الإسلام فى مواجهة الغرب المعاصر

مقدمة :

لقد يتبادر إلى الذهن أن بدايات العصر الحديث التى تتواكب مع بزوغ عصر النهضة الأوروبية قد انقضت معها سياسة العنف والاضطهاد ومحاربة المسلمين واجتياح ديارهم كما حدث فى القرون الوسطى، وقد تمثل هذا بصفة خاصة فى الحروب الصليبية فقد ظن البعض أن الغرب قد لُقن درساً على الأقل من الناحية الأخلاقية فى مواجهة الشعوب الإسلامية التى كانت تحمى أرضها وشرفها ومعتقداتها، ولكننا مالبثنا أن وجدنا أن صور هذه الحروب القديمة تظهر بطريقة أو بأخرى فى مواجهة الاستعمار الحديث والتى بلغت أوجها فى الحرب العالمية الأولى، فقد عمدت الدول الغربية خلال استعمارها للدول الإسلامية إلى استخدام أبشع أنواع القهر والضغط والإذلال السياسى والعسكرى على الشعوب الإسلامية، ونجد أمثلة كثيرة على هذا التهور الاستعمارى فى بلاد إسلامية متعددة ... ففى الجزائر مثلاً استخدمت سياسة مطاردة البشر واقتناص الإنسان *La Chasse a` L'homme* للقضاء على مقومات الإسلام والعروبة فى الجزائر وكانت هذه أبشع سياسة استعمارية استخدمها الغرب للقضاء على شعوب المستعمرات، وكما فعل أيضاً الأمريكيون بالشعوب الأصلية فى الأمريكتين ، هذا بالإضافة إلى استحلال الغرب لتجارة العبيد وإسترقاق زنوج افريقيا، ونقلهم عنوة من وسط وشرق أفريقيا، وكان الإسلام قد انتشر فى هذه المناطق منذ زمن بعيد، وقد كانت هذه المنطقة الواقعة فى أفريقيا الاستوائية وما حولها شمالاً وجنوباً — أى من دار

السلام إلى غرب أفريقيا - كانت تموج بحركات اضطهاد عنيفة للزواج المسلمين بعد ان انتشر الإسلام فيها .

وتعطينا رواية الجذور Roots الأمريكية وصفاً لمأساة استرقاق الزنوج المسلمين ، وكيف أن تجار النخاسة الأوروبيين قد تنصلوا من تهمة هذه التجارة، وانتزاع الأطفال والرجال وألصقوها بالعرب المسلمين وبالذات بفرسان مملكة زنبار .

والأمر الذي لاشك فيه أن مسار حركة تجارة الرقيق ابتداء من شرق أفريقيا، إنما يدل على أن العرب هم وحدهم الذين تقدموا جميع الرحالة الأوروبيين في الكشف عن هذه المناطق الجديدة بدليل استقرار الحكم فيها ، وقد ساعد هذا الاستقرار على أن يتولى المصريون إدارة مناطق أفريقيا الاستوائية فيما بعد .

وحينما ضعفت أحوال مصر الاقتصادية في أواخر عصر إسماعيل استولى المستعمرون على هذه المستعمرات الأفريقية الجاهزة، وادعوا أنهم هم الذين كشفوها لأول مرة ولهم الحق كما يزعمون في أن يضعوا لها أسماءً إنجليزية مثل بحيرة فيكتوريا، ونيل، فيكتوريا، ومارشيزون، واستانلي ... إلخ ، وعلى الرغم من القيود الحديدية التي فرضها المستعمر على هذه الشعوب التي تعيشها في أفريقيا إلا أنه سرعان ما انتشر بينها شعور قوى يدفع بها إلى التجمع أو الوحدة أو الارتباط سواء كان إسلامياً أو أفريقياً .

ويبدو أن الوضع الثقافي والديني لأفريقيا لم يكن مستقراً إلى حد كبير، وذلك كأثر من آثار حركة التبشير المسيحي، إذ أن تنوع الثقافات الدينيه والسياسية والشعبية قد آذن بانفتاح جديد على الغرب وحضارته، لاسيما وأن

حركات التبشير المسيحي كانت تتوجه إلى البدائيين وإلى المسلمين على حد سواء مستخدمة في ذلك عوامل القهر والإذلال للشعوب العربية والغواية بالمال والبتول .

وقد أدرك العقلاء من الطرفين "المسلمون والمسيحيون " .

أنه لا يمكن لهم أن يتعايشوا سلمياً في أفريقيا أو في آسيا بدون تآلف اجتماعي وأخلاقي حتى تشيع روح الألفة والمحبة والتكافل بين الشعبين ، وقد ظل المسلمون في ظروف القهر الاستعماري البالغة السوء أكثر استمساكاً بعقيدتهم في مواجهة ظروف اقتصادية بالغة السوء، إذ بينما كان الغرب يلوح بثرواته الضخمة ويغري الآخرين بمكائنه الاقتصادية الكبيرة، في إيماننا هذه، نجد أن معظم الشعوب الإسلامية كانت ترسخ في سلاسل الفقر والعبودية فضلاً عن استسلامها المشين في مواجهة الغزو الثقافي الغربي وفي تقاعسها في الدفاع عن الشعوب الإسلامية إزاء السيطرة الاقتصادية للمجموعات الأوروبية وحرمان شعوبها من حرية الاستمتاع بثرواتها سواء كانت عن طريق البتول أو غير ذلك، إذ إن هذه الثروات كلها أصبحت تخضع للسيطرة الأجنبية بطريقة أو بآخرى.

وهناك عوامل عدة نستطيع أن نعرضها في هذا المجال في محاولة جادة للأخذ بيد الجماعة الإسلامية عن طريق استقطاب التجمعات الشعبية اليقظة للقيام بدورها في عملية التكامل إذا كان هذا الأمر ضرورياً لازدهار وحدة العمل العربي والإسلامي في مواجهة هذا العداء الغربي الصريح لكل ما يعطى دفعة قوية لحركة الإحياء الإسلامي والعربي بعيداً عن أي تدخلات اقتصادية أو عرقية مُريبة .

ينبغي إذن أن نعرض لهذه الظاهرة ، وتمثل فى عداء الغرب للإسلام
ويجب الوقوف عندها لتحليلها علمياً بالاستناد إلى الظروف المحلية والعالمية .

ويمكن حصر أسباب العداة فيما يلى :

١ - التفكك الاستراتيجى العالمى بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى ، اذ يبدو أنه قد
تكشفت لنا صحة مقولة التوازن الدولى بعد ان توقفت الحرب الباردة بين
المعسكرين الغربى والشرقى، فهل يعنى هذا أن النظرية القائلة بوجود قوة
عالمية واحدة هى الولايات المتحدة مثلاً تعد نظرية باطلة ؟ أو بمعنى آخر أن
العالم لا يستطيع أن يعيش فى ظل فراغ إيديولوجى كما يحدث الآن، فكان
لابد إذن أن يحاول مفكروا الغرب ومثقفوه ان يقوم بينهم حوار حول الآراء
التي يعتنقوها، وأن تتفتح أذهانهم عن طرف آخر يتمثل فيه المكافئ الجديد
 لعملية الصراع السياسى الدولى، أى طرف التوازن الذى سيواجه الولايات
المتحدة ودول الغرب، ويجسم لهم صورة العدو الجديد الذى عليهم أن يقفوا
بالمرصاد .

ويبدو أن ثمة عوامل شتى قد دفعت بالفكر الغربى المعاصر إلى الوقوع
فى هذا الخطأ ومحاولة توهم ضرورة وجود عدو مواجه للغرب تحدد فى
نظرهم فى صورة الإسلام كدين وكحضارة، ولكن الإسلام الحقيقى
لا يسمح لمبادئه بأن تقف حجر عسرة فى مواجهة الازدهار الحضارى
الغربى ولا سيما فى الجانب التكنولوجى . وكذلك أيضاً فى الجانب
الفكرى والمعنوى اذ ينبغي على المسلمين - كما سبق أن ذكرنا - ألا يضعوا
فواصل بين الإسلام كحضارة وإنجازات الغرب الحضارية التى تسهم نحن
فيها عن كذب. يبدو إذن أن ثمة مغالطة كبرى تتحكم فى إزكاء روح

العداء والفتنة بين الغرب والإسلام ، وربما كان للصهيونية العالمية اليد الطولى من هذه الناحية، فقد عملت على تشويه سمعة المسلمين وإظهار نواياهم الكذبة "فى نظرهم" والمدمرة للعالم العربى والإسلامى، وكلنا يعرف كيف أن إسرائيل هى التى زرعت الشرف فى قلب العالم العربى والإسلامى، وعملت على استغلال هذه الشعوب وتشويه أفكارها .

وقد ساعد على ذبوع هذه الفكرة أى فكرة عداء الغرب للإسلام.. إمتلاك المسلمين والعرب بصفة خاصة لمعظم منجزات ومستخرجات البترول وكيف أنهم أدركوا إمكانية الخروج بها من مكنها ، بحيث أصبح حفنة من العرب يمثلون أكبر أثرياء العالم، وقد صاحب هذا ايضاً ظهور تكتلات سياسية واقتصادية متناحرة بينهم .

٢ - وأهم هذه التكتلات الاقتصادية، هو الذى يجمع بين شعوب غرب أوروبا، ثم الذى يجمع بين أمريكا وكندا والمكسيك ، ثم شعوب جنوب شرق آسيا، ثم اتفاقية الجات العالمية التى تجمع بين شعوب العالم كله .

هذه التكتلات الاقتصادية كان لها أثرها فى وضع القيود حول التجارة العالمية .. الأمر الذى كان له أثره عند دول العالم الثالث وفيها الكثير من المسلمين فأصبحت إتفاقية السوق الأوروبية المشتركة سوط عذاب على الشعوب التى تمارس فيها أنشطتها .

٣ - على أن الأمر الأكثر خطورة فى هذا الشأن إنما يرجع إلى استفحال النزعة المادية والتكنولوجية مما يكون له أثره فى تراجع واندحار النزعات الروحية والإيمانية، أى أن العلم الغربى والتكنولوجيا الغربية قد تسببا فى العمل على

ضحالة النزعة الایمانیة، وأصبحت القوة الاقتصادية هی المعبود الذی تُقدم
إلیه القرايين فی هذه الأيام .

ولذلك أحسنا بوجود فراغ إیدیولوجی فی العالم، وقد تسرع مفکروا
الغرب فی تشخيص هذا الداء وأسروا علی أنه لا بدیل له فی تفسیرنا لهذه
المواجهة العنيفة بین الشرق والغرب . وذلك علی الرغم من أن بعض المفکرین
یرون أنه كلما استحكمت العلاقات الاقتصادية المادية بین الشعوب، كلما كان
ذلك دلیلاً علی ترابطها وتکاملها. ومع هذا فإنه لا یمکن بأی حال إقناع
الغرب بالروح الطيبة ورغبة الوفاق التي یحاول المسلمون أن یصلحوا بها الأمور
بینهم و بین أمريكا ما دامت هناك مصالح وعلاقات مادية مشتركة بین الطرفين
مما هو موجود فی الواقع، وذلك لان هناك طرفاً آخر یتربص بالمسلمین، وهم
أصحاب الصهیونیة العالمية التي تتمثل مبادئها الخطيرة فی بروتوکولات حکماء
صهیون، وما تحمله فی ثناياها من نوايا شريرة لتخطیم العالم وأدیانه ومعتقداته
توطئةً للسيطرة علیه وإستعلاء الاسرائیلین بصفتهم شعب الله المختار علی سائر
الشعوب الأخرى^(١) وكان من نتیجة هذا العداء الصریح للإسلام أن ضاعت
حقوق المسلمین فی بلاد كثيرة. ونحن نجد هذا العداء الصریح یتمثل فی :

١ - موقف الغرب البغیض من مشكلة البوسنة والهرسك والذی ینم عن رغبة
أكيدة فی تصفية كل العناصر الإسلامية فی أوروبا وبصفة خاصة فی
البلقان، ولن نسمع خلال أی حرب فی العالمین القديم والحديث عن مثل
هذه المذابح والاعتصابات والتنکیل الذی یمارسه الصرب ضد المسلمین
العزل من السلاح والذی تمسك الغرب بتجريدهم من السلاح حتی

(١) للمؤلف بحث عن تحلیل بروتوکولات حکماء صهیون القی به فی محاضرة عامة عام ١٩٦٣.

يذبحوا ذبح النعاج وتتخلص منهم أوروبا إلى الابد ، وكأنها تريد أن تزيع عن صدرها كابوس الإسلام البغيض، وقد شاهد العالم كله هذه المأساة الدامية وكأنهم يتلهون في متابعة قصة أو مسرحية طريفة، ويخفى أساطين الغرب كل أسباب التآمر البغيض على شعب مسلم مكافح يتلقى ضربات مريعة في محاولة لتطهير الأرض منه، وقد ظهر هذا العمل بصورة أبشع من تلك التي صاحبت القضاء على الإسلام في الأندلس .

وسأتى بعد ذلك دور المسلمين في كوسوفو، وفي بلغاريا، وفي مقدونيا، وفي اليونان وفي رومانيا .. إلخ وربما كانت فرنسا وإنجلترا هما المخطتان الأخيرتان للقضاء على المسلمين في أوروبا . ولعل هذا يؤكد لنا المعنى الذى أشرنا إليه فيما قبل وهو أن الحروب الصليبية لم تنتهه بعد، وكيف لو أن هؤلاء فهموا حقيقة الإسلام ومبادئه لكان لهم موقف آخر إزاء العقيدة الإسلامية ومبادئها، ومن ثم فأننا نجد أن هناك من يترصده خطى المسلمين من اليهود وغيرهم لكى يشوهوا المواقف ويدنسوا المبادئ فيظهر المسلمون فى أعين العالم فى صورة وحوش كاسرة لهم قدرة خارقة على التخريب والتدمير والوقوف فى وجه التقدم والحضارة .

والأمر الذى لاشك فيه أن حوادث التطرف والإرهاب التى يقوم بها البعض فى العالم الإسلامى ستكون أداة سهلة وطبعة فى أيدي المغرضين من أعداء الإسلام لكى يضربوا بها المثل على صحة منطقهم المريض ودعاويهم المزيقة ضد الإسلام مع أن البلاد الأخرى تحفل بموجات أشد من التطرف والإرهاب .

٢ - وكما يتضح الظلم الواقع على المسلمين فى البوسنة والهرسك نرى موقف الهند شديد التعصب من المسلمين فى كشمير وجامو رغم أن المسلمين يشكلون أكثر من ٩٠٪ من سكان هذه البلاد ولا يريد لهم الهندوس الاستقلال عن الهند مع أن الأمم المتحدة وقرار تقسيم الهند يعطيهم الحق فى هذا لأنه أقر تقسيم الهند بحسب رغبة سكان مقاطعاتها الكبيرة.

ونجد فى غير كشمير بلاداً أخرى مثل بورما حيث يعامل المسلمون معاملة الحيوانات وكذلك فى داخل الهند نفسها .

ولعل الأخبار تنقل إلينا باستمرار الاضطهاد الذى يقع تحته المسلمون فى الفلبين، وكذلك سائر الأقليات الإسلامية فى العالم، ولن نتحسن أحوالهم إلا إذا توحدت الكلمة بين المسلمين ذلك أنهم سيكون لهم شأن كبير إذا ما عرفوا طريق وحدة الكلمة وعدم السماح للشعوب الغربية بأن تتدخل بينهم، لكن البعض من المسلمين الذين ينتمون إلى الاتجاه العلماني الذين ينادون بعدم اقحام الدين فى أى أمر من أمور حياتنا المعاشة، يرى هؤلاء أن الحضارة الغربية المعاصرة إنما تتسم بطابع العلم والموضوعية والعدل والإنصاف ، وبناءً على هذا فإنهم لا يتخذون أى وجهة نظر عدائية نحو الإسلام ولا يتحيزون ضده، إذ أنهم إنما يرصدون العالم الإسلامى المعاصر فى واقعه المنظور ، واغراقه فى التخلف الفكرى والمادى، ومجزه عن ملاحقة الغرب فى حضارته العظيمة التى تسطع على العالم فى هذا العصر، أما نحن اصحاب هذا الواقع الإسلامى فانه يتعين علينا معالجة هذه الظاهرة الناقدة للإسلام، وأن نحاول معرفة أسبابها الحقيقية لاسيما أن الإيديولوجية الإسلامية لا تجد لها أصولاً أو صداً فى الدول الصناعية المتقدمة سواء كانت شرقية أو غربية، ولهذا فانها لا تحظى بالقبول السليم عند هذه الدول والشعوب ، بل يرى بعض المفكرين من هذه الدول المتقدمة أن

الإسلام يحمل فى طياته سمات القرون الوسطى الثيوقراطية التى كانت من أسباب قيام الحروب الصليبية ضده وضد شعوبه كما يزعمون ، وإذن يعتبر الإسلام فى نظرهم بهذه الصورة تهديداً مباشراً للحضارة الغربية يجب الوقوف أمامه بشدة لاستئصال شأفته ، والتكيل بشعوبه أينما وجدوا حتى لا يستفحل أمره فيقضى على الحضارة الغربية ويُعيد إلى الأذهان هجمات المغول والتتار على العالم الوسيط .

وقد كانت هذه الآراء المتعنتة وراء حملات الاستعمار المسعورة فى العالم الإسلامى كله، وقام وراء هذه الحملات فكر مسموم يقتر حقداً وعداوة على الإسلام وأهله، وتمثل فى طائفة المستشرقين وأتباعهم من الذين تخصصوا منذ القرن الثامن عشر فى تصوير البلاد الإسلامية بطريقة متخلفة تشجع القوة الغربية العسكرية الناهضة على اجتياحها طلباً لمصادر الثروة وبسط النفوذ، وهؤلاء المستشرقون هم الذين تخصصوا منذ القرن الثامن عشر فى تصوير البلاد الإسلامية بطريقة متخلفة تشجع القوة الغربية العسكرية الناهضة على اجتياحها طلباً لمصادر الثروة وبسط النفوذ، وهؤلاء المستشرقون هم الذين مهّدوا للغزو المادى للعالم الإسلامى، وجاء الجيل الثانى والثالث منهم ليقف فى عنف وضراوة حاملاً ما يسمى بالغزو الفكرى المضاد للإسلام .

ولم يكن هذا الفكر المعاكس للإسلام من حيث المبادئ والحركة لينتشر ويذيع إلا اذا كانت هناك تكة لتثبيت دعائمه تتمثل فيما يمتلكه المسلمون من أرصدة ذهبية ضخمة انزلت بهم فى متاهات التأخر والفساد وممارسة سلوك غريب عنهم قائم على قيم وممارسات تنبذها مبادئ الإسلام الصحيح ويعرف المستشرقون ذلك، تماماً ويدركون أنه لا يوجد أى ارتباط بين مبادئ الإسلام القويمة وتعاليمه الموصى بها بينها وبين سلوك المسلمين فى هذا العصر، ومع هذا

فهم أى الكثرة الغالبة منهم يتجاهلون هذا التمييز بين الناحيتين، ويتمسكون تماماً بتصوير المسلمين فى صورة شعوب تقع فى أسفل الدرك فيما يسمونه بالعالم الثالث ، وحينما يوجه إلى هؤلاء الذين يزعمون بأنهم رسل الحضارة الغربية المزعومة إلى الشرق تساؤل عن السبب الذى من أجله لم تستطع ان تصل بهذه الشعوب المستعمرة إلى المستوى الحضارى والإنسانى اللائق فى ظل قهرهم واستعبادهم لها، فإنهم يرددون دائماً ان هذه الشعوب ذات طبيعة عرقية وعنصرية متخلفة بالذات، وتفكيرها لا يرقى إلى مستوى التفكير الغربى القائم على المنطق وعلى الاستدلالات العقلية بصفة خاصة، ومن ثم فإنهم كشعوب غير آرية لا قدرة لهم على التفكير المستقل والمنتظم، أو أيضاً لا قدرة لهم على الابداع والتميز فى العلم، أو فى الفلسفة، أو حتى فى أسباب الحضارة التكنولوجية ، ويصلون إلى استنتاج أخير كان قمة الغلو فى النزعة العنصرية فى أواخر القرن التاسع عشر، وهو أن هذه الشعوب مادام هذا حالها فإنها لا يمكن لها ان تحكم نفسها بنفسها، أى أن تستقل عن مستعمرها من العالم الغربى "وقد تمثل هذا فى كتابات الكثيرين مثل رينان وجوينو وغيرهم من عتاة النزعة العنصرية" . يتعين علينا إذن أن نواجه الغرب المعاصر بإعطاء أهله الصورة الحقيقية للإسلام ومبادئه بالطريقة التى يفهمها الغرب .

وعيب الغرب على الإسلام أيضاً أن مثقفيه حينما يدافعون عن مبادئ هذا الدين، إنما يضعون أطراً فضفاضة للإسلام بمعناه الواسع الذى يغطى كل المذاهب والفرق الإسلامية، بينما يتعقب الغرب هذا الدين الحنيف فى مساراته الضيقة من خلال آراء الفرق الإسلامية السوية وغير السوية، ويعتمد البعض استبعاد مسار الموقف السنى البسيط والأقرب إلى العقل، وإلى الإنبايع الأولى المطهرة للدين، وشتان ما بين مذهب أهل السنة ومذاهب الباطنية ، والقرامطة،

أو غلاة الشيعة والدروز، والاسماعيلية، والنصيرية، والقاديانية، والبهاية التي خرجت من تحت عباءة البابية .

وقد نسي هؤلاء الذين يريدون تميع الأصول الإسلامية أن هذه المواقف لا يصح منها إلا موقف أهل السنة والجماعة، وأن كلاً من هذه المذاهب المنحرفة عن مذاهب أهل السنة إنما ينطوى على نفسه فى شبه جزر عقائدية تضر بالإسلام وبالمسلمين، وبمصالحهم الحيوية، وهنا كان على المسلمين أن يقفوا فى شدة ووضوح فى مواجهة هذه النعرات الطائفية الإسلامية، وأن يعاد النظر فى هذه المواقف عن طريق جماعة للتقريب بين المذاهب الإسلامية تعلن بصراحة شجب المذاهب الضالة والتشهير بها بين كافة المسلمين حتى لا تحقق الضرر بالأمّة الإسلامية وبالإسلام كعقيدة وممارسة، والأمر الذى لاشك فيه أن كل محاولة من هذا النوع ينبغي أن تلتزم بالكتاب والسنة فحسب، وأن تحذر من الاسرائيليات، ومن بعض الاجتهادات المضللة حتى يسلم الدين كله من غوائلها، وهذا أمر متروك لأهل الحل والعقد وعلماء هذا الدين .

ومما نأخذ على بعض الذين يتصدون لإظهار عظمة الإسلام الفكرية والمادية أنهم حينما يواجهون عالماً اشتراكياً يقفون فى صلابة موقف المساند للمذهب الاشتراكى مدعين أن الإسلام دين اشتراكى خالص، ولهذا فهو يساند الاشتراكية ويعضدها، وكذلك حينما أنهارت الاشتراكية، يعودون فيقولون أن الإسلام دين الرأسمالية، وأنه يساند الحرية الاقتصادية أى حرية السوق. وأيا ما كان الأمر يتعلق بالديمقراطية فإن المسلمين ينقسمون بصدد تفسير معناها إلى طائفتين، طائفة تقول بأن الإسلام دين ديمقراطى يشير بالديمقراطية إستناداً إلى مبدأ الإجماع وهم يفسرون قول القرآن ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ بأنه الدليل

القوى والحجة البالغة على ديمقراطية الإسلام، ونحن نوافق على هذا الرأي كما سبق أن أشرنا .

أما الفريق الثانى فهم يرون أن الشورى لاتعنى الديمقراطية بل المقصود بها أن الحاكم يشاور الرعية أى يتعرف على آرائهم فى أى أمر من الأمور، ثم يكون لنفسه رأياً قد يكون موافقاً لآرائهم أو مخالفاً لهم وهم بذلك يفسرون تكملة الآية ﴿فإذا عزم فتوكل على الله﴾ بأن الحاكم أو رئيس الدولة أو الخليفة هو الذى بيده سلطة اتخاذ القرار، وليس من الضرورى أن يلتزم فيه برأى الشعب، ولايمكن لنا فى عصر غلبة الشعوب، أى عصر الديمقراطية الحقبة أن نفس النصوص بهذه الطريقة إذ أن هذا التفسير يتنافى مع روح العصر ودواعيه ومتطلبات شعبه .

وهكذا نرى ان الغرب حين يواجه هذه الآراء المشتتة عن معنى الإسلام فى الحكم، وأنه يقبل كل النظم المعروفة عبر تاريخ البشرية الطويل ، يقولون أن هذا الأسلوب إنما يدل على أن الإسلام ومبادئه لاينطويان على موقف تحدد فكراً يسمح بقيام حضارة إسلامية مغاصرة تلتزم بمبادئها حدودها ومراميها ، والحق أن الإسلام فى جوهره إنما يقوم على التوحيد ، والتوحيد ليس أمراً فردياً فحسب، بل هو أمر اجتماعى بالدرجة الأولى وان هدفه هو إحداث التغيير فى المجتمع الإسلامى، إذ أن المسلم لايمكن ان يعيش فى جزيرة منعزلة عن العالم، وأن يتباعد أفراداه بل ينبغى أن يحاول تشكيل الجماعة الإسلامية التى يظللها التوحيد وتحكمها مبادئه وقيمه الصحيحة وهذا هو الذى يحفظ على الإسلام وجهه الصحيح فلا يتبدد هباءً وينقرط شيعاً . أما عن أن الإسلام ينطوى على نظام هيكلى سياسى واجتماعى واقتصادى معين، فذلك أمر متروك لأجتهادات المسلمين بحيث يكون لكل عصر تخطيط وصورة تتلائم مع هذا العصر بحيث

لا تخرج عن تعاليم الإسلام الأساسية ولا تتعارض مع الفطرة والعدالة الحقّة التي يستشعر بها الضمير ، وأخيراً بحيث لا تنتقص من حرية الإنسان وقيمته الفاضلة التي تحفظ عليه كرامته. ومن ثم فلا يضيرنا أن نقبس من الغرب بعض نظمته الرشيدة التي تتفق مع هذه المبادئ أو ليس الإسلام دين الفطرة ودين العقل، أى انه دين يتلاءم مع طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان عاقل، وكيف انه هو هو ويظل نسقاً واحداً فى كل زمان ومكان فلا يمكن التمييز أو التفرقة بين انسان بدائى وآخر متحضر الا من حيث السلوك الظاهر الذى قد يتبدل بالتدرج كلما أشرب الإنسان روح الحضارة والتقدم ، وعلى هذا النحو ليس هناك اى معنى لمذاهب القائلين باختلاف البدائين المتوحشين عن المتحضرين الغربيين من حيث الأخلاق والعقلية ، أو بمعنى آخر ليست هناك عقلية بدائية كما قال ليفى برول ، وعقلية غير بدائية ومتقدمة ، كما يقول الآخرون ، وهذا يعنى أيضاً أن هناك منطقاً واحداً للعقل يظهر بالفطرة كلما تقدم الإنسان خطوات فى طريق النظر والتحضر.

وليس أدل على ذلك من أن المسلمين قد بلغوا أوج حضارتهم فى العصر العباسى من النواحي المادية والثقافية كما سبق أن ذكرنا ، وكان الغرب لا يزال يغط فى سباته العميق منبهاً بحضارة الإسلام فى المغرب، وفى المشرق على السواء، فأين كانت عقلية الغرب اذن فى هذا الوقت ؟ لأننا اذا ربطنا التخلف الحضارى بطبيعة الإنسان وبمكونات عقله فإن معنى هذا اننا قد أوصدنا الباب أمام رقية وحضاراته إلى الأبد، ولما كان هذا غير صحيح بدليل أن الغرب استيقظ فى العصر الحديث بعد عصر النهضة ، لهذا فإن غفوة الإسلام الحالية لابد ان تتلوها يقظة إسلامية فى المستقبل القريب اذا دعم المسلمون حضارتهم

بالعلم والتكنولوجيا ونبتلوا خرافات الماضي واساطيره التى يروجها العقل والدين على السواء .

ينبغى إذن أن نواجه فى حزم التحديات الغربية التى تتمثل فى الصراعات الفكرية تلك التى يثيرها الغرب بهدف التأثير فى شبابنا، لاسيما بعد أزمة المعلومات التى يمر بها العالم اليوم ، وينبغى فى هذه الحالة أيضاً ان نعطي للشباب قسطاً كبيراً من ثقافة الإسلام وقيمه ومبادئه الحقيقية حتى يمكن لهم بها أن يتسلحوا ضد الأفكار المهاجمة للإسلام ، وبذلك نقضى على أزمة التدين بين الشباب المعاصر، ونعمل جادين على شغل أوقات الفراغ بالمدرسة والجامعة والمنزل والشارع، على أن أهم ما يواجهنا فى المستقبل هو ضرورة العمل على توحيد المناهج فى مدارسنا وجامعاتنا فلا يتشعب التعليم إلى مسار أجنبية تقضى على الهوية الإسلامية والعربية للطالب، ونمهد السبيل أمامه للإقبال على الحضارة المعاصرة وما تقدمه من علم وتكنولوجيا دون أن يفقد شيئاً من تراثه الأصيل ، والذى ينبغى إعادة النظر فى تنقيته وترشيده .

على أننا يجب أن لا نخشى كثيراً فكرة الغزو الفكرى فهو إنما يحدث اذا كان يصدر من شعوب بالغة الرقى إلى شعوب أخرى بالغة التأخر كما حدث بالنسبة للعلاقات الثقافية بين الغرب وبين زنوج أفريقيا مثلاً، ولكن القياس هنا غير مطابق لأن ما يدعى بالغزو الثقافى لبلاد الإسلام يُعد من قبيل الخطأ الفاحش ذلك لأن شعوب الإسلام لم تكن همجية أو بدائية أو متوحشة، بل كانت شعوباً أظلتها حضارة من أسمى أنواع الحضارات الانسانية سواء كانت الحضارات القديمة قبل الإسلام أو حضارة الإسلام نفسها ، ولهذا فإننا يجب أن نستبدل لفظ الغزو الثقافى بلفظ الانتشار الثقافى، وهو لفظ أو تعبير تطلوه

مسحة علمية اجتماعية، وهو أيضاً يعنى وجود تعايش سلمى بين الثقافات أو الحضارات المختلفة .

ولابد فى عصر اتفت فيه المسافات وتراكمت فيه المعلومات أن يكون الاتصال الثقافى والحضارى أسرع بكثير مما سلف بحيث نستطيع تشبيهه بما يحدث فى الأوانى المستطرفة ان لم تكن ثمت عوائق أو معوقات معاكسة والقياس مع الفارق .

ويفضى بنا الحديث عن الديمقراطية فى الإسلام والغزو الثقافى إلى التساؤل عما إذا كان هؤلاء الذين ينادون برفض فكرة الإسلام السياسى بعد ان وضعوا هم صيغتها فى ابتسار ماكر - عما إذا كان هؤلاء إنما يقصدون من وراء ذلك تفريغ الإسلام من محتواه الكامل سواء من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك لكى يعلنوها بصراحة بأنه لايمكن ان يتضمن دستورنا النص على ان الإسلام هو دين الدولة وأنه هو مصدر القوانين بكل صورها، أى انه مصدر النظم التى تدار بها وتنضبط مؤسسات المجتمع ومراققه .

واعتقد أن مناقشتنا لهذا الموضوع فى هذا الكتاب قد ألفت اضواءً على مفهوم الإسلام المتكامل والذي يجمع بين دفتيه كسل ما يتعلق بهيكل الحياتين الدنيا والآخرة، ومن ثم فإننا نؤكد هنا الشعار القائل بأن الإسلام المتكامل الذى هو ريب العقل والإنسان والفطرة هو الحل وليس الإسلام السياسى وحده كما شاء له المغرضون والماكرون أن يكون .

إن قبولنا لهذا الشعار أى الإسلام المتكامل يتطوى على قبولنا للمبادئ

التالية :

١ - الإسلام دين العقل ودين الفطرة فالكتاب والسنة يحضنان على النظر العقلى فى كل شئون الدين والحياة، وكذلك فى خلق الكون والإنسان، وفى الحياة والموت، وفى كل تغير يطرأ على المجتمع الإسلامى سواء كان متعلقاً بالفرد أو بالعلوم الطبيعية والطبية والبيولوجية ، أو بالمجتمع السياسى وعلاقة السلطة بالمسئولية ، وبكل ما يتعلق بإنتاج الثروة وتوزيعها ومستوى المعيشة وبالدخل القومى، ولا يمكننا ان نطالب الإسلام حين نشأته بالبحث فى كل هذه الأمور اذ أنها تمثل تراكمأ معرفياً ضخماً مر به الإسلام خلال أربعة عشر قرناً من الزمان حدث خلالها تغير عميق فى المجتمع وقيمه، والأمر الذى لا شك فيه أن تغير الايام يقتضى تغير الأحكام بحسب مبادئ أصول الفقه .

٢ - لما كانت المقاصد العليا للشريعة أى مصلحة الأمة الإسلامية تقتضى منا أن نعمل على تخلصها من الفقر والتخلف، وكيف أن أمامنا نموذجاً واضحاً فى العالم الغربى المعاصر تتفوق فيه الحضارة الغربية تفوقاً ساحقاً قائماً على العلم الطبيعى والتكنولوجيا والقوة العسكرية والسياسة، فأئنا يجب أن نتحرى سر هذا التفوق وكيفية الوصول إليه ذلك أن هذا التقدم الكبير والإنجازات العظيمة لم تحدث من فراغ، وقد ازدهرت العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، وكذلك الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى، ويجب إذن ان ترسخ فى أذهاننا فكرة الارتباط الضرورى بين تقدم العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وهذا ما غفلنا، عنه فمن الضرورى إذن ان يصاحب التقدم التكنولوجى تقدم فى العلوم الاجتماعية حتى نحافظ على هويتنا الحضارية ، وأن نأخذ دائماً بأحكام العقل حتى

نستطيع التغلب على رواسب الماضي التي قد لا تتفق مع المبادئ الأساسية للدين.

٣ - يجب أن نؤمن بأن التفسير المستنير للشريعة الإسلامية لا يمكن أن يتعارض مع حقوق الإنسان التي كفلتها مواثيق حقوق الإنسان العالمية إذ أننا ما دمنا نقول أن الإسلام دين العقل ودين الفطرة ، فإنه اذن لابد من أن ينطوى على مبادئ الأخاء والحرية والمساواة والعدل الانساني بما يحفظ على الإنسان كرامته ، ولا يمكن أن يكون ثمة أدنى تعارض بين التفسير المستنير للشريعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٤ - لا ينبغي أن تتحكم الأغلبية في الأقلية العرقية أو الدينية حينما تتولى هذه الأغلبية السلطة السياسية، ويجب أن يتحرى الدستور الحفاظ على حقوق الأفراد سواء كان من الأغلبية أو من الأقلية ، وفي ظل التعددية الفكرية ينبغي أن يتاح للأحزاب ضمان تداول السلطة، والحرية الشخصية، وحقوق المرأة، ونظام العقوبات الجنائية، والفوائد المصرفية، والمساواة التامة بين المصريين في كل شيء، ونحن نجد كل هذا في القرآن والسنة فضلاً عن إنطواء الكتاب والسنة على دستور كامل في الأخلاق الفردية والاجتماعية فكيف يمكن إذن القول بأنه لا يمكن أن نضع دستوراً إسلامياً نابعاً من هذين الأصلين الكبيرين ؟

يبدو إذن ان التقصير في هذا الأمر إنما يعود إلينا كبشر وإلى الفكر السياسي عند المسلمين وضحالته بحيث نجد أساطين هذا الفكر يرمون في أحضان الفكر السياسي الغربي ومسمياته حتى لا يجهدوا أنفسهم في تلمس أى نظام آخر يصلح للشعوب الإسلامية مع أن أى نظام إسلامى لا يتطلب من

المفكر سوى الالتزام بالشرعية الغراء والتي تنبع في حقيقة الأمر من الفطرة
الانسانية الصحيحة ، وعن العقل والضمير الإنساني، ولهذا فإن أى نظام
إسلامى لا يمكن أن يتعارض مع مطالب الحضارة والمجتمع السياسى المدنى.

خاتمة

لقد عاجلنا في هذه الدراسة مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه عالمنا الإسلامي، ألا وهي مدى استيعاب الإسلام كعقيدة وشريعة لفكرة الإسلام السياسي، التي تبشر في نظر البعض بقيام حكومة دينية، يتحقق عن طريقها مبدأ عدم الفصل بين الدين والدولة على خلاف الصورة التي أفضى إليها التطور التاريخي في الغرب، والقائمة على الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية بطريقة أساسية وحاسمة .

وقد أوضحنا في أكثر من موضع في هذا الكتاب كيف أن الإسلام في جوهره، وفي ظروفه يختلف من حيث الشكل والمحتوى عن المسيحية، كما لاحظنا منذ البداية أن هذه قضية قد وضعها العلمانيون في وضع خاطئ، إذ أنهم قد شعروا بمدى سيطرة الدين على كل مناحي الحياة، وعلى مفاتيح المسيرة إلى الآخرة، وكيف أن المسلم الحق ينبغي أن يمسك بتلابيب الدنيا والآخرة معاً ونواصية، ولا سيما إذا كان الدين ينطوي على حلول لمعظم ما يصادفه المسلم من مشكلات في حياته الدنيوية، وكذلك فقد تطرقنا في حدودنا على المعارضين لمعنى ارتباط الدين بالدولة في الإسلام، وكيف أن هذه ظاهرة لا يُشارك الإسلام فيها أي دين آخر، وأن الذين يريدون أن يفصلوا الدين عن الدولة إما علمانيون يرون أنه ينبغي تطبيق هذا الفصل قياساً على ما حدث بالنسبة للمسيحية، وهذا قياس خاطئ أو أنهم يتربصون الشر بالعالم الإسلامي ويتوقعون كل الشر من الأمة الإسلامية المترابطة، لا سيما إذا التزم أفرادها بتعاليم الدين ومبادئه، وكفوا عن المهاترات وإشعال الصراعات الطائفية البغيضة انطلاقاً من تفسيرات فرعية لارتباطها مع أصول الدين، ثم حاولنا بعد ذلك

أن نتطرق لإعطاء صورة لمعنى الإسلام المتكامل، وكيف أن الكثيرين لا يدركون تماماً الصورة الكاملة للإسلام، ويصدرون أحكاماً مبتسرة لا تتفق مع حقائق الإسلام، بل تنسجم مع أباطيل خصومة دون أن يحس أصحاب هذه الأحكام أو يشعروا بذلك، فمنهم من يخشى أن تقوم حكومة دينية تفرض رأى الواحد من حيث إنها ستكفر من لا يتبع رأيها، وتسم أفعال المعارضة بالحرام، وأوامر الحكومة الدينية بالحلال، وبذلك تقضى على كل أصحاب الأحزاب المعارضة، وينتهى أمر الديمقراطية السياسية بانتهاء أمر التعددية الحزبية .

ويرى بعض أصحاب هذه الأحكام والمتصدرين ، أن هذه الحكومة الدينية ستنتهى إلى ديكتاتورية ثيولوجية تنبذ الرأى ، وتقضى على الديمقراطية .

ويبدو أن هؤلاء المتخوفين من التمسك بارتباط الدين بالدولة فى الإسلام قد خشوا كثيراً من أن يحتكر رجال الدين السلطة السياسية، فيحولوا بينهم وبين الوصول إلى هذه السلطة، وبذلك تصبح المسألة مسألة سعى إلى الحكم بأى ثمن، الأمر الذى يُكرس له معظم السياسيين نشاطهم السياسى ، وتمثل فى غاية تطلعاتهم الحزبية .

إلا أننا يجب أن نلاحظ أن هؤلاء لم يكن فى مقدورهم أن يتعرفوا تماماً على حقيقة الدين الإسلامى، أو أنهم يتعمدون عن قصد إظهار الإسلام بهذه الصورة الناقصة .

وكما سبقت لنا الإشارة فإن الإسلام إنما بُنى على عقائد وفروع، والعقائد هى الأصول العليا للإسلام، ولاخلاف بين المسلمين حولها، فإذا وقع هذا الخلاف فلا بد أن تنجم عنه انحرافات خطيرة عن جوهر الإسلام وحقيقتة كما حدث بالنسبة للفرق المارقة عن الإسلام والتي سبقت الإشارة إليها ، وهذا

يعنى ان المسلم الحق ينبغي له أن يترصد لكل هجوم على العقائد الإسلامية، وأن يحاول مواجهة هذا الهجوم فكرياً على الأقل مهما كان الأمر يتعلق بالتعددية الحزبية فى ظل الديمقراطية أو دعوى الحفاظ على حرية الفكر مادامنا قد التزمنا بأن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، إذ كيف نسلم بما يراه البعض من أننا لا يجب أن نهاجم أصحاب الآراء الالحادية والمهاجمين للدين ونلوذ بالصمت فلا نرد عليهم ، فكأنهم على هذا النحو يرون الحرية فقط من زاويتهم، أى أنهم يريدون ان يكونوا أحراراً فى الهجوم على الإسلام، ثم تغل يد المسلمين ولا تفتح لهم الحرية للرد عليهم، وهذا منطق معكوس يراد له أن يطبق فى بلاد الغالبية العظمى فيها من المسلمين.

والامر الذى لاشك فيه أن موقف الإصلاحين الإسلاميين الذين يتمسكون بالديمقراطية يتيح تماماً فرص الخلاف والمناقشة حول الفروع، أى يسمح بتبادل الآراء والاجتهادات التى تدور حول الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ ، وكذلك فإن كل المذاهب الإسلامية لاتعترض مطلقاً على قيام أهل الذمة بممارساتهم وبعقائدهم إذا لم يكن فيها هجوماً أو تنديداً بالإسلام ومبادئه .

وقد عرف العالم كله تاريخ الإسلام الطويل أنه منذ نشأته الأولى قد اتسم بالتعايش ، وبالتسامح مع أهل الذمة ورعاية حقوقهم إذا لم يهاجموا المسلمين ويظاهروهم فى الدين .

أما الإشكال الذى يثيره العلمانيون من ناحية التمييز بين الحلال والحرام، وكيف أن الحكومة الدينية ستكفر من يعصون أمرها، فهذه مبالغة لم تحدث فى تاريخ الإسلام، بل إن الفقه الإسلامى قد احتوى على كثير من الاحكام

المختلفة أو المتفاوتة . حيث اتباع النص الظاهر أو تأويله اتفاقاً مع ظروف وملابسات الحياة، لاسيما فيما يختص بالفروع والمعاملات ، ومن هنا نشأت مذاهب الفقه الأربعة ، ويمكن لنا التوسع في هذه المواقف حتى تلتقى مع معنى الحزبية مادامت لاتتعلق بأى أصل من الأصول الدينية التى يقوم عليها بناء الدين، وينبغى فى هذه الحالة أن يحاول أصحاب هذه المذاهب أو أهل الحل والعقد أن يجدوا لهذه الاحكام موقعها الصحيح فى الدين وعقائده حتى يضمن هؤلاء أن تكون سياسة الحزب كأداة سياسية لمذهب فقهى معروف، ومن ثم يصبح الحكم الأفضل على الافعال الصادرة عن الإسلام بالجواز أو عدمه، أما احكام الحلال والحرام فإنها تنصب فقط على الكبائر وهى تلك التى يتفق أصحاب المذاهب الفقهية على أنها تتطلب تطبيق الحدود، ومن ثم فلايصح تكفير من يختلفون مع المسلم فى الفروع، أما الاختلاف حول الكبائر وهى من الاصول فإنها لاتفضى إلى تكفير مرتكب الكبيرة مادام يقام عليه الحد .

وخلاصة القول أن الاختلاف فى رأى لاسيما فى غير الأصول لاينجم عنه صراع عقائدى يؤدى إلى إراقة الدماء، أو إلى إختلاف جذرى فى شئون الحكم .

ولما كان العلمانيون يريدون أن يقيموا الدولة على أسس من الابداع والعقل والحرية والعداة الاجتماعية، لذ فقد عرضنا عليهم مفهوم الإسلام، وكيف أنه دين الفطرة، وأن العقل السوى المبرء من الهوى يمثل الفطرة الصحيحة فى نظر الإسلام، وأن على المسلم ان يلتزم بحدود العقل، ومن ثم فإن العقيدة والعقل متطابقان وهذا ما انتهى إليه الكثيرون من مفكرى الإسلام، ومنهم ابن سينا، وابن رشد، ويكون معنى ذلك أن الإسلام لما كان دين الفطرة السليمة، لهذا فمن يتفكر فى قواعده كما وردت فى القرآن الكريم وفصلتها

السنة النبوية سيجد أنها موافقة تماماً للمنطق العقلي المستقيم، وسيعلم حتماً كيف ان الله سبحانه وتعالى قد نزل الذكر الحكيم موافقاً للعقل وللطرة السليمة ومن ثم فلا يوجد تعارض مطلقاً بين العقل والنقل، وعلى العقل أن يعضى فى طريقة على أساس من حرية الفكر لفهم مضمون الوحي وتفسير معانيه وتأويل مرامييه، مادامت هذه هى رسالته كوسيط بين القوة الإلهية العظمى والإنسان الذى يدبر شئونه ، وعليه ان يستخدم كلاً من أساليب التفسير والتأويل لادراك مرامى واهداف القوة الإلهية، ومحاولة ترسم الطرق العملية لتحقيق السعادة الإنسانية وإشاعتها بين الناس وإرساء قواعد الخير الأخلاقية، وهنا يرتبط التنفيذ العملى بالأصول النظرية فى السياسة، وفى العدل والاقتصاد ، والاجتماع ، والاخلاق فإذا فعل المسلمون ذلك وتبنى كل فريق رأياً له فى هذه الناحية أو تلك من الفروع أفعد هذا توطيداً ودعماً للحكومة الدينية التى يرفضها العلمانيون وأضرابهم ؟

لقد حاولنا تمهيد السبيل لقبول معنى ، ارتباط الدين بالدولة فى الإسلام بأن أوضحنا كيف أن الاختلاف فى رأى وفى الأحكام بين الفرق الإسلامية على الأقل من حيث الفروع لايشكل جريرة فقهية تخضع للحلال أو الحرام. ولقد لاحظنا أيضاً أن الكثيرين يشيدون بالموقف العقلانى للفلاسفة، وبموقف المعتزلة بصفة خاصة من حيث أن هؤلاء يترسمون خطى العقل والحرية فى تطبيقهم للدين ومبادئه. ولهذا فقد حاولنا إعطاء صورة موجزة لحركة الاعتزال منذ نشأتها حتى يمكن الاستفادة من تعاليمها ومسيرتها الكبرى فى تثبيت دعائم الدولة الإسلامية التى يحق لها أن تطالب بأن يكون لها مكان الصدارة فى حياة المسلمين بعامة .

وكان علينا أيضاً أن نعالج بعض مشكلات الإسلام المعاصر في مواجهة الغرب ومعاداته التقليدية للإسلام، وأن نعرض لحقيقة الصراع المرير بين الإسلام وخصومه في معترك السياسة الدولية وتحديات النظام السياسى الجديد ، وقد اتضح لنا كيف أن الهجوم قد اشتد على الحركات الإسلامية سواء كانت معتدلة أو متطرفة ولاسيما بعد أن إنهار التوازن الدولى وتفتت الاتحاد السوفيتى، وحاولت الولايات المتحدة أن تضع نفسها فى مكان السيد الأمر للعالم كله فى النظام الجديد، وقد نسى هؤلاء جميعاً - أى المتربصون بالإسلام وأهله - أن هذا الوضع السياسى الدولى غير المستقر من الممكن أن يكشف عن أمور خطيرة وأهمها - إمكان - بروز قوة إسلامية ناهضة تقود مايزيد على مليار مسلم يتحركون شوقاً إلى الارتباط والاتحاد وإعلاء شأن الأمة الإسلامية ، ولاينقصهم إلا الإعداد الجيد لقواتهم والاختيار الصحيح لحكامهم الذين لايلتزم معظمهم - حالياً - بتعاليم الدين أو مبادئه .

ويبدو أن المفكرين فى العالم العربى قد تنبهوا إلى خطورة هذا التيار الإسلامى الصاعد ، الأمر الذى يدعوهم إلى أن يتوجسوا خفية من ظهور إسلاك قوى متماسك ، ولهذا كله فقد عهد هؤلاء المعادون للإسلام إلى الهجوم عليه باستمرار حتى لا تكون له أية مكانة أو دور فى أى نظام عالمى جديد .

ولاشك أننا فى هذه الكلمة الأخيرة نحاول أن نعالج الموضوع من زاوية جديدة، وهى أنه لما كانت حقوق الإنسان هى مدار الاهتمام والنظر فى الحكم على سلامة النظم السياسية العالمية، وخلوها من الأخطاء والآفات ، وانطباقها على حياة الشعوب لتحقيق آمالها فى الحرية والعدالة الإجتماعية، وكانت قد أتاحت لنا فرصة لحضور لقاء عالمى حول حقوق الإنسان فى البرتغال عام ١٩٩١م ، حيث لاحظت أن المناقشات فى هذا المؤتمر كانت تدور حول

ارتباط حقوق الإنسان بالإتجاهات السياسية والاجتماعية، وقد اتفق الحضور على ان المجتمعات الشمولية التي لاتتاح فيها حرية التعبير لايمكن أن تلتزم بتطبيق حقوق الإسلام في بلادها، لأنها تحيط نظامها بمجموعة من الأوامر والقرارات الاشتراكية التي تحد من بعض الحريات في سبيل تحقيق نوع من الاتزان الاجتماعى والإقتصادى، ولاسيما في المواجهة بين الطبقات العاملة وغيرها من الطبقات الأخرى، وكذلك فإن حقوق الإنسان لايمكن أن يكون لها أى احترام فى ظل نظم الحكم الديكتاتورية الفردية، يبقى إذن التسليم بأن المجال الصحيح للتطبيق الأمثل فى حقوق الإنسان هو فى نطاق النظم الديموقراطية القائمة على حرية الأفراد وعدم الإلتزام بالنظم الاشتراكية التي تحد من هذه الحرية .

ولقد حاول بعض المتناقشين فى المؤتمر أن يتكلموا عن الإسلام كعائق لتطبيق حقوق الإنسان من حيث أن الدين هو علاقة بين الإنسان وربه وليست بين الفرد والمجتمع وكيف أن هذا رأى قد التزمت به السعودية فى تحفظاتها على حقوق الإنسان، وقد أغفل هؤلاء المعارضون الردود المقنعة التي صاغها بعض المفكرين الإسلاميين حول هذا الموضوع ومحملها اننا ينبغي أن نستعرض حقوق الإنسان كما رسمتها اللجنة الخاصة بها والمنبثقة عن المجلس الأقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، ثم نحاول معرفة هل توجد هذه المبادئ فى الكتاب والسنة أم لا ، ولايضير الأمر بعد ذلك أن هذه المبادئ والحقوق التي أقرها الإسلام تكون ملزمة للفرد وبالدرجة الأولى فى الصلة بينه وبين الله إذ أن هذا لايمنع أن تشكل هذه الحقوق نوعاً من الصلة بين الفرد والمجتمع أيضاً ، لأنه ليس هناك نص فى الإسلام يمنع من أن يرتبط الفرد المسلم بمجتمعه فى ظل تعاليم الدين ومبادئه ، وإذا كان الإسلام ينطوى على كل الحقوق والواجبات الإنسانية التي يقرها المجتمع الأنسانى العالمى فإن هذا يعنى أن الإسلام نظام

سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى لا يمكن ان يخرج بمسار البشرية عن الحدود
الوضعية التى يتمسك بها العلمانيون أو الذين يتربصون بالإسلام، ولا يهمهم
كثيراً ما يقضى به حكم العقل ودواعى المنطق فى هذه القضية حتى ولو كانت
شبهة الرجعية أو السيطرة الدينية غير مقبولة فى عصرنا هذا ، إنما الذى يهم
هؤلاء والذى لا نستطيع أن نتفهم مواقفهم بصدده إلا على هذا الأساس ، هو
أن كلمة الإسلام تقض مضاجعهم والدليل على ذلك أنهم يضعون المصالح
الشخصية والقومية كغايات لأخلاقهم الفردية والاجتماعية فلا يضيرهم أن
تنتقص حقوق الشعوب أو الأفراد مادام ذلك لا يتعارض مع مصالحهم
ومكاسبهم، وأكبر دليل على ذلك بعض مواقف الأخلاق النفعية فى الغرب،
ومنها البراجماتية التى تزن كل شئ بميزان العمل وحده دون أى نظر أو ترسم
للمثل وللبادئ المطلقة .

إن كلمة الإسلام تقضى على هلوئهم النفسى ولا تسمح لهم بالاستمرار
فى ملاحقة الانحراف والفساد والخروج عن أبسط مسلمات الأخلاق والقيم
الإنسانية ، وعلى أية حال فإن نظرة موجزة على حقوق الإنسان^(١) فى الإسلام
وعرضها للمقارنة بينها وبين حقوق الإنسان كما أوردتها وثائق الأمم المتحدة
كفيلة بأن تبين أن الإسلام ينطوى تماماً على كل هذه الحقوق، بل إنه قد توسع
فى الكثير منها قبل أن تخرج على الناس صكوك حقوق الإنسان فى مختلف
مراحل التاريخ، فقد شملت حقوق الإنسان فى الإسلام : الحقوق الشخصية
والذاتية، والفكرية، والاقتصادية، والقانونية ، والسياسية ، وكذلك إلزام
الإسلام بتأكيد معنى العدل والمساواة . وتأكيد الحريات العامة ومنها حق التعبير

(١) راجع د. محمد فتحى عثمان : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانونى

الغريبى - القاهرة - دار الشروق ١٩٨٢ "النتائج"

عن الرأى، وحق الملكية أن يكون هذا كله مكفولاً للنساء والرجال على السواء وللمسلمين ولغير المسلمين، وبالنسبة للفرد والجماعة والدولة أيضاً، وفى الإسلام نجد أيضاً أن الحق يقتزن بالواجب فحق الفرد يقتزن دائماً بحق الجماعة عليه، وكذلك تقتزن حقوق الإنسان فى الإسلام بأنه يتجاوز الاتجاهات الوضعية وذلك بإرتباطه بشريعة الله عز وجل الأمر الذى يجعله أكثر رسوخاً بالنسبة لضمائر الأفراد وللمجتمع على السواء، وهذا مما يجعل إحقاق الحق واجباً على صاحب الحق نفسه على الذى يكون عليه. وإذا أردنا أن نلخص كل مبادئ حقوق الإنسان فى نطاق الحرية والعقل والمسئولية الفردية والاجتماعية التى ترتبط أوثق إرتباط بالمسئولية الدينية أى بالتكليف الشرعى، فإننا لن نجد خيراً من تطبيق المعتزلة لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذا الذى يفرضه الإسلام على الفرد وعلى المجتمع كله ودولته، بل على الحكام أنفسهم. أما ضمان تطبيق حقوق الإنسان فانه كان مرتبطاً بتطبيق نظام الحسبة فى الإسلام^(١) الذى كان من إختصاص والى المظالم، وتولى نظام الحسبة الآن فى شئ من القصور بعض الوزارات التنفيذية، بينما كان المحتسبون يلتزمون بالتنفيذ المباشر لاحكامهم فى الأسواق والأماكن العامة مباشرة تحقيقاً للردع السريع لكل عوامل الانحراف، والفتن، والفساد.

ومن الجدير بالذكر أنه لا بد من التنبيه إلى ضرورة أن يستند المشرعون فى تشريعاتهم إلى هذه الأصول الإسلامية التى كانت سباقة إلى الدعوة للحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه بدرجة تفوق مواقف المنادين المحدثين بحقوق الإنسان — كما سبق أن ذكرنا — أو مبادئ الأخلاق العامة والخاصة وما أتفق

(١) راجع : رسالة ماجستير تحت إشرافنا عن الحسبة فى الإسلام ونظائرها المعاصرة — كلية

الآداب — جامعة الإسكندرية ١٩٩٣ .

عليه الإنسان فى كل زمان ومكان من فضائل العقل والحس ، ومع ما تقبله
الفطرة الإنسانية المجردة من الأهواء وما يرتضيه العقل والمنطق القويم .

ونختتم كلامنا هذا بأن نضع إشتراطاً واحداً ، وهو ألا ينبرى أنصاف
المثقفين الاسلاميين أو العلمانيين أو الحكام، أو كل صاحب مصلحة فى
الوقوف أمام المد الإسلامى لكلى يعطى لنا رأيه فى النظام الإسلامى، وعمّا اذا
كان هناك ثمة إرتباط جوهري بين الدين والدولة فى الإسلام أم لا؟ إذ ينبغى أن
يكون هذا الذى يصدر حكماً فى هذه القضية الأساسية ممن درسوا الإسلام
دراسة بعيدة عن الأهواء والمصالح المفسدة للنظر وللعمل على أن يستبعد فى
بحثه الممارسات الإسلامية فى العصور السابقة تلك التى كان يحيد فيها بعض
الحكام عن الإسلام ومبادئه، ذلك أن الإسلام لا يمكن أن يتحمل أوزار
الممارسات الخاطئة للمسلمين فى أى عصر من العصور، ونحن ننبه هنا أخيراً إلى
أن إلزام البعض بالشعارات البراقة، والعلمانية، والوضعية، والعقلانية غير
السليمة، واستبعاد المبادئ الدينية ... ان ذلك إنما يعد من الأمور الخطيرة على
الإسلام والمسلمين ، وفى مقابل هذا يجب أن توضع الأمور كلها موضع دراسة
عقلية تحليلية متعمقة للإجابة على سؤال هام وهو هل يمنع الإلتزام بتعاليم
الإسلام من الأمور التالية :

- ١ - احترام حرية النرد والجماعة، وكفالة الحريات العامة وأهمها حرية التعبير.
- ٢ - إقرار الديمقراطية بكل صورها مع إلزام بالتعددية الحزبية، وعدم إقرار
الحكم الشمولى والذى يتمثل فى سيطرة حزب واحد على الحكم .
- ٣ - ألا تكون المساواة والعدالة المطلقة مدخلاً إلى إستغلال الأفراد والجماعات
والإخلال بعدالة توزيع المنتج الاجتماعى .

٤ - ان يكون هناك من القرارات أو القوانين ما يحفظ القيم الأخلاقية وغيرها في المجتمع مع كفالة المراجعة والردع لكل الانحرافات التي تظهر في المجتمع.

٥ - رفض المجتمع بشدة لكل دعاوى العصمة للحاكم ، وكذلك دعاوى التكفير وسلب الولاية الشرعية عن الدولة إلا إذا أتى ذلك عن طريق الإجماع ، أى أن يتم عزل الحاكم عن طريق السلطة الشرعية اذا لم يلتزم بتعاليم الدولة الإسلامية .

٦ - ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن فكرة الحاكمية لله مرتبطة بفكرة علم الله المحيط ، وكيف انه مادام الفرد مسلماً فإنه لا بد من أن يسلم بأن الحكم لله وحده، ولكن علم الله المحيط لا يضغط على العبد في تصرفه وسلوكه وإلا لبطل معنى الجزء الأخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الحاكم أو ولي الأمر أو رئيس الدولة ليس مفوضاً من الله، أى أنه ليس لديه أى تفويض إلهي بممارسة سلطات الحكم وشئونه ، وإلا لما كان هناك أى معنى لقوله تعالى ﴿وَأمرهم شورى بينهم﴾ وكذلك فإن هذا التفويض الملزم سيبتل تماماً معنى البيعة للحاكم الإسلامى أى قيام اختيار الحاكم على أسس ديمقراطية، وهذه البيعة هى مسلمة أساسية فى الإسلام، وأتينا تتساءل هل كان هذا التفويض عند أصحابه من الشيعة مثلاً - الذين يسلمون بهذه الآراء - هل كان له أى تأثير على الالتزام الدينى أو الاخلاقى أو السياسى لجميع الأفراد والجماعات الإسلامية التى تؤمن بهذه الآراء، إذ لو صح ما يفترضه العلمانيون من أن الحاكمية لله ستعطل السلطات المدنية، وستكون مقبرة للحرية وللфكر وللعلم والثقافة على وجه العموم، ولكان معنى هذا التسليم بأن الحضارة الإسلامية فى كل

صورها كانت زيفاً ، فان التقدم الحضارى المعاصر فى إيران، وفى باكستان، وفى غيرها من الدول التى ينتشر فيها التشيع يعد من قبيل الزيف والبهتان إذا سلمنا جدلاً أنها تنعم بالديمقراطية بكاملها، وهذا غير صحيح. بمعنى أنه لاتعارض بين الحاكمية الالهية، وبين ممارسة الناس الحرية لحياتهم ولسلوكلهم حتى لو أدى بهم ذلك إلى ان تطبق عليهم الجزاءات المختلفة ، وقد سبقت لنا الإشارة إلى أنه اذا كانت المسيحية قد تدخلت فى حياة الناس وفى علمهم فى القرون الوسطى، واخضعت كل أنشطتهم لوجهة النظر الدينية، فاننا نجد أن الإسلام استند إلى تعاليم الكتاب والسنة التى ليست من صنع البشر العاديين والتى لم تتغير على مدى العصور بالزيادة أو بالحذف بعد اكتمال معنى الدين، وهكذا لم نجد فى الإسلام أى "أكليروس" يتحكم فى الناس ويطاردهم أو يصادر حرياتهم ماداموا متمسكين بعقائدهم الأساسية كما وردت فى كتاب الله بالإضافة إلى سنة رسوله الكريم ﷺ بل إن البعض من المسلمين يرون الالتزام بالقرآن وحده وعدم التمسك بما ورد فى السنة ، إذا لم يرد له أى مقابل فى نصوص القرآن ، بل أننا نذكر أكثر من ذلك ، أن الدولة لاتعاقب من لا يصلى أو لا يصوم أو لا يزكى أو لا يحج ان استطاع إلى ذلك سبيلاً، أو حتى من يرفض النطق بالشهادتين ، بل ترك أمر هؤلاء كلهم إلى الله أى إلى الحساب الأخرى وهذا ما تلتزم به الدولة الحديثة فى الإسلام فهى ترغب ولا ترهب، تبشر ولا تنفر ... فأين إذن التضييق على حرية الأفراد وإلزامهم بالقيام بممارسة شعائر الإسلام أو بضرورة إعتناق عقائده فلا شأن للدولة الحديثة بأى مروق عن الدين مادام ينحصر فى دائرة حرية الفرد وحده. أما اذا حاول أن يدعو إلى الإلحاد علناً أو أن يسب المسلمات الدينية عن طريق وسائل الاعلام مثلاً، فإن أية جماعة تحترم

نفسها لا بد من أن توقف دعواه وأن تدفع به إلى المحاكمة لينال جزاءه العادل من قصاص المجتمع الإسلامى .

وسيقول البعض أن بعض المذاهب المادية تنكر الدين بصفة عامة فكيف تهاجمها وتقضى بذلك على حرية الفكر وحق التعبير؟ والرد على ذلك :إن المسلمين قد تسامحوا فى العصر الحديث بأن تذاغ فى مجتمعاتهم الآراء الدارونية، والماركسية، والوضعية، وغيرها بشرط أن يتاح الرد عليها فى كل مناسبة، وألا يتربص أصحابها بالدعاة الإسلاميين الذين يتفقدونها عن طريق الوسوسة وشحن نفوس الحكام بالبغضاء والحقد على الإسلاميين فى كل مكان، وإظهارهم دائماً بمظهر المتأمرين على الحكم حتى يتوجسوا خيفة منهم، وبذلك تقوم الصراعات الدموية بين الحكام والجماعات الإسلامية وحتى المعتدلة منها كنتيجة للوشاية الظالمة والحاكمة من أصحاب النعمة من الماركسيين والعلمانيين والماديين ، وهذا ما يحدث اليوم على الساحة السياسية فى معظم بلاد الإسلام، وكذلك فينبغى أن يكون للمسلمين حق الردع القوي العنيف لكل من تسول له نفسه مهاجمة الرموز الإسلامية الكبرى مباشرة وإعلان ذلك على الناس، ومن بينها التشكيك فى نبوة الرسول والأنبياء وإظهار الأولياء بصورة لاتليق بمكانتهم الروحية، وتدنيس المساجد وأماكن العبادة، وتحريف نصوص القرآن ، والسخرية من كل المواقف الدينية وغير ذلك من الدعاوى المستفزة التى يدفع بها أعداء الإسلام للنيل من عقيدته ومبادئه، وكيف أنه من الواجب شرعاً على المسلم أن يواجه هؤلاء الذين يخرجون إلى الناس بالسب فى المعتقدات الدينية بالردع والمحاسبة الواجبة .

وهكذا فإننا لا نجد أياً ما قلبنا الأمر أى مدخل للمعرضين على الارتباط بين الدين والدولة فى الإسلام، وقد اتضحت لنا الاجابات الحاسمة من خلال

هذا الكتاب على ضحالة مأخذهم ، وكيف أن الإسلام هو دين العقل والحرية، وأن مبادئه وشريعته موجهة دائماً كما يتبين لنا من مقاصده إلى إسعاد الإنسان وتحقيق خلافته في هذه الدنيا مادامت هي المسيرة إلى الآخرة، وهكذا فإن المقصود كما ذكرنا هو الهجوم على الإسلام والقضاء عليه كدين حتى يتفكك المجتمع الإسلامي وينال منه أعداؤه، ونحن كفيلون كمسلمين بالوقوف في مواجهة أعداء الإسلام والخارجين عليه من غير المسلمين .

إلا أننا نتوجه إلى الله بأن يساعدنا في كف شرور وغوائل المتربصين بالإسلام من بين الذين يعيشون بين ظهرائه ، ومن يلوذون بهم من بعض الحكام الذين يتظاهرون بأنهم يساندون هذا الدين ، وهم في الحقيقة أشد ضرراً ونكيراً على الإسلام وأهله من غير المسلمين ، والله يهديهم جميعاً إلى الحق وإلى صراطه المستقيم .

ملحق

المدخل الإسلامى للأيدولوجية العربية

(نحو أيدولوجية عربية إسلامية)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ
إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَهَارُونَ وَمَا
أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ
مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾

البقرة - ١٣٦

معنى الأيديولوجية^(١)

تضاربت الآراء منذ القرن الثامن عشر إلى عصرنا هذا حول تحديد مدلول "الأيديولوجية" والمعاني الذي ينطوى تحتها هذا المصطلح بحكم اشتقاقه ، ونحن نسأل عما إذا كان اللفظ يشير إلى مجموعة الأفكار المجردة المستمدة من الإحساس كما يرى De Tracy واضع هذا المصطلح في القرن الثامن عشر، أو أنه أريد به - في عصر نابليون - الدلالة على فئات المعارضة السياسية لحكمة

(١) Aiken (Henry), The Age of Ideology, Mentor Books, U.S.A., 1956.

يصف المؤلف القرن السابع عشر بأنه عصر العقل، والقرن الثامن عشر بأنه عصر نقد العقل، أما القرن التاسع عشر فهو عصر الأيديولوجية ويسم مذاهبه الفلسفية جميعاً بالطابع الأيديولوجي .

Aron(L.), Ideologie, Recherches Philosophiques (Vol.VI, 1937,P.65)

Barth (Hans) , Wahrheit und Ideologie, Zurich, 1945.

كتاب شامل وجامع عن الأيديولوجية .

Goldmann (Lucien), Sciences Humaines et Philosophie, Paris 1952.

وينطوي الكتاب على محاولة لتعميق مضامين الموقف الماركسي.

Gurvitch (George), Sociologie de la Connaissance, Paris.

يعرض هذا الكتاب لجميع الآراء مع اتجاه واضح الى الانطلاق من الفكر الماركسي .

Marx (Karl) and Engles, The German Ideology, Berlin, 1932.

ويشتمل هذا الكتاب على مقدمة نقد الاقتصاد السياسي بقلم كارل ماركس - لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية بقلم أنجلز .

Moreno, Who Will Survive, New York, U.S.A.

يشتمل هذا الكتاب على فصل عن الأيديولوجية .

Picavels, Les Ideologues, Paris, 1891

Popper (Karl), The Open Society and Its Enemies, London; 1945.

يهاجم كارل بوبر فكرة الأيديولوجية .

Parsons (Talcott), The Social Systems, Glenco, 1951.

وهو يبحث في الأيديولوجية في الاتجاه المعارض لوجهه النظر الماركسية في العلوم الاجتماعية

E.of Philo; Webster's Dict; Voc. Philo., Lalande, Int. Ency.of Social Sciences.

من بين الجمهوريين والثوريين، أم يشير إلى مجموعة الأفكار المعبرة عن مصالح الطبقة الاجتماعية كما يرى كارل ماركس وأنجلز — وكيف أن الأيديولوجية في نظره إنما يقصد بها مجموعة الأفكار التي تنطبق باسم البورجوازية، والتي كانت — في نظره — لاتستقيم مع الماركسية أى مع المادية الجدلية التي نصبها هو واتباعه علماً للطبيعة ، ومع ذلك فقد أصبحت المادية الجدلية نفسها فيما بعد سلاحاً أيديولوجياً للطبقة العاملة ، وارتبطت بالعلم والمعرفة فى نطاق التراكيبات الفوقية الظاهرة .

والحقيقة أن الأيديولوجية لايمكن أن تتطابق مع العلم على أى صورة من الصور من حيث أنها لاتخضع لمنطق العقل لانطوائها على وعى تاريخى يعبر عن وجدان الجماعات والشعوب وارتباطها بالسلوك فى الحياة — وليس على فكرها النظرى فحسب — بل عن ارتباط الموقف الفكرى والشعورى بسلوك الأفراد والجماعات فى خضم الحياة .

على أن مفكراً مثل أيكين Aiken يرى أنه حتى الفكر الفلسفى النظرى المجرد لايعتبر ترفاً تحف به المخاطر ، بل هو فى حقيقة الأمر عنصر لازم وضرورى لاغنى عنه للانسان اذ هو ذو تأثير أيضاً على سلوك المرء فى مضمار الحياة ، (المقدمة Age of Ideology P. VIII) ومع هذا فنحن لانتفق مع هذا -الرأى ذلك لأن النكر النظرى قد ينحصر تأثيره المباشر فى نطاق الصفوة من المفكرين، وربما امتدت آثاره إلى الجمهور فيكون إنتشاره بصورة مبتسرة مهزوزة كما حدث بالنسبة للوجودية فى عصرنا هذا .

وقد أشار كارل مانهيم (فى كتاب الأيديولوجية واليوتوبيا) إلى أن ثمة نوعين من الأيديولوجية : فاسدة وهى التى ننعت بها آراء الخصوم فنقول : "أن

أيديولوجيتهم فاسدة ولا تقوم على أسس صحيحة ، وأن أصحابها يعلنون غير ما يظنون من آراء ويستترون وراء شعارات زائفة تخفى نواياهم الحقيقية حفاظاً على مصالحهم واطماعهم ، وينطبق مدلول هذه الأيديولوجية المذمومة على الأيديولوجية النازية التي كانت تعلن على الملأ أنها تعبئ الشعب الألماني لرفع الظلم الذي حاق به بعد هزيمته في الحرب العالمية الأولى والحفاظ على المجال الحيوى لهذا الشعب، بينما كانت تخفى في بداية الأمر طابعها العنصرى والتوسعى. وينطبق هذا كله أيضاً على الأيديولوجية الصهيونية التي تخطط للتحكم فى المنطقة بل وفى سياسات العالم أجمع تحت ستار انشاء وطن قومى لليهود المستضعفين فى الارض، كما ينطبق على أيديولوجية جنوب افريقيا وأيديولوجية البيض ضد السود فى أمريكا .

أما النوع الثانى من الأيديولوجية فهو الذى يعبر عن التركيب أو البنية الفكرية لطبقة من الطبقات فى عصر من العصور، أو يشير إلى الطريقة التى ينظر بها فرد أو جماعة إلى عالم الواقع .

ولكن مفهوم الأيديولوجية الآن قد اتسعت دائرته إلى حد كبير فأصبحت لا تعنى طبقة دون أخرى بعد أن تحللت الطبقات إلى فئات، وتلاشى المفهوم الطبقي الماركسى مع ظهور عوامل وضغوط اجتماعية جديدة وشيوع أفكار التحرر والسلام والعدل ومناداة الشعوب فى كفاحها العادل ضد الاستعمار والتخلف بآراء ثورية سياسية واجتماعية واقتصادية تؤلف فى مجموعها أيديولوجية خاصة لكل فريق من البشر، بل إن انقسام العالم الى شرق وغرب قد كشف عن أيديولوجية للغرب تقوم على أساس نظرية اقتصادية خاصة تبني فكرة السوق الاوربية المشتركة ، ونظرية اجتماعية وثقافية لها طابع مميز يختلف عن اقتصاد الشرق الشيوعى ومفاهيمه، وثقافته المكونة لأيديولوجيته .

وهناك بعد الغرب والشرق نجد مجموعة الدول النامية أو دول العالم الثالث ولها أيديولوجيتها الخاصة بها. ولا يزال كل تجمع أو فريق ممن ذكرناهم يبدل غاية جهدة في مجال العلم والتكنولوجيا لدعم أيديولوجيته وتثبيت أركانها، ويزعم أصحاب كل أيديولوجية أنهم يتوخون النظرة العلمية والانسانية، ويتمشون بطريقة موضوعية مع العقل والمنطق و مبادئ العدالة ، بل وتحمل شعاراتهم الدعائية ما يفيد أنهم مع الحق سائرون وعلى مستوى الخير سالكون، وهذا كله لا ينفى ذاتية منطلقهم الذي يشجب أى أثر للموضوعية، ومن ثم فإنه كما يقول أحد المفكرين : "إن صراع الأيديولوجية المعاصرة إنما يكشف عن زيف وتهاوى الكثير من مبادئها مما لا يسمح بأن نضع معيار نقيس به مدى صحتها أو صدقها ، فتظل فى دائرة الأوهام والأساطير والأحلام تحتل نوعاً من الصحة البراجماتية فحسب، وذلك فى حالة تحققها ونجاحها بالقوة الغاشمة، ومثال ذلك ما ادعاه الألمان من "أن ألمانيا فوق الجميع"، وما ادعاه اليهود من "أنهم شعب الله المختار"، وما ادعاه موسوليني من أنه صاحب ميراث الحضارة الرومانية، وأن البحر الأبيض بحيرة إيطالية الخ

وقد أنجز روبرت لين Robert Lane مؤخرًا (وهو أحد الكتاب الأمريكيين المعاصرين) كتابا عن الأيديولوجية السياسية^(١) كشف فيه بأسلوب علمى استثنائى وإحصائى - بعد دراسة قام بها فى بيئة مكانية محدودة فى الولايات المتحدة الأمريكية - عن ثلاث اتجاهات فى البحث عن الأيديولوجية: أ - الكشف عن الأيديولوجية السياسية المتكاملة عند العاديين من البشر.

(١) Lane (Robert), Political Ideology, Free Press, New York, 1968.

ب - وتقودنا حصيلة هذه الوقائع الأولى إلى الكشف عن منابع الأيديولوجية واصولها فى الثقافة وفى تجربة المواطن العادى وخبراته الذاتية ، حيث نتعرف على مصادرها وأسباب استمرارها بوجه عام .

ج - واستناداً إلى حصيلة (أ) ، (ب) نتجه للكشف عن الطرق والأساليب التى تساند بها الأيديولوجية النظام السياسى القائم مهما كانت صبغته، وكذلك النظام الاجتماعى .

ولكن هذا الاتجاه الجديد فى دراسة الأيديولوجيات عند (روبرت لين) يحاول فيه صاحبه اعتبار الأيديولوجية السياسية الممثل الوحيد والهام لأنواع الأيديولوجيات ، ثم يتدرج من مفهوم المواطن العادى لها إلى أن يصل إلى مصادر الأيديولوجية، وأخيراً إلى الكشف عن الأساليب التى تساند بها الأيديولوجية النظام السياسى .

أما منهجنا فى البحث فهو لا يقتصر على المفهوم السياسى للأيديولوجية فحسب بل يستهدف الإحاطة بالمعنى العام للأيديولوجية من النواحي السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والأخلاقية، والمزاجية، وكل ما ينطوى عليه الشعور العام للمواطن من وعى ديناميكى بتاريخه متأثراً بالبيئة المكانية والبشرية، ومؤثراً فيمن حوله من البشر ومتأثراً بهم . فقد أدرك علماء الاجتماع المعاصرين أن دراسة الأيديولوجية لدى أى جماعة يجب أن تتجه إلى رصد نسيج العلاقات المترابطة داخل الجماعة المدروسة بحيث نصل بعد هذه الدراسة العلائقية إلى الكشف عن النسق الذى يحرك هذه الأيديولوجية ، وقد اختصت

المدرسة السوسيو مترية بالقيام بمثل هذه الأبحاث ولا سيما عند جوفيتش،
ومورينو .

ولما كان من العسير القيام بمثل هذا البحث الميداني في مدة قصيرة، فضلاً
عن أهمية الدراسة الفلسفية والتاريخية في هذا الموضوع، لهذا فنحن نكتفي
بعرض وجهة نظر مبدئية تعد كفرض إجرائي يصلح للتحقيق الإمبريقي في
المستقبل، ومع هذا فإتينا نحس بأن الوقائع التي نعرضها إنما نستشفها من خلال
الوجدان العربي خلال التاريخ واستمداداً من أصوله وينابيعه الأولى .

وسيكون من السهل علينا أن نرصد المعطيات الأيديولوجية في الوجدان
العربي إذا ما وضعنا نصب أعيننا تعريفاً للأيديولوجية يجمع الاتجاهات
الصحيحة التي أشرنا إليها .

تعريف الأيديولوجية :

الأيديولوجية تنطوي على مجموعة من العقائد والأفكار والتصورات
والمشاعر، والتقاليد، والآمال، والظروف الزمانية والمكانية التي تؤثر في أنماط
السلوك للأمة والجماعة . ومن ثم فلا بد من ملاحظة الارتباط الوثيق بين الفكر
والعمل في مكونات الأيديولوجية بصفة عامة والأيديولوجية العربية التي نحن
بصدد الكلام عنها بصفة خاصة .

ماهى الأيديولوجية العربية :

ماهى الخطوط العريضة للأيديولوجية العربية ، أهى مجموعة الأفكار، والقيم والآمال، والأهداف التى تؤثر فى سلوك المواطن العربى بقطع النظر عن الأفكار والمعارضات الخاصة بالجماعات الصغرى المنطوية تحت التجمع العربى الكبير، ومنها آراء الصفوة التى يمكن أن تشكل بذاتها أيديولوجية خاصة يعتنقها فريق من المثقفين ؟

ولكن مدار البحث فى رسالتنا هذه هو التعرف على أفكار المواطن العربى العادى، ومشاعره، وتصورات وآماله فى المستقبل ، تلك التى تحدد مسار تجربته الحوية الواعية التى يرتبط فيها تراث الماضى بآمال المستقبل وأهدافه .

منهج البحث :

والأمر الذى لاشك فيه أن هذه المعطيات التى سنعرض لها هى بعينها وقائع الوجدان العربى التى يمكن لنا استشفافها من خلال الاتصال المباشر ووسائل الإعلام ومراجعة أمهات كتب التراث، ومتابعة الأحداث على مسرح الحياة العربية المعاصرة. وأخيراً فإنها وقائع تنبع من وجدان عربى يشهد بها غير العربى، وينطق بها العربى، ويشعر بأنها احساس وأفكار تنطلق من جوانبه، وتنطوى عليها جوانحه .

الأساليب الاجتماعية والأساليب العقلية :

ومن ثم فإن الباحث فى مجال الأيديولوجيات لا يتوقع أن تنكشف له النتائج على صورة تركيبية منطقية، أو على صورة عقائدية متماسكة من خلال

العمل الميداني - سواء أكان من قبيل المسح أو منصبا على عينات مختارة - ،
اللهم إلا إذا تدخل في عملية الصياغة أصحاب مذاهب ونظريات عقائدية
يحاولون اقحامها على أفكار المواطن العادي، وهذا نوع من الإيحاء العقائدي
الذي قد ينطوي على تفسير أو آخر للحركة القومية فيرتفع كالشعارات عن
طريق السلطة المؤقتة ، ثم لا يلبث أن ينهار ويتلاشى في غمضة عين -
كرواسب وزبد الصراعات القومية المستعمرة - إذا لم يكن على ارتباط وثيق
بوقائع الوجدان الشعبي العام .

مصادر الأيديولوجية العربية

وعلىنا قبل أن نكشف عن وقائع الوجدان العربى أن نحدد مصادر أو منابع الأيديولوجية العربية أو الأصول التى تصدر عنها الأفكار والمشاعر والأحكام التى تحدد أنماط السلوك العربى. وقد لانستطيع الاحاطة بهذه المصادر كلها لما ينطوى عليه هذا المسلك من خطورة لأنه يهمل بعض المصادر المجهولة لدينا والتى توافدت تأثيراتها على المنطقة العربية من خلال عمليات الانتشار الثقافى التى وجدت فى هذه المنطقة مجالا فريداً للتقابل والاختمار والتفاعل فى بيئة مكانية هى نقطة التقاء بين قارات ثلاث . ولهذا سنكتفى باستعراض أهم هذه المصادر وهى : العروبة ، والدين ، والبيئة المكانية والثقافية ، واللغة، والتاريخ المشترك ووحدة المصير .

وليس هناك شك فى أن هذه المنطقة التى يسكنها العرب تشكل وطنا لهم يمتد من المحيط إلى الخليج العربى، وتعتبر فى الجزء المركزى منها - أى ما يسمى بالشرق الادنى - منطقة هبوط الروحى ، وحياة الأرض فيها ترتبط بأحكام السماء وتصطبغ بلونها، وهى منطقة ظهور الأديان السماوية منذ دين ابراهيم عليه السلام إلى ظهور محمد ﷺ ، ولهذا اصطبغت الحياة اليومية للمواطن العادى فى هذه المنطقة بصبغة روحية ذات رباط وثيق بأحكام السماء ونذر الغيب ومواعيد النبوة وأقطاب الحياة الروحية ومثلها . يتساوى فى هذا الشخص الممارس للعبادات وغير الممارس لها فى الأديان الثلاث وغيرها، وبعبارة أخرى فان الخشية من عقاب السماء بعد الموت ولقاء الله فى عالم آخر غير منظور، يعتبر امتداداً حتمياً ومنطقياً لحياتنا هذه، قد صبغ حياتنا فى هذه المنطقة بصبغة الدين وبالشعور الدينى على وجه العموم .

العروبة والإسلام :

ولما كان الإسلام هو دين أغلبية المواطنين فى المنطقة، وكانت العربية لغة القرآن، وكان روح الإسلام وثقافته هما لحمه الثقافة العربية وسداها منذ أن دخلت الامة العربية طور التكوين القومى منذ أربعة عشر قرنا مضت ، فأثرى الإسلام تركيبها القومى الداخلى وأمدھا بامكانات جديدة فى مسيرة تطورها، فان أول ما يتبادر إلى اذهاننا هو التساؤل عن العلاقة الجدلية بين الإسلام والعروبة؟ فهل يتعارض الإسلام مع العروبة ، أو تشتق العروبة من الإسلام، أو ينطوى أحد الطرفين على الآخر؟؟

إن الاجابة عن هذا السؤال تلقى ضوءاً كاشفاً على مضمون التيار الوحدوى العربى ومداه، من حيث الوحدة العربية — كحركة قومية عظمى ضاربة فى المنطقة تستمد وجودها من كيان عربى انصهرت حياته وآماله فى بوتقة تاريخ مشترك طويل ولغة قومية حية معبرة عن متطلبات الحضارة والحياة والعلم والفن — هى الركيزة الأولى فى بناء الايديولوجية العربية .

لقد تسرع لفيف من المثقفين ففرغوا معنى العروبة من كل محتوى دينى، ونادوا بعلمانية القومية العربية متأثراً منهم فى ذلك بمبادئ الثورة الفرنسية العلمانية وخضوعاً لبعض العوامل المحلية التى تخوف القوميون من خطورة استغلال الاستعمار لها فى اشاعة الفرقة واعاقة التيار الوحدوى .

ولكن الحقيقة التى لامناص منها هى أن اللغة العربية — وهى وسيلة التفاهم بين العرب — لايمكن ان تزدهر أو تحيا بدون دستورھا الأول أى القرآن.

ولهذا فإن الكثيرين ممن أسهموا في حركة إحياء التراث العربى فى الفترة الأخيرة من العصر العثمانى ، وقبل الحرب العالمية الأولى، وكانوا من رجال الدين المسيحى كالاب "أنستانس مارى الكرملى" - قد درسوا القرآن واستمدوا لغتهم منه مع احتفاظهم بعقائدهم ، وهذا يعنى أن العربى لابد له - إذا أراد أن يحتفظ بصلة "العروبة" - أن يلتزم لغة وثقافة وحياة بالقرآن . وهذا التخريج يفضى بنا إلى التمييز بين الإسلام بالمعنى العقائدى ، والإسلام بالمعنى الحضارى.

الإسلام العقائدى والإسلام الحضارى:

فالمسلم بالمعنى العقائدى هو الذى يؤمن بالعقيدة الإسلامية ويلتزم بأداء عباداتها وفرائضها ، والمسلمون العقائديون يشكلون الغالبية العظمى من العرب.

أما المسلم الحضارى فهو الذى يدين بدين سماوى آخر غير الإسلام ولكنه يدخل فى الزمرة العربية ، لأنه يشترك مع الغالبية فى اللغة والتاريخ المشترك والآمال والأهداف فضلاً عن البيئة المكانية، ويعترف مع المسلمين جميعاً من تراث فكرى وثقافة واحدة، وعلى هذا نجد أسماء كثيرة من أهل الذمة شقت طريقها فى الدول الإسلامية عبر التاريخ ومنهم الوزراء والأطباء والمفكرون، وهؤلاء جميعاً قد أظلتهم الحضارة الإسلامية وجاءت أفكارهم وليدة البيئة الإسلامية وثمره للإنتاج الثقافى الإسلامى فى ذلك الوقت .

وعلى هذا النحو فإن العرب : مسلمون وغير مسلمين عقائدياً يندرجون جميعاً تحت معنى الإسلام الحضارى. ونحن فى محاولتنا تفسير المحتوى الواقعى للعروبة وبيان كيف أنه يرجع إلى الإسلام، لانتلص تفسيراً أو تحليلاً متعسفاً،

فالحق أن المواطن العربى بعامة لا يكاد يفصل بين معنى العروبة ومفاهيم الإسلام، وعلى الباحثين - إذن - أن يتعرفوا على مصدر هذا الفهم الشائع عند غالبية الشعوب العربية .

وحدة الدين :

على أن ثمة تفسيراً لمفهوم الإسلام قد يقنع المتصدرين للدعوى العلمانية ومن التف حولهم، وهو تفسير نابع من ذات النصوص القرآنية:

لما كان المصدر الأروحد للأديان السماوية هو إله واحد، فمن ثم ينبغى أن يكون ما يصدر عنه من رسالات متطابقة من حيث الجوهر، ويكون اختلافها بحسب الزمان والمكان ومناسبات النزول فحسب، وهذا يفرض علينا أن نتناول هذه الأديان من منظور واحد تكاملى، إذ لا تعارض بين اليهودية الحقّة والمسيحية الحقّة والإسلام الحق، بل لابد أن يكون ثمة تلاق وارتباط وتكامل بين هذه الأديان جميعاً.

ونحن نجد فى القرآن تصديقاً لهذا البرهان النظرى البحت، وتواجهنا آى الذكر الحكيم بما نزل على الرسول الكريم يوم الفتح : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾^(١) .

والمقصود بداهة بهذا القول الآلهى ، أن الله قد ختم رسالاته بالإسلام وأنه أكمل به معنى الدين .

ولما كان الله عز وجل قد ذكر فى محكم آياته أن الرسالات السماوية

(١) ٣/٥ .

بدأت بإبراهيم أبى الأنبياء^(١) وأن إبراهيم كان مسلماً حنيفاً ولم يكن يهودياً أو نصرانياً^(٢) وإن الإسلام الذى جاء به الرسول الكريم، تلقياً من الوحي، هو ختم للإسلام الذى بدأ به إبراهيم - يكون معنى هذا أن مطلق الدين السماوى هو "الإسلام" كما ورد فى الذكر المبين ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾^(٣).

فقد بدأت مسيرة الإسلام بإبراهيم وتتابعت مسيرة الوحي من السماء وتمثلت فى مواقف عدة منها ثلاث رئيسية هى الموسوية والعيسوية والمحمدية، فثمة أربع مراحل كبرى للإسلام هى : الإسلام الإبراهيمى الحنيف ثم الإسلام الموسوى ثم الإسلام العيسوى ثم الإسلام فى مرحلة الختم على عهد الرسول.

نزول الوحي على موسى لهداية قومه وتبصيرهم بشريعة الله وتميزت التوراة بطابعها الحى، ولكن اليهود فسقوا وبدلوا الكلم عن مواضعه، وقست قلوبهم واعتدوا على أنبيائهم، فكان من الضرورى أن ترسل السماء كلمتها بدين الحب (الله محبة) دين عيسى بن مريم لكى يصلح قلوب بنى اسرائيل، ولهذا جاء مفرغاً من الشرائع التفصيلية .

(١) ﴿فأقيم وجهك للدين حنيفاً فطرت الله التى فطر الناس عليها، لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (سورة ٣٠ الآية ٣٠) .

(٢) ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين﴾ سورة رقم ٣ / آية ٦٧ وكذلك الآية رقم ١٣٥ - سورة ٢ .

(٣) سورة رقم ٣ / آية ١٩ وراجع أيضاً الآيات التالية التى تعطى لنا فى مجموعها صورة متكاملة عن وحدة الدين، ويشير الرقم الأول إلى السورة والرقم الذى يليه للآيات : ١٠٩، ٦٢/٢، ١٣٥، ١٤٠ - ١٩/٣، ٦٤، ٦٧، ٨٤، ١١٣، ١٩٩ - ١٢٥/٤، ١٦٢ - ٣/٥، ٤٤، ٤٨، ٦٩ - ٥٣، ٥٢/٢٨ - ٤٦/٢٩ - ٣٠/٣٠ - ١٤/٤٢ - ٢٨/٤٨، ٢٩ - ٥٥/٩٨ .

وجاء الإسلام المحمدى ليجمع بين التياراتين : المادى والروحى وليتم
الشريعة ، وهذا هو معنى الآية ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وقول الرسول
الكريم " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " وفى هذا التفسير رد على الذين
يتشككون فى معنى انتهاء الرسالات بالرسول الكريم ، فالله سبحانه وتعالى قد
أتم نوره وأكمل كلمته بالقرآن الذى جمع بين دفتيه قواعد السلوك والهداية فى
الدنيا والاخرة .

وهكذا نجد فى مقولة "وحدة الأديان" على النحو الذى سقناه — تفسيراً
وتدريجاً لما يشعر به المواطن العربى العادى من حيث انتمائه الأول إلى الإسلام،
وإنه إذا فرغنا العروبة من محتواها الإسلامى بالمعنى الحضارى على الأقل نجد لها
معنى لدى هذا المواطن الذى هو محور الدراسة للكشف عن أيديولوجيته .

ومع هذا فإن الأديان الأربعة الكبرى تصل فى النهاية إلى نتيجة واحدة ألا
وهى التوحيد فاذا أضفنا إلى ذلك أن "الإسلام يعنى التسليم بأوامر الله ونواهيه
وطاعتها والانقياد والاستسلام لله عز وجل ... وجدنا أنه لا يوجد فى هذا
المعنى للإسلام ما يبرر ما حدث من احتكاكات تاريخية بين أصحاب هذه
الأديان السماوية" .

فخرج من هذا العرض إلى أن التجانس والتماسك الذى يؤسس مفهوم
الأمة العربية ويصلح أساساً لقيام دولة عربية واحدة، إنما يستمد مقوماته الواقعية
من الإسلام كدين وكحضارة على السواء يرسم معالم الطريق لسلوك المسلم
فى مضمار الحياة وينطلق من حقيقة راسخة هى أن الله كرم هذا الشعب

العربى فانزل القرآن بلغته^(١) وبذلك رفع قدره فى نطاق الامة الإسلامية على العالمين^(٢) .

وهكذا أصبح الإسلام عقيدة وسلوكاً، يشكل البنية الأساسية للحياة العربية وقد أسهم فى بنائه المسلمون وغير المسلمين من العرب، فكان لهم تاريخ وكانت لهم أمة، وصار ركيزة أساسية من ركائز الوجود القومى العربى، ويعتبر المنطلق الاول نحو بناء مستقبل عربى للمسلمين وغير المسلمين من العرب .

فليس هناك شك إذن فى أن المواطن العربى إنما استمد معنى الأمة ومدلولها من مضامين الإسلام دين الأغلبية العربية بالاضافة إلى وحدة اللغة والاصل والتاريخ المشترك. وهنا نجد أن غير العربى أمة ونسباً لا يلبث — حينما يحويه التجمع العربى الكبير — ان يكتسب من معينه قوام خلقه وصفاته المزاجية مادام يتنفس فى جو الحضارة العربية ذات الثقافة الضاربة فى أعماق التاريخ، والمتفتحة على مستقبل مفعم بالامل والتقدم والتى بلورتها الظروف التاريخية والمكانية ووحدة المصير والحركات الثورية من أجل قيام نظام سياسى عربى موحد .

ومما يجدر الاهتمام به أن الإسلام هو أول الاديان وآخرها الذى احكم النظر فى تنظيم هذا البعد السياسى والاجتماعى، فبعد أن أتم بناء الفرد أخلاقياً اتجه إلى وضع الحدود والمعايير لتنظيم علاقاته مع أقرانه من البشر على أساس من العدل والحرية والمساواة . فظهرت صورة التكافل الاجتماعى فى محيط القومية

(١) ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾ س١٢ / آية ٢ .

(٢) ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾ سورة ٣ / آية ١١٠ .

العربية الواحدة الرامية إلى اقامة دولة ذات سيادة تحكم الأقاليم العربية وترعى شئون هذه الامة المتماسكة، ولذلك كام من الضروري أن يكون لدى القائمين عليها تصور ما للنظام السياسى لهذه الدولة .

وعلى هذا النحو، فبعد أن رتب الإسلام للفرد حقوقه وواجباته وأفاض فى توجيهه إلى المثل والغايات الأخلاقية، عنى بأن يصب هذا كله فى بنية النظام السياسى للأمة دون استبداد أو جور على حقوق الأفراد .

النظام السياسى :

والكلام عن شكل هذا النظام يدفع بنا إلى أسلوب المقارنة المطروق بين النظم السياسية على اختلاف أشكالها. والحق ان النظام السياسى الإسلامى أقرب إلى الديمقراطية منه إلى سائر واشكال النظم الاخرى، وهى ديمقراطية قائمة على الشورى^(١) .

ولكن القرآن والسنة لم يحددا شكل النظام بصورة قاطعة ، فترك للمسلمين تحديد معاله عن طريق الاجتهاد العلقى، ولم يكن العصر حينذاك يسمح بتطبيق الديمقراطية الاثينية على الرغم من أن الفكر السياسى الإسلامى كان قد عرض لها .

وإذا كان المسلمون قد سلكوا من قبل (بعد الرسول والخلفاء الراشدين) طريقا يتعارض مع الديمقراطية الحقة واتبعوا أسلوب الحكم الفردى الاستبدادى

(١) ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ ٣٨/٤٢ .

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَقُضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ ١٥٩/٣ .

أحياناً ، فإن ذلك لايعنى ان النظام الممارس يستمد شرعيته من أحكام الدين^(١) .

فالقرآن ينص على ضرورة الحوار بين الآراء المختلفة في غير العقائد أو في غير ماورد فيه نص قرآنى واضح وصريح، ولايعنى الحوار هنا مجرد الاستشارة ولكنه حوار لايد أن ينتهى الى العمل برأى الأغلبية المطلوبة التى يشار اليها بالإجماع فى أصول الاحكام .

ولما كانت الدولة فى هذه العهود غير مرتبطة ارتباطاً عضوياً وثيقاً بجمهور المسلمين أو برجل الشارع العادى بصفة خاصة، لهذا فقد فسر الإجماع عند البعض على أنه إجماع أهل الحل و العقد أى ذوى السلطة والمفكرين والفقهاء وغيرهم، ولكن ما ينطبق على هذا العصور التاريخية لايجب بالضرورة أن ينسحب أيضاً على عصرنا هذا، لاسيما وأن النصوص الإسلامية قد تسمح فى رأى البعض بأن تكون الشورى على مستوى القاعدة الجماهيرية العريضة .

والأمر الثانى أن رئاسة الدولة أى الامامة أو الخلافة لايد أن تتم بالبيعة سواء أكانت صورية فى كل نظام وراثى ، أو عامة فينشأ عنها النظام الجمهورى^(٢) .

(١) ونشير هنا إلى ان حكم الفرد المستبد يتساوى فيه الحكم الوراثنى والحكم الجمهورى على السواء، وقد تستقيم الديمقراطية فى ظل الملكية أو الجمهورية اذا ما سهر الحاكم على تدبير شئون الرعية وتطبيق أحكام الشريعة .

(٢) وقد تحقق هذا الشرط خلال عصور الإسلام التاريخية بالمبايعة الصورية فى نطاق الوراثة الأسرية ولم تكن الحقبة التاريخية الماضية تسمح بغير هذا التنسيق الملكى الوراثنى . على أن أصحاب منعب التشيع قد قصروا الامامة (رئاسة الدولة الدينية والزامية) على الوراثة الدموية لرسول الله ﷺ.

هكذا تؤسس الديمقراطية الإسلامية شعار الحرية فى الوجدان العربى وهى الركيزة الثانية للمجتمع العربى الإسلامى، إذ أن ديمقراطية الإسلام إنما تقوم على أساس من الحرية والعدل والتزام حدود الله فى المجتمع، وإقامة توازن بين حق الله وحقوق الناس وتبنى موازين العدالة الاجتماعية تحقيقاً للتكافل الاجتماعى وإشاعة الأمن والاستقرار فى نفوس المسلمين فى ظل نظام يؤمن بعدالة توزيع المنتج الاجتماعى عن طريق تطبيق مبدأ الحلال والحرام - والالتزام بالحدود التى شرعها الله حماية للضعيف من القوى وللفقير من الغنى .

ونحن إذ دققنا النظر فى هذه التعاليم الخالدة خرجنا منها بصورة واضحة عن أسس النظام السياسى والاجتماعى فى الإسلام وهى تحدد فى مجموعها

- وكان البعض أيضاً قد قصرها على القريشيين عامة وليس على بنى هاشم خاصة الأمر الذى تصدى المعتزلة لشعبه فى إبانته .

أما الوجه الآخر للبيعة التى تصدر عن أهل الحل والعقد أو جمهور المسلمين عامة - تطبيقاً لمبدأ الإجماع - فقد تبناها فريق من المجتهدين وقصدها بها التلليل على أن الإسلام يؤيد النظام الجمهورى الديمقراطى

ونحن فى بحثنا هذا إنما نعرض لآراء الطرفين التزاماً منا بمتطلبات البحث العلمى غير أننا نلاحظ بهذا الصدد ما يلى :

أولاً : أن الإسلام لا يعطينا صورة معينة ومحددة لنظام الحكم السياسى . بل لقد حرصت نصوصه على الإشارة إلى جملة من المبادئ العامة التى ينبغى للمسلمين الاسترشاد بها فى كل زمان ومكان، وبذلك تركت مجالاً لتطويع النظام حسب دواعى التطور التاريخى للبشرية وفى ثناياها الأمة الإسلامية . وهنا نلمس مواطن الحكمة فى أعماق صورها .

ثانياً : إنه مهما اختلفت آراء الفقهاء حول شكل النظام السياسى وبنيته، فإننا نجد اتفاقاً بين جمهورهم على أن الإمامة لا تختلج إلا على المسلم الذى يتميز بصفات كثيرة يعدها الفقهاء كالمأوردى وغيره فى كتبهم ومنها الورع والتقوى والفضيلة واكتمال العقل ونضج الفكر، والعلم بشئون الدين والدنيا الخ

شكل هذا النظام الحرى بأن يسمى باسم "العدلية الإسلامية" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الإسلام ديناً سماوياً وأنه سابق على المذاهب الاشتراكية المعاصرة تاريخياً من حيث اللفظ والمفاهيم السائدة ، فإننا لانرحب كثيراً بوصف النظرية الإسلامية بأنها اشتراكية أو داخلية تحت المد الاشتراكي.

ذلك أن الإسلام يقيم نظاماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً على أسس الحرية والعدالة والمساواة، بحيث لا يتقيد إلا بتعاليم السماء التي تتطابق مع فطرة الإنسان وفكره الحق — فكان النظام العام الذى يستمد جذوره من القرآن يعتبر نظاماً إنسانياً بالدرجة الأولى رغم أن مصدره الهى .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الديمقراطية الإسلامية — كما أشرنا — تقيم وزناً لآراء المجتمع وافراده، وهى ليست من نوع الديمقراطية الشعبية الموجهة التى تعصف بالحرية والديمقراطية وتخضع البشر لانساق من التنظيم الحديدى القائم على البطش والارهاب تحقيقاً لمزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكأنها تقضى على حرية الانسان وسعاداته وامنه وطمأننته فى مقابل احداث مزيد من الرفاهية والتقدم لهذا الانسان نفسه، وثمة تناقض صارخ لا يستسيغه العقل ولا يرتضيه الوجدان .

والاسلام فى جوهره لا يعترف بالتساوى المطلق بين الناس فى الداخل^(١) والثروة ولا فى العلم والجهل ولا فى مراتب التقوى^(٢) بل المساواة الحققة انما

(١) ﴿والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق﴾ ٧/١٦ ﴿والله ييسط الرزق لمن يشاء من عباده﴾ ٦٢/٢٩.

(٢) ﴿ان اكرمكم عند الله اتقاكم﴾ ١٣/٤٩ ومعنى الآية ان الناس يتفاضلون من حيث التقوى والصلاح ولكل منهم منزلته حسب تقواه .

تكون فى حق المسلم - مهما كان مركزه - فى الحرية والعدل وكفالة المعيشة الإنسانية اللائقة بالبشر .

ولهذا فإن القرآن ينص على أن الطبقات الفقيرة لها (حق) وليس إحساناً فى أموال الاغنياء^(١) .

وكذلك فهو يحذر أصحاب الثروات من منعها من التداول فى السوق حتى يعم نفع دوراتها المالية المسلمين أجمعين وحتى لا تتركز الثروة فى أيدي قلة تحتكرها فتخضع النظام السياسى لسلطانها^(٢) .

هذا فضلاً عما سنه المشرع من فرائض كالزكاة، وما أعطاه للحاكم من سلطة فرض المكوس والضرائب حماية للوطن من اعداء الخارج وعدم استقرار الداخل . وإذا كان الإسلام يتجه بنظامه هذا - سواء من النواحي السياسية والاجتماعية والأخلاقية إلى الموقف الوسط الذى أشار إليه القرآن^(٣) ، هذا الموقف الذى تتفق معه جميع صور العُدم أى الفقر المدقع، وكذلك جميع صور الثروة والغنى الفاحش - إلا أنه لا يحاول مصادرة جسم رأس المال اذا كان قد

(١) ﴿الذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ ٧٠ / ٢٤ - ٢٥ ﴿وآتوهم من مال الله الذى آتاكم﴾ ٢٤ / ٣٣ .

(٢) ﴿والذين يكتزون ذهباً وفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فيبشروهم بعذاب أليم﴾ ٩ / ٣٤ ﴿ويل لكل همزة لمزة ، الذى جمع مالا وعدده، يحسب أن ماله أخلده﴾ ٤ / ١٠١ - ٣ ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون جولة بين الاغنياء منكم﴾ ٥٩ / ٧ .

(٣) ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾ ٢ / ١٤٣ .

حازه أصحابه عن طريق الحلال^(١) . وذلك خلافاً لما تلتزم به بعض المذاهب الاجتماعية الاخرى .

والأمر الذى لا شك فيه أن الإسلام — على هذا النحو — إنما يتطابق فى تعاليمه مع فطرة الانسان الحققة، بلا غلو أو اسراف وذلك لان البشر جميعا يحبون التملك^(٢) وهم يختلفون الواحد عن الآخر ، قدرة وكفاية ويصبح عدم الاعتراف بهذه الحقائق الانسانية نوعاً من المعارضة غير الطبيعية للانسان ولفطرته^(٣) ومع هذا فاذا أردنا التماشى مع العصر ومسمياته من حيث أن تجمع النظم المتقاربة تحت اسم واحد يولد قوة عظيمة دافعة الى التقدم، فيمكن لنا على — هذا النحو — أن نصف الإسلام بأنه دين اشتراكى فى نطاق المعنى التى تشير بها تعاليمه، أى أن تكون اشتراكية الإسلام نوعاً قائماً بذاته بين الاشتراكيات ، مع الاحتفاظ بالأولية التاريخية للإسلام على سائر النظم الاشتراكية أو أن نقول أن الاشتراكية المعاصرة ذات ملامح إسلامية ، لاسيما وأن سائر النظم الاشتراكية تشجب جميع صور الكسب بدون عمل ، ويتفق معها الإسلام فى ذلك حينما يرفض الربا ويتصد أصحابه بالعقاب الشديد .

وهكذا نصل إلى الركيزة الثالثة للأيدولوجية العربية وهى تثبيت مفاهيم الملامح الاشتراكية بعد ركيزتى الحرية والوحدة .

(١) ﴿وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون﴾ ٢٧٩/٢ .

(٢) ﴿وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا﴾ ١٩/٨٩ ﴿وَتَحِبُّونَ الْمَالَ حُبَّ جَمٍّ﴾ ٢٠/٨٩ .

(٣) ﴿فَطَرَاتِ اللَّهُ الَّتِیْ فَطَرَ النَّاسَ عَلَیْهَا لَا تَبْدِيلَ لَخَلْقِ اللَّهِ﴾ ٣٠/٣٠ .

مكونات الأيديولوجية العربية

ونعنى بها المعطيات المباشرة للوجدان العربى . فبعد أن تناولنا الأصول التاريخية التى تؤسس حياة هذه الأمة العربية عبر التاريخ وعالجنا الموضوع بطريقة تحليلية ، واتضح لنا أن المعول الأساسى فى تحديد مفاهيم الأيديولوجية العربية هو ما ينطق به المواطن العربى من أفكار وآراء وتصورات وما يحس به من مشاعر تؤثر فى حياته وفى أعماله وتسبغ على مواقفه لوناً خاصاً به قد لا يتماثل مع مواقف المواطنين فى شعب آخر إزاء نفس المشكلات . بعد كل هذا نريد الآن أن نضع هذه المعطيات فى صياغة أولية بسيطة تبدو كما لو كانت مستمدة من خلال حوار مع عدة أفراد من المواطنين العرب فى بلاد عربية مختلفة.

وفى هذا الحوار نطرح تساؤلاً أولاً عن المعانى التى يفهمها المواطن العربى العادى من مفهوم العربية، هذا المفهوم الذى تجسده حركات الثوريين العرب وأعمالهم وتناصره جماهير الأمة العربية كمحرك لطاقتها الخلاقة ، وأمل فى قيام وحدة عربية من المحيط إلى الخليج .

واستناداً إلى ما سبقناه من تحليلات متشعبة حول هذا الموضوع، ومن رجوع إلى مصادر عدة من بينها التراث، ووسائل الاعلام، والخبرة، والممارسة الشخصية للعمل العربى^(١) فإننا نتوقع أن تكون إجابات المواطن العربى على النحو التالى :

(١) لقد انضم كاتب هذه السطور إلى الرعيل الأول من رواد الحركة العربية وعاصر نشأة الجامعة العربية واشتعال الثورة الفلسطينية ومأساة التقسيم . وقد انشأ هو وزملاء له جمعية الوطن العربى سنة ١٩٤٤ ، واشرف على تحرير لسان حالها (مجلة السفاح) بالإسكندرية وانضم إلى -

١ - إن الفكرة المسيطرة على المجتمعات القائمة فى هذه المنطقة تنطوى على إيمان راسخ بأن هذا المجتمع الإنسانى يسوده تيار جارف ينضج بالقومية كحركة تاريخية وكمطلق أساسى وأمل فى مصير عربى واحد متماسك، وهذا الوجدان العربى الخمس هو كلمة المواطن العربى الاخيرة فى حقيقة انتمائه الذى يؤثر فى حياته بنية وشكلاً وحركة، رغم ما يعترضه من عوائق ونظم وشعارات مؤقتة ومتعارضة .

٢ - إن القومية العربية كمسلمة أساسية فى الأيديولوجية العربية تتخذ من اللغة العربية وسيلة للتفاهم والتماسك بين أفراد الأمة العربية . وتستند هذه اللغة إلى القرآن كمصدر و دستور لها. وقد أثرت السماء هذه اللغة فجعلت منها وسيلة للتعبير عن رسالتها فأصبح للقرآن مفهوم قومى عند العرب على اختلاف عقائدهم .

٣ - إن الامة العربية تؤمن بجميع رسالات السماء وترى فى الإسلام ديناً يوحد

- حركة الاتحاد العربى واصبح نائباً لرئيس الاتحاد العربى بالاسكندرية . وقد قدم فى هذه الفترة أول مشروع لإنشاء دائرة المعارف العربية إلى المؤتمر الثقافى العربى الاول فى لبنان سنة ١٩٥٠ . وانضم إلى جمعية التقريب بين المذاهب الإسلامية، وإلى الهيئة العربية العليا لإنقاذ فلسطين، وتولى الإشراف على مكتب اللاجئين ومكتب النشر العربى، وأسهم فى إعداد المتطوعين من الاسكندرية وامدادهم بالعدة والمواد الطبية، واشترك فى تأسيس نوادى الاتحاد العربى فى البلاد العربية فى العراق وسوريا وغيرهما كما اشترك فى تأسيس نوادى الاتحاد العربى فى البلاد العربية فى العراق وسوريا وغيرهما، كما اشترك فى أنشطة مكتب المغرب العربى فى القاهرة والنشاط العربى بباريس . وزار معظم البلاد العربية محاضراً وداعياً إلى حركة الوحدة العربية عن طريق سفارة العلم والتعليم بعد أن تولت الثورات العربية مهمة العمل الرسمى لتحقيق الهدف الوحيد المقدس ، كما اسهم فى حركة المد الاشتراكى ممارساً وداعياً ومحاضراً ومولفاً .

بينها على أساس من العدل^(١) والتعايش السلمى مع أصحاب الأديان السماوية الأخرى . ومن ثم فإن الأمة العربية تنبذ جميع صور التعصب الدينى والعنصرى^(٢) وترسى دعائم الأخوة والمحبة انطلاقاً من سماحة الإسلام وتسامحه^(٣) وهو عقيدة الغالبية العظمى من العرب، وهو الجامع للأديان السماوية إذا ترجمت وحدة الدين على هذا النحو إلى واقع ظاهر للعيان مؤثر فى السلوك العام للأفراد وراء الشعائر والرسوم الظاهرة فى كل دين من هذه الأديان.

٤ - لما كان المفهوم الدينى هو البعد الأول فى الحضارة ، لهذا فإن أول ما يقابلنا هو ارتباط الحياة الدنيا ارتباطاً وثيقاً بالآخرة وبالعالم السماء على وجه العموم وأن الإنسان لا يواجه الطبيعة أو غيره من البشر أو الكائنات الحية الأخرى مواجهة استقلالية تامة، بل إن سلوكه على أى نحو إنما يرتبط بنظام آخر غير منظور يشده فى النهاية إلى عالم آخر غير عالمنا ، ويشعر المواطن بأن ثمة تنظيمًا وعدالة فى الخلق والتكوين وأن سائر مخلوقات الله من جماد وحى إنما صدرت عنه وفق تصميم إلهى وهى تسيير بتدبير وحفظ وعناية

(١) ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ ٩٠/١٦ .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْلَمُوا
اعْلَمُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ٥/٨٠ .

(٢) ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ
إِلَيْنَا وَأَنْزِلْ إِلَيْكُمْ وَإِلَيْنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَغَنَ لَه مُسْلِمُونَ﴾ ٢٩/٤٦ .

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا النَّصَارَى وَالصَّابِغِينَ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا
فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٢/٢٦ .

(٣) ﴿لَا يَرْكَرَاهُ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَى﴾ ٢/٢٥٦ .

إلهية إلى نهايات معلومة، والآجال والأرزاق مقدرة وتخضع لحساب الهى
دقيق .

٥ - إن الله تعالى خلق الانسان فى أكمل صورة واستخلفه فى الارض، وقد
كشف الله سبحانه وتعالى عن إرادته وحقيقة خلقه لأنبيائه ووجه الإنسان
إلى إطاعتها تحقيقاً لمصلحته، من حيث أنها تتمثل فى قيم للسلوك السوى
تتفق مع فطرة الانسان الحققة لتحقيق صلاحه كفرد وتقويم علاقته مع
الآخرين فى المجتمع بما يكفل البناء والتنظيم وحفظ التماسك لهذه الأمة ،
ومنحه العقل للتمييز بين الصواب والخطأ والخير والشر، وحمله الأمانة
الكبرى أى الإرادة^(١) فأصبح بذلك مسؤولاً عن سلوكه فى الحياة الدنيا
ومن هنا تبلورت المسئولية الفردية ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾^(٢) .

٦ - إن استخلاف الإنسان فى الأرض يصبح بلا معنى إذا لم يكن يعنى بذل
الجهد لتنظيم الحياة الدنيا، أى العمل على تقدم البشرية ورفق المجتمعات
الإنسانية. ولا يتم هذا إلا بالعمل ، فالعمل المنتج أى الصالح هو مركبنا إلى
عالم الآخرة. وهكذا تعتبر حياتنا الدنيا رحلة إلى الآخرة إذ هى مرتبطة
بالجزاء الأخروى .

٧ - إن العمل الصالح هو الذى يتجه إلى الحلال وينبذ الحرام وقد حدد الله لنا
ذلك - فالحلال بين والحرام بين - وأوضح لنا مستويات الأفعال الفاضلة
واحكامها وكذلك اضدادها على مستوى الدولة وعلى مستوى الفرد .

(١) ﴿واذا قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة ﴾ ٣٠/٢ .

(٢) ﴿إنا عرضنا الأمانة على السموات والارض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها
الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً ﴾ ٣٣ / ٧٢ .

٨ - إن الأخلاق سواء أكانت عامة أم فردية تصدر ضوابطها عن مبدأ عام وهو قول الذكر الحكيم ﴿وجعلناكم أمة وسطاً﴾ ﴿أى لا افراط ولا تفريط﴾ ، والشعور بأن العرب أمة وسط يتخلل حياتهم الأخلاقية والسياسية على حد سواء، ونحن نميز بين قيم الاخلاق ومثلها وكذلك بين ما تنطوى عليه الطبائع مع خلق وسمات وأمزجة مؤثرة فى السلوك أيضاً. ويميز المواطن العادى بين الفلسفة الأخلاقية التى قد لا يفهمها، والأخلاق العادية ومثلها كما يمارسها هو وأضرابه، غير أن المثل العليا الاخلاقية التى يتعمق مضامينها المثقف العربى وتنضج بها العقائد والمعاملات فى الإسلام، إنما تتخذ مسارها الضاغط وغير الملموس فى التجربة الشعرية للمواطن العادى وهى تتمثل فى : سيطرة العقل على الإرادة وذم الهوى وقمع الشهوة والغضب فى نطاق تحصيل الوسط العدل بحيث تتحقق للمرء عن طريق العلم والعمل فضائل رئيسية هى العفة والشجاعة وسيطرة العقل التى تنشأ عنها الحكمة، وهذه الفضائل الاربعة تصل بالمرء إلى مرتبة العدالة فى سلوكه الحيوى مع نفسه ومع الآخرين، فإذا أضيفت المحبة إلى العدالة خرجت لنا الصيغة الفاضلة التى تعتبر نموذجاً لأخلاق الكمال المثالى عند العربى المسلم، كما تنطوى هذه الصيغة على فضائل موروثة ومكتسبة تعتبر لازمة للخلق العربى يحسها العربى فى وجدانه فى جميع الظروف والاحوال وهى على سبيل المثال لا الحصر: النجدة والوفاء بالعهد والبساطة والتزفع والصبر على المكاره والجود والكرم والايثار^(١) والنظرة الواقعية والتسامح والسماحة والتواصل والتراحم والانتصار للحق ونصرة المظلوم والضعيف مع التمسك بالحرية سواء بمعناها الفردى أم العام فى مواجهة الحاكم

(١) ﴿ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾ ٩/٥٩ ..

والتغنى بالأعجاد ومدح الفروسية بما تنطوي عليه من معاني الفتوة والإباء
والشَّمم والتغنى بالأرومة، ووضوح النسب، دون تعصب أو تحيز مذموم.

على أن هذه الأخلاق بنوعها الفردى والاجتماعى قد وجدت لها متنفساً
فى النصوص القرآنية ، وهى تشير إلى الوقائع البسيطة للشعور الأخلاقى
لدى المواطن العادى من منظور مراتب الحياة الأخلاقية التى تحياها النفس ،
ويشير القرآن إلى المرتبة الدنيا الغريزية للأخلاق التى تتحكم فيها النفس
الأمارة بالسوء^(١) فاذا استيقظت النفس اللوامة^(٢) أى الضمير — وهو العقل
فى ممارسته للاحكام الخلقية وهذه هى مرتبة الاختيار الحر فى الحياة
الأخلاقية- يرى المواطن العادى أن لامعنى للخلق أو للتكليف بصفة عامة
إذا لم يكن الفرد حراً يخضع فعله للثواب والعقاب .

فإذا ما استقرت فى النفس معانى الاخلاق القويمة وأصبح الخير لازماً
لسلوكلها ، تزكت وارتقت إلى مرتبة التقوى وهى مرتبة النفس المطمئنة^(٣) ،
وأخيراً حينما تتأصل فى النفس معانى الخير والحكمة والعدالة والسلام
النفسى فإنها تصل إلى مرتبة السكينة^(٤) وهى مكانة الأولياء والقديسين
والشهداء.

وأيا ما كانت قيم الأخلاق فإنها لا بد أن تكون ذات تأثير فى الفعل، أى
فى السلوك حتى تستقيم حياة الفرد والمجتمع على السواء .

(١) ﴿وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء﴾ ٥٣/١٢ .

(٢) ﴿ولا أقسم بالنفس اللوامة﴾ ٢/٧٥ ﴿وهديناه النجدين﴾ ١٠/٩٠ .

(٣) ﴿يا أيها النفس المطمئنة إرجعى إلى ربك راضية مرضية ، فادخلى فى عبادى وادخلى
جنتى﴾ ٢٧/٨٩ - ٣٠ .

(٤) ﴿هو الذى أنزل السكينة فى قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم﴾ ٤/٤٨ .

٩ - إن الدولة العربية هي التعبير النهائي لمنطق الثورة الوحدوية ولا بد للثورة أن تظل قائمة حتى يتحقق هذا المصير الذي تنشده الأمة وهو قيام النظام السياسى الواحد على أساس الشورى، أى على أسس ديمقراطية جمهورية^(١) تقوم على ركائز الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتنبذ الصراع الطبقي وتحقق السلام الاجتماعى ابتداء من الخلية الأولى وهي الأسرة - التى هى أساس تكوين الأمة العربية - وقد تحقق لها استقرارها وتماسك بنائها عن طريق التشريعات الدينية والمدنية .

ولما كان الإنسان العربى يواجه عالماً انتفت فيه الأبعاد نتيجة للسرعة المذهلة فى وسائل المواصلات ، لهذا فإنه مطالب بأن يكون على وعى بصلته بالشعوب الاخرى المجاورة لكى يتحقق الاستقرار السلمى بين شعوب المنطقة. وهذا هو مفهوم السلام العام، فلا ينجح العربى إلى الحرب إلا دفاعاً عن الحمى ، وانتصاراً لمظلوم دون بغى أو اعتداء^(٢) ويتضامن مع النظم الشبيهة بنظامه حفظاً لمكانته بين الكتل العالمية دون ذوبان مُضَيِّع أو ارتباط مهين مع أى اتجاه يقضى على تراثه التاريخى والعقائدى .

وهذه الوقائع النابعة من الشعور العربى وهى : المساواة والحرية والعدالة والسلام مع واقعية فى الفكر واتزان فى السلوك، تتفاعل فيما بينها ويقوم على أساسها مجتمع له صفة التماسك العضوى، وتكتسى حياة أفرادها بطابع روحى متأصل ووجدان حمس .

(١) هذا إذا انعقد الإجماع على هذا المطلب - كما سبقت الإشارة .

(٢) ﴿ ولا تعتزوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ ٨٧ / ٥ .

هذا فضلا عن وجود صلة جدلية بين هذه الوقائع الأربع فى الوجدان العربى: فالله تعالى قد خلق البشر متساوين ومن ثم تشتق الحرية كحق الهى من المساواة بين الخلق ويأتى العدل ليحفظ التوازن بين المساواة والحرية وينتج عن هذا كله حق المواطن والأمم جميعاً فى سلام عادل دائم .

١٠- وإذا كانت الدولة العربية تسعى إلى اقرار السلم فإن المعاملة يجب أن تكون مثلية وهنا يظهر مبدأ القوة المتمثل فى فريضة الجهاد ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾^(١) ولا يكون التصالح وحفظ العهد^(٢) إلا مع الذين يقبلون نفس المبدأ دون انتقاص أو تحيف على حقوق الأمة ومجالها الحيوى .

١١- إن المواطن العادى يشعر بأنه يجب أن يتعلم للقضاء على مرحلة التخلف، وتعليم الأبناء حسب مناهج صالحة للعصر مع ربط بينها وبين التراث ، وهو الطريق الصحيح إلى الكمال المنشود وازدهار العلم العربى (اطلبوا العلم ولو فى الصين) (طلب العلم فريضة) ، ومن ثم فإن المواطن العربى يشعر بأنه فى مواجهة الحضارة الغربية والتكنولوجيا ينبغى له أن يتعلم الكثير مع احتفاظه بشخصيته، وهكذا يتم أحداث موجات صاعدة ومتلاحقة من التقدم فى الوطن العربى فى ظل تكامل اقتصادى وطيد الأركان وقائم على تخطيط علمى مستمر، مع ضرورة الحذر واليقظة فى وضع السياسات الاقتصادية حتى لا تتسرب ذئاب الاحتكار والرأسمالية إلى الثورة القومية فتسيطر على ثرواتها الوطنية ويصبح الوطن العربى مرة أخرى عرضة لأبشع صور الاستعمار الاقتصادى .

(١) ٦٠/٨ .

(٢) ﴿وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم﴾ ٩١/١٦ ﴿إن العهد كان مسؤولاً﴾ ٣٤/١٧ .

١٢- لما كان رصيد العرب من التخلف كبير، سواء في الفكر أو في الماديات أو في الأوضاع الاجتماعية، وحتى في بعض المفاهيم الدينية الجامدة التي لاتزال ترفض فتح باب الاجتهاد ، فإنه يتعين إحداث ثورة ثقافية وثورة أخلاقية إلى جوار الثورتين السياسية والاجتماعية للعودة إلى ينباع المطهرة وتطوير حياتنا وفق حاجات العصر ومتطلباته دون سيطرة الأفكار المستوردة، حتى نتجنب الوقوع في مخالب الغزو الثقافي والأخلاقى وبالجملة يجب أن تتسم أفكارنا وتصوراتنا بطابع الحركة وأن تشتق كلها من واقع المجتمع ومصيره .

١٣- إن الحاكم العربى الديمقراطى مطالب من المواطنين بأن يكون دائماً على مستوى ثقة الجماهير فلا يظهر غير ما يظن ، ولا يتخذ حاشية سيئة السيرة مغامرة، فان اهتزاز صورة الدولة كنتيجة لاختفاء الحقائق أو تشويهها يؤدي إلى فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم ، وهو الأمر الذى يدفع بطوائف شتى إلى الاغتراب السياسى والاجتماعى فتظهر موجات النقد الخفى والسخرية المقنعة واللامبالاة ، كأن أمر الدولة لايعنى هؤلاء المغترين، وهذا يحدث فى الغالب عند المثقفين من فرط ارتكان الدولة إلى أهل الثقة المتآمرين مع مراكز القوى الاجتماعية والسياسية ضد مصالح الكثرة الغالبة من أفراد الشعب، وعدم افساح مجال العمل امام المستثمرين من أهل الكفاية، والوقوع فى خطأ استعداد الجموع الكادحة على فئات المهين والمثقفين، الأمر الذى قد يحدث معه انفصام مرضى فى المجتمع ويؤدي إلى شيوع الهموم والقلق والضيق والتبرم والسخط والخشية من الحاضر والمستقبل لدى أجيال الشباب الصاعد وهم الابناء الروحانيون لعقل المجتمع وفكره الكامن فى فئات المثقفين .

١٤- إن كل المؤسسات الثقافية - مثل المدارس والجامعات وأجهزة الاعلام والفن - عليها أن تراجع مناهجها وأسلوبها فى العمل بطريقة جذرية مخططة ، حتى تتناسب مع الاطر العامة للحركة الوجدوية العربية، وحتى تخرج قطاعات الامة العربية الشعبية سليمة من معارك النضال بين النظم المؤقتة ومواقف الحكام المتعارضة فى البلاد العربية .

المعارضات المعاصرة للأيدولوجية العربية الإسلامية

لاشك أن الكشف عن الارتباط الجوهرى بين الأديان السماوية الكبرى الثلاث وانضوائها تحت الإسلام: دين إبراهيم الذي اختتم بالوحى القرآنى على عهد محمد الرسول الكريم (صلوات الله عليه وعلى آله أجمعين) من ناحية، ومن ناحية أخرى محاولتنا التمييز بين الإسلام العقائدى والإسلام الحضارى -إذا أردنا التجاوب مع العرب غير المسلمين الذين قد لاتقنعهم مقولة وحدة الدين- هذا الاتجاه تواجهه فى عصرنا تحديات صارخة ينبغى لنا أن نعرض لبعضها حتى تستبين معالم طريق الحق :

١ - وتمثل أولى هذه المعارضات فى موجات الإلحاد المادية التى تواجه الإيمان الدينى فى عنف وضراوة، فتتكر عالم الغيب وترفض فكرة الألوهية وتشجب الوحى، وتلقى بالإنسان مثله كمثل الجماد فى أحضان طبيعة يستنطقها التطور المادى على مايزعم الماركسيون وأتباع لامارك وداروين وسبنسر، وليس الدين فى نظر الماركسيين سوى أداة رجعية تستخدمها الطبقة الإقطاعية أو الحاكمة للضغط على الطبقات الكادحة واستغلالها، فهم يزعمون أن العدالة لاتنزل من السماء بل تنبع من الأرض .

٢ - وإذا كان الماركسيون والماديون على السواء قد أسفروا عن موقف واضح منكر للدين، فإن طائفة أخرى رغبة من أصحابها فى التخفى وراء "العلم ومنجزاته المعاصرة" نادوا فى القرن التاسع عشر بضرورة إحياء التراث العربى الإسلامى بمعزل عن الإسلام وعقائده وهؤلاء هم العلمانيون الذين اختطوا هذا المنهج لإحياء العروبة المجردة من الدين ولم يكن هذا الأسلوب سوى وسيلة ناجحة لمقاومة الدولة العثمانية الإسلامية باسم العروبة، ولم

يلبث أن سار على الدرب مفكرون من أمثال شبيل شمیل، وسلامه موسى، وإسماعيل مظهر، وغيرهم، وقد أسسوا دعوتهم على مبادئ تفصل بين الدين والدولة، وترفع علم العروبة لتعزل العروبة عن الإسلام والإسلام عن العلم .

٣ - إن الشباب المسلم المعاصر يوشك أن يصاب بانفصام في شخصيته أو بالاغتراب على أقل تقدير، ذلك لأن حياته اليومية تزخر بمنجزات الغرب المادية والمعنوية، ففي كل يوم نطالع بأنباء انجازات تكنولوجيا جديدة فضلاً عن طوفان الكتب والنشرات والمجلات الصادرة عن الغرب والتي تكشف عن تياراته الثقافية وفكره النابض بالحياة .

وهو مضطر إلى الأخذ بهذه الأساليب التكنولوجية الحاملة للثقافة المعنوية للغرب دون اختيار منه، ولاتزال الصحف والإذاعة المسموعة والمصورة والكتب صادرة في تزويده بحضارة الغرب وثقافته بأبسط الطرق وأقربها مثلاً، وإذا ما تلفت إلى واقعه الحضاري فإن عينيه ستصدمان بصور التخلف، والتفسخ الأخلاقي والسطحية العلمية فضلاً عن الجمود الديني ورفض كل محاولة لإثراء الإسلام بما لايمس جوهر العقيدة من مفاهيم الحضارة الغربية، ثم هو يجد في الغرب فضلاً للدين عن الدولة بينما يلتزم المسلمون بعدم الفصل بينهما وذلك تطبيقاً لتعاليم الإسلام.

ونتيجة لهذا كله يتجه فريق من شباب المسلمين المتمسكين بدينهم إلى الخضوع لثنائية نفسية صارمة، فيكون الإسلام قبلتهم الدينية ، والغرب وثقافة حياته اليومية قبلتهم الحضارية وفي هذا ما فيه من تمزق للشخصية يسلبها عناصر القوة والصمود والفعالية الحققة .

أما الفريق الآخر فإنه إما أن يتجه البعض منه إلى موقف الامبالاة والاعتزاب، فيحس أن ذاته وتكوينه الثقافي الغربي في غربة عن قيم الإسلام ومبادئه، فيتجه إلى الغرب وحضارته كلية جاعلاً منه القدوة والمثال، وأمثال هؤلاء الشباب قد تملكهم عوامل الترفع الكاذب والتعالى على القيم الموروثة الخالدة.

وقد يتجه البعض الآخر من هذا الفريق إلى "التجديد" في الإسلام فيصبغون الإسلام بصبغة غربية، وينادون بمساواة المرأة بالرجل في كل شيء حتى في الميراث، وأداء الشهادة، وتولي مناصب الدولة العليا، والقضاء والفتيا... الخ. وذلك على غرار ما فعل كمال أتاتورك الذي اعتصر الدين في تركيا فلم يبق منه إلا اسمه بعد أن فصله عن الدولة .

وقد حدث ما يقرب من هذا في إندونيسيا وفي تونس مؤخراً، على درجة أقل مما فعل كمال أتاتورك .

يبقى فريق ثالث من الشباب وهم المتأثرون بدعوى "التحديث" وهم وسط بين أصحاب التغريب الكامل، إذ يرون أننا يجب أن نطلع على كل ما أنتجه الغرب من حضارات مادية ومعنوية ثم نعمل فيها العقل الإسلامى النقدي - لتخير من بينها ما يملح لنا في إطار التعليم والمفاهيم الإسلامية وبمعنى آخر يجب الحفاظ على الشخصية الإسلامية، على أن ننمى جوانبها بالعناصر المختارة والصالح من حضارة الغرب شاخصين بأبصارنا إلى تراثنا القديم لإحيائه بروح العصر وبذلك تتجمع لدينا طاقة خلاقة أصيلة تدفع بنا في طريق التقدم والنمو الحضارى بطابع إسلامي مميز . فلا علمانية ولا فصل للدين عن الدولة.

وهكذا يستطيع المسلم المعاصر أن يواجه تحديات العصر ومذاهبه التي تتجه في مجموعها إلى اقتلاع جذور الإيمان والتضحية بالدين على مذهب العلم الكاذب، أو الفلسفات المتوهمة فلا تعارض أصلاً بين العلم والدين أو بين الفلسفة والدين .

وستظل الفلسفة المنكرة للإيمان تدور على نفسها وعلى غير هدى، فيتوهم المثاليون أنهم كشفوا عن الحقيقة ويعارضهم الماديون، ثم ينقض البناء على رؤوسهم جميعاً إذا غلب الشكاك على حرية الفكر، وقد يتحمس البعض للفرد وحرية كالأجوديين، ويتحمس البعض الآخر للإرادة الكلية التي تسحق الفرد وتقضى على كيانه الشخصي، ولكن هذا الفكر في جملة مشوب بنقص خطير وهو أن صاحب المذهب إنما يرصد الوجود من زاوية خاصة به، أما النظرة الكلية الشاملة التي يتوخاها الدين ولاسيما الإسلام - فإنها بعيدة عن أن تكون في منال البشر بل هي من عمل الخلاق العظيم سبحانه، فهذا هو طريق الهدى للشباب إذ يجب أن تؤمن لكي تعرف وليس العكس .

الخاتمة

هذه نظرات مجملة وخطرات فكر، جمعت بين الأسلوب العلمى والنظرة الفلسفية وحصيلة الممارسة ، والخبرة فى مجال العمل العربى، توخينا من وضعها أن تكون محاولة أولية لاستشفاف مضامين الوجدان العربى والكشف عن معطياته المباشرة والعقبات التى تعترضه مادامت تؤثر فى سلوك الأمة، حتى نستطيع أن نكون على بصيرة بخطوات المسيرة الشاقة نحو الغاية العظمى وهى الوحدة الشاملة ، مطلب الأمة العربية الأساسى والمنطلق والغاية لجماهيرنا شبيبة وشبابا، رجالاً ونساءً، وقصارى ما أطمع أن تصل إليه قيمة هذه المنجزات هى أن تكون علامات على الطريق نحو مستقبل مشرق وأفضل باذن الله .

والله ولى التوفيق

فهرس الأعلام والفرق

- أ -	- ب -
ابراهيم عليه السلام: ٣١	الباطنية: ١٩٦
ابن تيمية: ١٧، ٤٠، ٤٢، ١١٨	بطرس الرسول: ١٤
ابن خلدون: ٤١	البغدادي، أبو البركات: ١٥٠
ابن رشد: ١٦٥، ١٨٤	البناء، حسن: ٦٧، ٦٨
ابن الهيثم: ٤٠	البهائية: ١٣، ١٩٧
أبو بكر الصديق: ٤٤، ٨٦	البهرة: ٦٥
آدم عليه السلام: ٣١	البهي، محمد: ١٣٣
أرسطو: ٣٤، ١٨٠	- ج -
أرسلان، الأمير شكيب: ٥٩	الجبرتي، عبد الرحمن: ١١٩
اسحق عليه السلام: ٣١	الجهنم بن صفوان: ١٦٨
الاسماعيلية: ١٣، ٦٥، ١٨٦، ١٩٧	جوينو: ٨٥، ١٣٣
الأشاعرة: ١٦٧	جيد، أندريه: ١٥
الأفغانى، جمال الدين: ٨٠، ٨٧	- خ -
١٤٢، ١٦٧	الخضر حسن: ١٣٣
أفلاطون: ١٨٠	الخطيب، لسان الدين: ١١٢، ١١٣
إقبال، محمد: ٨٠، ٨٧، ١٤٢، ١٦٧	الخوارج: ٤٢، ٦٩، ٧٧، ١٨٠
أهل السنة: ١٨٠، ١٨٥، ١٩٦	١٨١، ١٨٥
أوجيرن: ١٦٣	- د -
الأيوبي: ٨٤	دارون: ١٥٨، ١٧٠

الدروز: ١٣، ٦٥

الدهرية: ١٧٠

- ر -

الرازي: ٤٠

رشدی، سلمان: ٢٢

رضا، رشید: ١٢١

روسو، جان جاك: ٤٥

رينان: ٨٥، ١٣٣

- ز -

زكريا عليه السلام: ٣١

- س -

سبنسر، هيربرت: ١٥٨

سينواز: ١٦٥

السنهوري: ١٦

- ش -

شلتوت، محمود: ١٣٣

شميل، شبل: ٢٢

الشيعة: ١٣، ٨٥، ١٨٦، ١٩٧

الشيوعية: ١٨

- ط -

الطهطاوي، رفاعة: ٨٠، ٨٧، ١٦٧

- ع -

عبد الرازي، علي: ٢٥، ٤٦

عبد الرازي، مصطفى: ١٤٢، ١٦٧

عبد الجبار، القاضي: ١٨١

العشماوي، سعيد: ٢٢

العقد الاجتماعي: ٤٥

العلمانية: ١٦، ٢٢، ٢٣، ٤٧، ١٦٤،

٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٨

علي بن ابي طالب: ٤٤، ٤٩، ٨٦

عمر بن الخطاب: ١٨، ٥٧

عمر بن عبيد: ١٨٠

عيسى عليه السلام: ٣١

- غ -

الغزالي، أبو حامد: ١٧، ٤٢، ٤٥،

٤٦، ١٣٣

- ف -

الفارابي: ١٣

الفحام، محمد: ١٣٣

فؤاد الأول، الملك: ٢٥

فيورباخ: ١٥٨

- ق -

قاييل : ٣١

القاديانية: ١٩٧، ١٩٢

القرامطة: ١٩٦

القرضاوى، يوسف: ١٣٣

قطب، سيد: ٨٠، ١٢١، ١٣٣

- ك -

كلير : ١٢٠ .

الكواكبي: ٨٠، ١٢١، ١٦٧.

- ل -

لامارك : ١٥٨، ١٧٠

النبى، اللورد: ٨٤

لوك ، جون : ٤٥

- م -

الماوردى: ١٣، ٤٢، ٤٥

مبارك، على : ١٦٧

المجوسية : ١٧٠

محمد عبده: ٨٠، ٨٥، ٨٧، ١٢١،

١٣٣، ١٤٢، ١٦٧

محمد على : ١٢٠

محمود، عبد الحليم: ١٣٣

مخلوف، محمد حسنين: ١٣٣

المرجئة: ١٨١

المزدكية: ٦٥

المسيحية : ١٤، ١٨

مظهر، سعيد: ٢٢ معاوية بن أبى

سفيان: ٤٩، ١٨٠

المعتزلة: ٨، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦ -

١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ٢٠٩

المودودى، أبو الأعلى: ٤٦، ٤٧، ٨٠،

١٢١

موسى عليه السلام: ٩

موسى ، سلامة: ٢٢

- ن -

نابليون : ١٢٠

النصيرية: ١٣، ٦٥

النمر، عبد المنعم: ١٣٣

نوح عليه السلام: ٣١

- ه -

هايل : ٣١

هانوتو : ٨٥

الهضيبي : ٦٨

هوبز، توماس: ٤٥

- و -

واصل بن عطاء: ١٨٠

- ی -

یحییٰ علیہ السلام: ۳۱

یوسف علیہ السلام: ۳۱

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
مقدمة عامة	٧
الفصل الأول : فى مفهوم الإسلام السياسى	٢٥
١ - تسمية الإسلام السياسى	٢٥
٢ - مقاصد الإسلام ومعانيه	٣٢
٣ - الناحية الإقتصادية	٣٤
٤ - الملكية الفردية فى الإسلام	٣٨
٥ - السياسة فى الإسلام	٤٠
- فلسفة السياسة فى الإسلام	٤١
١ - مفهوم الدولة فى الإسلام	٤١
٢ - دستور الدولة الإسلامية	٤٣
٣ - شروط الاستخلاف	٤٤
- الأصول العامة للفلسفة السياسية فى الإسلام	٥٠
أ - الشورى	٥٠
ب - العدل	٥١
ج - المساواة	٥١
د - مسؤولية الحاكم والمحكومين	٥٣
٦ - العلاقات الدولية فى الإسلام	٥٤
٧ - المسلمون وأهل الذمة	٥٧
الفصل الثانى : الإسلام المتكامل وتهافت آراء معارضيه	٦٣

٨٣	الفصل الثالث: مشكلات على طريق الدولة الإسلامية
١٠٩	الفصل الرابع: أهم مشكلات الفكر الإسلامى المعاصر
١١٧	- القرون الوسطى الإسلامية (البداية والنهاية)
١١٩	- اليقظة الإسلامية المعاصرة
١٢١	أولاً: التجديد
١٢٣	المثال الأول: من دائرة الفن
	المثال الثانى: من دائرة الأحكام الشرعية الخاصة
١٢٤	بالاسرة
١٢٥	المثال الثالث: من دائرة أحكام العبادات
١٣٠	ثانياً: التحديث
١٣١	ثالثاً: التغريب
١٣٩	- الفقه والعلوم الإنسانية المعاصرة
١٤٣	- حركة الإحياء الجديدة
١٤٣	- قواعد التجديد وشروط صحته
١٥٤	- الحضارة الغربية بين الدين والعلم
	الفصل الخامس: إحياء حركة الاعتزال العقلية (المعتزلة
١٦٣	وموقفهم العقلانى)
١٦٧	- المعتزلة رتاريخهم
١٧٠	١ - التوحيد
١٧٥	٢ - العدل الإلهى
١٧٩	٣ - المنزلة بين المنزلتين
١٨١	٤ - الوعد والوعيد

١٨٢	٥ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٨٤	- الإمامة (الخلافة أو نظام الحكم في الإسلام)
١٨٧	الفصل السادس : الإسلام في مواجهة الغرب المعاصر
٢٠٥	خاتمة

(الملحق)

	المدخل الإسلامي للأيدولوجية العربية (نحو أيدولوجية عربية إسلامية)
٢١٩	
٢٥٩	فهرس الأعلام
٢٦٢	فهرس الموضوعات

للمؤلف

— مؤلفات باللغة العربية : "الناشر دار المعرفة الجامعية"

- (١) أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي.
- (٢) تاريخ الفكر الفلسفي عند اليونان جـ ١ من طاليس إلى أفلاطون.
- (٣) تاريخ الفكر الفلسفي عند اليونان جـ ٢ أرسطو والمدارس المتأخرة.
- (٤) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام: المقدمات - علم الكلام - التصوف الإسلامي.
- (٥) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام: الفلسفة الإسلامية.
- (٦) تاريخ الفكر الفلسفي : الفلسفة الحديثة.
- (٧) الفلسفة ومباحثها.
- (٨) ترجمة المدخل إلى الميتافيزيقا لبرجسون.
- (٩) النظم الاشتراكية ، مع دراسة مقارنة للإشتراكية العربية.
- (١٠) فلسفة الجمال ونشأة الفنون الجميلة.
- (١١) قراءات في الفلسفة الإسلامية.
- (١٢) هيراقليسط وأثره في الفكر الفلسفي المعاصر.
- (١٣) أسس المنطق الصوري ومشكلاته.
- (١٤) - المدخل الإسلامي للأيدولوجية العربية.
- (١٥) الإسلام في مواجهة تيارات الفكر الغربي المعاصر (الإسلام والماركسية)
- (١٦) الحركة الصوفية في الإسلام.
- (١٧) العلوم الإنسانية ومناهجها من وجهة نظر الإسلام.
- (١٨) مقولة الإسلام السياسي في الميزان.
- (١٩) هياكل النور للسهروردي الإشراقي تحقيق ودراسة.

- (٢٠) اللّمحات فى الحقائق للسهروردى الإشرافى تحقيق ودراسة.
- (٢١) شرح هياكل النور تحقيق ودراسة.
- (٢٢) كتاب المسائل فى الطب لحنين بن اسحق تحقيق ودراسة (مع آخرين)
- (٢٣) كتاب تواريخ الحكماء تقديم وإشراف على التحقيق.

— مؤلفات باللغة الفرنسية:

- (24) Essai d'un Platonism Muslman tramission dela theorie des Idees Platoniciennec dons L'ecole Philosophique Musulmanne.

— مؤلفات باللغة الإنجليزية :

- (25) Contribution of Ancient Alezandrian culture to Ancient Civilizations with Particular reference to Islamic Philosophy.

Political Islam

VS.

The Integrated Islam

With an annex

“Towards an Arabic- Islamic Ideology”

Prof. Muhammad Ali Abu- Rayan

Professor of Philosophy

**Director of the center of National
Heritage & Manuscripts**

Publisher

Dar al- Maarifa al- Gamiyya

40 Soter st., Alexandria

Bibliotheca Alexandrina



0247929